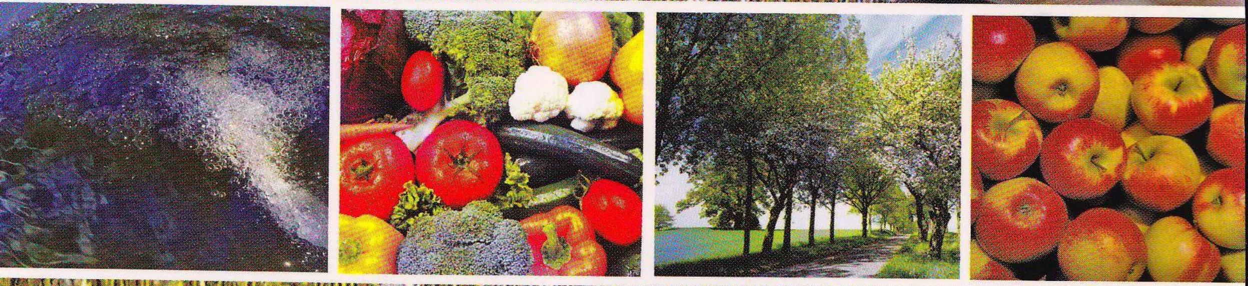
واصف شرارة

# القطاع الزراعي

## إنماء مفيد، دعم زهيد وتراجع أكيد





# المشروع الأخضر

## دوره في التنمية المستدامة
## والحفاظ على البيئة

واصف شرارة

# المشروع الأخضر

## دوره في التنمية المستدامة
## والحفاظ على البيئة

### كي يبقى لبنان أخضر

الطبعة الأولى

٢٠١٢

# عندما تتكلم الشجرة

**في لوحة على شجرة في مدريد (إسبانيا) نقشت العبارات التالية:**

أنا الظلّ الذي يقيك وهج الشمس...
ثماري وعصارتي تطفئ ظمأك في ترحالك...
أنا الجسر الذي يحمل سقفك...
وأنا الباب لبيتك...
والسرير الذي تتمدّد عليه...
والخشب الذي تصنع منه قاربك...
أنا مقبض معولك...
وخشب مهدك... وهيكل تابوتك...

# الإهداء

إلى كل مزارع يده مغروسة في تراب الوطن،

إلى الأسماء التي تشبه بعضها،

إلى الأرض المعطاء،

إلى القرى والدساكر التي هي الوطن،

إلى الوطن الذي هو الإنسان والأرض،

إلى الانسان الذي لا تتوقف وظيفته في الحياة، إذا توقفت حياته في الوظيفة،

إلى كل الذين عملت وإياهم وعرفتهم في ميدان العمل،

معتزاً بكل يوم من أيامي منذ وعيت، فخوراً بمنبتي ونشأتي وتطلعاتي وانتمائي الشامخ لهذا الوطن الكبير، ولهذه الأرض...

أقدّم هذا الجنى...

# تقديم

**بقلم النائب الدكتور مروان فارس**

**المعادلة الجديدة**

**«الشجرة هي الرئة التي يتنفس منها المجتمع»**

بهذه الكلمات المختصرة يضع واصف شرارة كتابه أمام القارئ العربي الذي غابت عن بلاده المتشحة بالرمل وشائج العلاقة بالأخضر. لهذا اللون يغمر لبنان، يصنفه بالتميُّز عن غيره لأن الطبيعة إرادته على غير ما هم الآخرون في منطقة مترامية أطرافها بين الصمت على ما يحُل بالكون في مطالع القرن الحادي والعشرين وإرادة الفعل بالمتغيرات التي تفترضها العلوم الحديثة.

فالتدهور البيئي وتراجع المساحات الزراعية الخضراء أمام التوسّع العمراني يعيد طرح فكرة الاقتصاد العام الذي عرفته البشرية منذ النشوء. والمساحات التي يتمّ استصلاحها سنوياً لا تكفي لتعدّل في مفهوم العمران الذي وضع ابن خلدون أصوله الاجتماعية. هذا المفهوم الذي يستند إلى العلاقة بين الأرض والإنسان وبالتالي بين الأرض والمجتمع الذي يقوم فوقها إذن أن الكتاب هذا وهو يذهب باتجاه معالجة مشكلة قائمة في الزراعة والصناعة والعمران يطرح مشكلة المجتمعات المعاصرة في تلقّيها لمعطيات الحضارة الحديثة فيطرح السؤال حول إمكانية الفعل في الطبيعة والاحتفاظ بها في آن. إلا أن الإجابة في كل المحاولات البيئية الجديدة تبقى على حالها في كيفية الاحتفاظ بالبيئة الطبيعية والإنتاج في داخلها. هذه المعادلة الصعبة هي التي تميّز إمكانية خروج الكتاب باقتراحات جديدة لعالم قديم يسعى في كل لحظة أن يكون جديداً.

إن مشـكلة التصحر في لبنان وبالتالي تقلص المساحة الزراعية لا تؤدي فقط إلى تغيّرات في أحوال الطبيعة إنما أيضاً في أحوال الإنسان لأن المناخ يكون اساساً في الجغرافيا. إلا أنه وسـريعاً ما يكون أمكنة أخرى. رويداً رويداً يذهب من الحالة الجغرافية إلى حالة في النفس والاجتماع.

فـي الكتاب أن التدهور البيئي يشـكّل تهديداً مباشـراً للرقعـة الزراعية خاصة وأن الشـجرة التـي هـي «الرئة التـي يتنفس منها المجتمـع»، تقطع باسـتمرار بنتيجة ألأحـوال السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية التي يمرّ بها لبنـان. فبدل من معالجة مشـكلة التدفئـة بالمازوت مثلاً تتمّ التجـارة بهذه المادة على رؤوس الأشـهاد دون محاسـبة مـن أحد ودون رقابـة فعّالة من قبل الدولة. يقـول: «إن التراجع في القطاع الزراعـي سـيؤدي إلى نتائج سـلبية على الاقتصاد العام والأمـن الغذائي». مما يعني بـأن مصداقيـة الدولة تتمثـل في مصداقية أحوالهـا الاقتصادية. فـإذا كانت الأحوال السياسـية في البلاد متراجعة فإن أحوال الاقتصاد ليسـت على أحسن حال. واصف شـرارة يدرس هذه المعادلة ليؤسـس على ضرورة توسـيع مسـاحة الأرض بتوسيع مساحة الاستصلاح. فتستقيم آنئذ أحوال الأمة التي تمضي من معاناة إلى معاناة.

إلا أن الخطـر فـي الكتـاب يظهـر فـي الفصـل الـذي يعالـج قضيـة «تدهور الأراضـي». هـذه القضية تقع علـى عاتق الدولة التي من ضمن مسـؤولياتها معالجة المشـكلة التـي يعاني منهـا المجتمـع. فالتحول من المجتمـع الزراعي إلـى الدولة الصناعيـة لا يمكـن لـه أن يتمّ على حسـاب الأرض التـي تقوم عليهـا الصناعة كما تقـوم الزراعـة. لذلك فإن تجـارب عدة تسـتحق المتابعة والدرس فـي إنتاج الطاقة البديلـة وحصـاد مياه الضباب كماء يـرى الكاتب إلى ذلك تؤثر فـي إنتاج المجتمع الزراعي الجديد. فهذا المجتمع بحاجة إلى تجديد. فتجديد الزراعة يدخل في علم التغيرات السـكانية التي تؤسس لإنشاء المجتمعات الجديدة. إن هذه المقارنة تدفع بالكتاب ليكون كتاباً «تأسيسياً» لعلم جديد. إنه يرى مثلاً «أن كل جهاز تسخين مياه بالطاقة الشمسـية يوفر ٥٣٥ ليتراً من المازوت سـنوياً، مما يعني بأن القدرة العلمية عند الإنسـان المعاصر هـي قدرة في التحويل. فتحتفل آنئـذ المجتمعات المعاصرة بقدراتها الجديدة التي تؤثر في التحولات الاجتماعية. فطاقة الرياح هي طاقة مؤثرة في ارتفاع القدرة الاجتماعية من حالة متدنية في الإنتاج إلى حالة جديدة في تحسين

الظروف المستجدة في العمل. إن هذه المسألة تستحق النظر المليء الذي يؤدي إلى خدمات جلى في توفير الطمأنينة في الإنتاج الزراعي الذي يمكن له بذلك أن يؤسس فعلاً لقيام مجتمعات جديدة.

ولا يستثني الكتاب مواجهة مشكلة التلوث البيئي التي هي مشكلة الصناعة وبالتالي مشكلة العصر. فالتلوث «من أخطر الظروف التي تؤثر على البيئة ويصل خطرها إلى البشر والحجر والزرع والضرع والمياه والهواء». ولأن هذه المشكلة هي مشكلة فعلية فإن معالجتها لا يمكن أن تكون معالجة موضعية فحسب. بل إنها لا بدّ وأن تكون معالجة سياسية وهذا الأمر يأخذ طابعاً جديداً في بداية القرن الحالي. فالحفاظ على الطبيعة كما هي هو حفاظ على حركة المستقبل. إن مقاييس التطور هي ذاتها مقاييس والمعالجة هنا تطال أسباب التقدم والتطور الإنساني. لذلك فإن الكتاب إذ يطرح المشكلة هذه بأسبابها يحاول أن يجد لها معالجة بنتائجها.

إن فصولاً أخرى في الكتاب تضع وصفاً للمشكلات المعقدة في العصر الجديد. إلا أن مجمل النصوص في الكتاب تطرح جملة من المشكلات التي يتعيّن على الدولة المعاصرة معالجتها معالجة شاملة. فقضايا البشرية متماسكة كما هو متماسك فيها الهواء وكما تمسك بها الشمس في كل مكان.

وإذا كان الكاتب قد اختار «المشروع الأخضر» ليكون عنوان كتابه هذا، فذلك مردّه لكون المهندس شرارة قد رافق وواكب عمل المشروع طيلة سبعة عشر عاماً كانت كافية ليستخلص منها أهمية ودور هذه المؤسسة في تحقيق التنمية ومساعدة المزارع لاستثمار أرضه والبقاء عليها ولتشكل مصدر رزق له يمكنه من البقاء والصمود. وعليه، فإن الكاتب قد توقف عند نقطة مهمة يجدر الانطلاق منها ألا وهي المطالبة بتحقيق الإنماء المتوازن ليس بين المناطق كما نصت على ذلك وثيقة الوفاق الوطني فحسب، بل تحقيق الإنماء المتوازن بين القطاعات حتى لا يبقى القطاع الزراعي أسير نظرة النظام الحاكم وحتى لا يبقى هذا القطاع مهملاً وتشهد على ذلك جميع الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال ولغاية ٢٠١٠، حيث بادر الوزير الدكتور حسين الحاج حسن في ذلك العام بإدخال بعض التحسينات وأمّن بعض الدعم وأصرّ على موازنة مضاعفة على أمل أن يأخذ القطاع الأهمية والعناية التي يستحق.

بكلمة أخيرة، فإن المهندس شرارة وهو يضع بين أيدينا كتابه الخامس هذا، فقد سبقته كتابات في الفكر القومي وعالج مواضيع اقتصادية وتنموية وسياسية في كتبه الأربعة يستخلص منها ما يؤكد مدى إيمانه وارتباطه بالأرض والأمة والمقاومة.

بيروت، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢

**النائب الدكتور مروان فارس**

# المقدمة

# تحديات القطاع الزراعي

لثمانية عشر عاماً خلت وبالتحديد في ١٧ حزيران ١٩٩٤ وقع ١١٥ بلداً – ومنها لبنان– يعانون من مشكلة الجفاف الشديد أو من التصّحر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الهادفة إلى مساعدة البلدان المتأثرة بالتصحر على تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها.

ثم توالى عدد البلدان الموقعة على الإتفاقية إلى أن وصل بعد عشر سنوات إلى ١٧٠ دولة وحيث يتبين من الاحصاءات أن ١/٦ سكان العالم يتأثرون بعملية التصحر، وبأن ٨٠٪ من أراضي الدول العربية معرضة للتصحر أو مصابة به، وبأن النتائج التي يخلفها التصحر تؤدي إلى تقلص حجم الموارد الاقتصادية الناتجة عن الزراعة وكل ذلك يؤدي بالطبع إلى هجرة الريف والنزوح نحو المدن.

يواجه القطاع الزراعي تحديات متعددة تأتي في مقدمتها الظروف المناخية المستجدة، وحالات الجفاف المتعاقبة، وانخفاض نسبة سقوط الامطار والأساليب القديمة المعتمدة في الري، وتناقص المساحات الزراعية بسبب إحجام المزارعين عن استثمار أراضيهم خوفاً من الوقوع في مشاكل تصريف الانتاج، مما يعني اننا بشكل أو بآخر في مواجهة فقدان الكثير من الموارد الزراعية وبخاصة مع استمرار تزايد الكثافة السكانية وعدم تناسبها مع زيادة الموارد، وهذا ما سيؤدي إلى هجرة الأرض وبوارها وتصحرها،

لذلك فإن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي يمكن تعدادها على النحو التالي:

- ضعف المردود المادي للإنتاج الزراعي.
- تفتت الملكية والحيازة الزراعية. إضافة إلى وجود الألغام والقنابل العنقودية التي خلفّها العدو الاسرائيلي في مساحات شاسعة من الأرض.
- الزحف العمراني والاسمنتي.
- انخفاض كمية الأمطار.
- التقلبات المناخية ( السيول والجفاف).
- ارتفاع أسعار المحروقات.
- ارتفاع اسعار الأسمدة والأدوية الزراعية.
- ارتفاع تكاليف الانتاج.
- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي.
- عدم وجود اسواق للتصريف الانتاج الزراعي، وتدني الصادرات الزراعية.
- عدم وجود قوانين تحمي حقوق العاملين في القطاع الزراعي.
- عدم وجود تأمين على المحاصيل الزراعية مما يجعل المزارع عرضة لأوضاع لا يقدر على تحملها.

وإذا كان القطاع الزراعي يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني فإنها حقيقة يجب إداركها والتعامل معها واعتماد مؤشراتها للإنطلاق نحو توسيع أكبر لاهتمام الدولة وزيادة الاعتمادات المخصصة للزراعة وبكل صدق لا بد من توجيه الشكر والتقدير لمعالي الوزير الدكتور حسين الحاج حسن الذي استطاع ان يقرن القول بالفعل وعمل على مضاعفة الاعتمادات المخصصة للوزارة بما فيها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر، والبحث الحقيقي عن مداخل واضحة لتشجيع الاستثمارات الزراعية التي لم تزل خجولة والأهم البحث عن الحلول للمشكلات التي يعاني منها القطاع وتواجهه سواء كان ذلك لجهة الناتج الزراعي وحسن تسويقه، والأهم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمائية واستخدام الأساليب الحديثة في الري.

وإذا كان الماء يساوي الحياة، وبعدما أصبح الصراع عليه صراعاً يتزايد على

ثروة تتناقص، وبعدما أصبح الماء أعز موجود وأغلى مفقود ونحن نهدره بلا حدود، لذلك وجب اعادة النظر بطرق الري التقليدية التي لم تعد صالحة كونها تتسبب بهدر يفوق ٤٠٪ من مياه الري مما دفع بجميع الدول والمنظمات إلى تشـجيع اسـتعمال طـرق الـري الحديثـة وبالأحرى مما دفع بالعديـد من الدول لاعتمـاد الزامية تطبيق الـري الحديث ووضعت النصـوص الآيلة إلى ذلك بغية خفض كمية الري بالهكتار إلى النصف (من ١٢ الف م٣ إلى حوالي ٧ آلاف م٣).

أمـام محدوديـة الأرض والازديـاد الدائـم فـي عـدد السـكان تبـدو الحاجة إلـى تأميـن الغذاء أمراً ملحـاً يتطلب وضع الدراسـات والخطط والمشـاريع ضمن الامكانات والظروف المحيطة والمتاحة.

إن محدوديـة المـوارد المائية على رغم توافر مصـادر المياه في لبنان والتي قد تصل إلى خط الفقر في الدول المتقدمة أمراً صعباً، كون معدل الاستهلاك الفردي في لبنـان لم يتجاوز ٧٠٠م٢ سـنوياً وهبط إلى ٩٧٧م٢ عـام ٢٠٠١ في الكثير من الدول العربية، ناهيك عن عدم توازن توزيع الأمطار في الزمان والمكان خاصة في السنوات العشر الأخيرة التي حملت معها فترات عديدة من الجفاف وانحباس الامطار.

مـن الملاحـظ أننا أصبحنا أمام مشـكلة كبيرة وحـادة تهدد مسـتقبل الزراعة والصناعة وتؤثر بشـكل كبير وخطير علـى الاقتصاد الوطني فإن الحلول يفترض أن تكـون قاسـية كقسـاوة المناخ.. فمن غير المعقول أن يسـتمر حفر الآبـار الارتوازية وكذلـك الآبـار المحفورة بدون الحصـول على التراخيص لأن إغلاقهـا يمثل بداية للحـل، وكذلك اسـتمرار الـري بالطرق التقليدية، تصل نسـبته إلـى ٤٧٪ من المياه اللازمـة، وهنـا لا بـد مـن الإشـارة إلى أن التحـول إلى الـري الحديـث لا يزال هو المنقذ لهذه المشـكلة، وهنا أيضاً، يجب إصدار تشـريعات ملزمة لإلزام المزارعين اسـتعمال طرق الري الحديثة وإصـدار القوانين والعقوبات علـى المخالفين إضافة إلى الاسـتمرار بأعمال التشـجيع المعتمدة مـن قبل الإدارات المعنية والتسـهيلات المقدمة للمزارعين لاعتماد الري الحديث كما هو الحال مع المشروع الأخضر.

وبكلمـة أدق لا يمكـن تحقيـق أي تنميـة في غيـاب التوازن بيـن ضرورات التنمية ومتطلبات البيئة.

**في النهاية:**

إن لبنان لا ينتج سوى ٢٠٪ من غذائية ويستورد ٨٠٪ من بقية الغذاء اللازم من الخارج وعلى هذا الأساس، فإن لبنان يعاني حالياً من مشكلة أمن غذائي حادة يجب العمل قدر المستطاع للحد من آثارها السلبية. لأن إتساع الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك والتي تتعاظم سنة بعد أخرى بلغت قيمتها نحو ٣ مليارات دولار. وهذا ما يفوق بكثير إمكانية الشعب اللبناني وقدرته على شراء غذاء من الخارج.

كما أن معدل النمو السكاني هو بحدود ٣٪ سنوياً وهذا يرتب زيادة في استهلاك الغذاء بمعدل ٥٪ بينما الانتاج الغذائي لا ينمو إلا بنسبة ٢٪ سنوياً.

لذلك، نجد ضرورة الانتقال إلى زراعات أكثر اقتصادية وأكثر إنتاجية وأقل احتياجاً للمياه واستنباط أصناف جديدة مقاومة للجفاف وذات إنتاجية مرتفعة ووضع استراتيجية العمل وتطوير الزراعة إلى مراحل متقدمة.

لذلك علينا السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي ذي النوعية الجيدة والمعد للإستهلاك المحلي او للتصدير ضمن المواصفات القياسية العالمية. وتوفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، أو التصنيع الزراعي لزيادة الريعية من العمل في الأرض والزراعة، وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر ومن النزوح والهجرة باتجاه المدن أو بلاد الاغتراب، وتحقيق مساهمة جيدة في الناتج القومي من خلال زيادة الانتاج والإنتاجية والاستخدام الأفضل للمستلزمات.

وهذا من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي ووجوب ضرورة اتخاذ إجراءات في إطار الإدارة المتكاملة لموارد المياه من أجل زيادة توفير وتحسين نوعية المياه وترشيد استعمالها والتخفيف من حدة التاثيرات المناخية. خاصة وأننا في بلد محدود المساحة ويعاني شح المياه حيث يجب العمل على تقليص هدر المياه واعتماد الزراعات الأقل شراهة له، والتركيز على الإنتاج الرأسي في ظل تسارع أزمة الجفاف التي دفعت بقسم كبير من العاملين في القطاع الزراعي إلى هجرة أراضيهم بحثاً عن لقمة العيش.

وبكلمة موجزة فإن أي سياسة زراعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

- حماية الأراضي الزراعية.
- زيادة الانتاج الزراعية (بشقيه النباتي والحيواني).
- تأمين حد أدنى من الأمن الغذائي.
- حماية الثروة الحرجية وتطبيق مبدأ التشجير الاجباري لحل مكان التجنيد الإجباري والتشدد في موضوع مكافحة الحرائق ومحاسبة الفاعلين.
- استعمال وتنمية الموارد المائية بكفاءة ( زيادة المساحة المروية).
- إنماء المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح عنها.
- التسليف الزراعي خاصة لصغار المزارعين.
- معالجة موضوع المقالع والكسارات كونه من أصل ٧٦٠ كسارة و ١٣٠٠ مرملة لا يوجد سوى ٧ كسارات شرعية والباقي تعمل بصورة مخالفة للقانون.
- وضع القوانين والتشريعات التي تحمي الاراضي الزراعية وتمنعها من التحول إلى أراضٍ صحراوية جرداء، لأن ليست جميع الصحارى من صنع الطبيعة، فقد تكونت صحارى كثيرة بفعل الإنسان.

وخلاصة القول فإننا نرى أن الزراعة ليست موضوعاً اقتصادياً فحسب، بل هي موضوع اقتصادي اجتماعي إنمائي يتطلب إيجاد الحوافز اللازمة للتوسع في انتاج السلع الزراعية وصولاً للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء أو لمقاربة الوصول إلى هذه الغاية.

# الفصل الأول

# المشروع الأخضر

## مراكز العمل

| اسم المنطقة | مركزها | الأقضية التي تشملها | رقم الهاتف |
|---|---|---|---|
| منطقة النبطية | النبطية | النبطية، بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا | ٠٧/٧٦١٩٠٤<br>٠٧/٧٦٩٤٠٥ |
| منطقة الجنوب | صيدا | صيدا، صور، جزين | ٠٧/٧٢٢٦١٦<br>٠٧/٧٢١٩٢٩ |
| منطقة جبل لبنان الأولى | سن الفيل | جبيل، كسروان، المتن | ٠١/٥٠٠٥٣٨<br>٠١/٤٨٠٠٣٠ |
| منطقة جبل لبنان الثانية | الإدارة المركزية<br>(موقتاً الرملة البيضاء) | بعبدا، عاليه، الشوف | ٠١/٨٥٣١٦٣ |
| منطقة الشمال الأولى | طرابلس | طرابلس، الضنية، عكار | ٠٦/٦٢٤٦٨٧<br>٠٦/٦٢٧١٨٠ |
| منطقة الشمال الثانية | طرابلس | البترون، الكورة، بشري، زغرتا | ٠٦/٤٣١٢٣٣<br>٠٦/٦٣٠٦٥٧ |
| منطقة البقاع الشمالي | دروس (بعلبك) | بعلبك، الهرمل | ٠٨/٣٧٠٥٢٤<br>٠٨/٣٧٠٧٣٦ |
| منطقة البقاع الجنوبي | زحلة | زحلة، البقاع الغربي، راشيا | ٠٨/٨٢٢١٣٠<br>٠٨/٨٢٣١٨٠ |

# ما هو المشروع الأخضر؟

## أولاً: الأسباب التي دعت إلى إحداث المشروع الأخضر

عقب أحداث عام ١٩٥٨ وما تلا ذلك من توجّه الدولة نحو إنماء الريف ولا سيما القطاع الزراعي، وبناءً للتوصيات التي تقدمت بها بعثة إرفد بعد ذلك لجهة إنماء المناطق البعيدة عن العاصمة والتي استوحت منها الدولة خطة إنماء الريف، وحيث إن معظم سكان لبنان كان يعتمد في معيشته على الزراعة، لذلك، فإن الدولة كانت جادة يومذاك في وقف موجة النزوح والهجرة نحو المدن والمهاجر وذلك عن طريق إنماء الريف اللبناني، إذا ما عرفنا ذلك كله وأمعنا النظر في الآثار المدمرة المترتبة على إغفال كل هذه الأمور أدركنا الهدف الذي رمى إليه المشرّع في ذلك الحين من إنشاء المشروع الأخضر بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٦٣ بموجب المرسوم ١٣٣٣٥.

## ثانياً: أهداف المشروع الأخضر وصلاحياته

إن إحداث المشروع الأخضر جاء نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية وتتويجاً لخطة إنمائية للريف اللبناني. ولم يتبع في إنشاء هذا المشروع النمط الذي سارت عليه الحكومة في إحداث المؤسسات العامة، بل إن إحداثه كان عملاً فريداً من نوعه من حيث إنشائه وصلاحياته وأعماله وتكوين إدارته وملاكه.

فالمشترع كان قد ضاق ذرعاً بالروتين الإداري والمصالح الخاصة التي كانت تهيمن على الإدارات العامة في غالب الأحيان، فأراد أن يزيل هذه الحواجز وينشئ إدارة ذات طابع مميّز لا تستطيع السياسة اختراقها ولا المصالح الفردية أن تطغى

عليهـا وأن تكـون إدارة للجميـع بعيـدة عن الضغـط والروتين. فكان أن أنشـأ إدارة المشـروع الأخضر وأناط بها الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق الاتصال المباشـر بالمزارعين ودراسة حاجاتهم وتلبية طلباتهم لجهة استصلاح أراضيهم وشق الطرق الزراعية المؤدّية إليها وذلك من أجل استثمار أفضل وبكلفة أقل.

وقـد أعطيـت لهـذه الإدارة صلاحيـات إداريـة وماليـة خاصـة أبعدتهـا عـن المداخـلات والروتيـن لكنها بقيت مرتبطة مباشـرة بوزير الزراعـة. كما أعطيت لها هيكليـة مميّزة جعلتها تتمتع بكفـاءة إدارية وفنية عالية لا تجاريها فيها أية إدارة عامة أو مصلحة مستقلة في الدولة.

ومـن أجـل تحقيق أهـداف المشـروع الأخضـر بمرونـة وفعالية أرسـي هذا المشروع على القواعد التالية:

١- المشـروع الأخضـر إدارة ذات طابـع خـاص تابع لوزيـر الزراعة مباشـرة، وهو هيئة من نوع خاص وليس سـوى إدارة عامة تديره الدولة مباشـرة (قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨ تاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٧٢م).

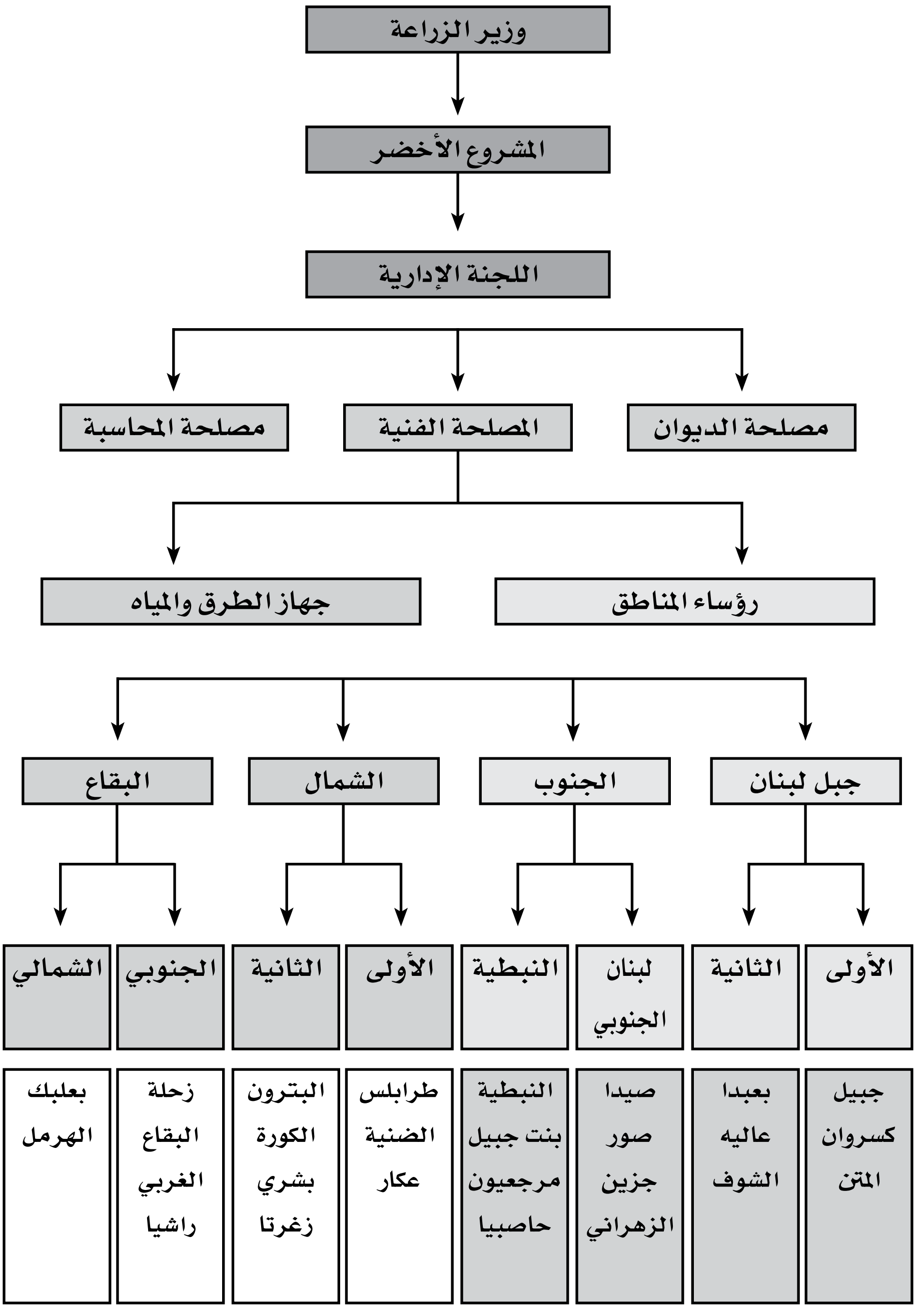
٢- تدير هذا المشروع لجنة إداريّة من رئيس وعضوين أنيطت بها صلاحيات إداريّة وماليّة خاصة تضفي على العمل مرونة وفعالية لا تتوفّران في الإدارات العامة.

٣- تضـع اللجنة المذكورة برنامجها وتصـدر قراراتها ثم تعرض على وزير الزراعة الـذي يحق لـه الاعتراض عليها في مهلة أسـبوع إذا كانت تتعارض مع سياسـة الحكومة وإلا اعتبرت مصدّقة حكماً وقامت إدارة المشروع بتنفيذها.

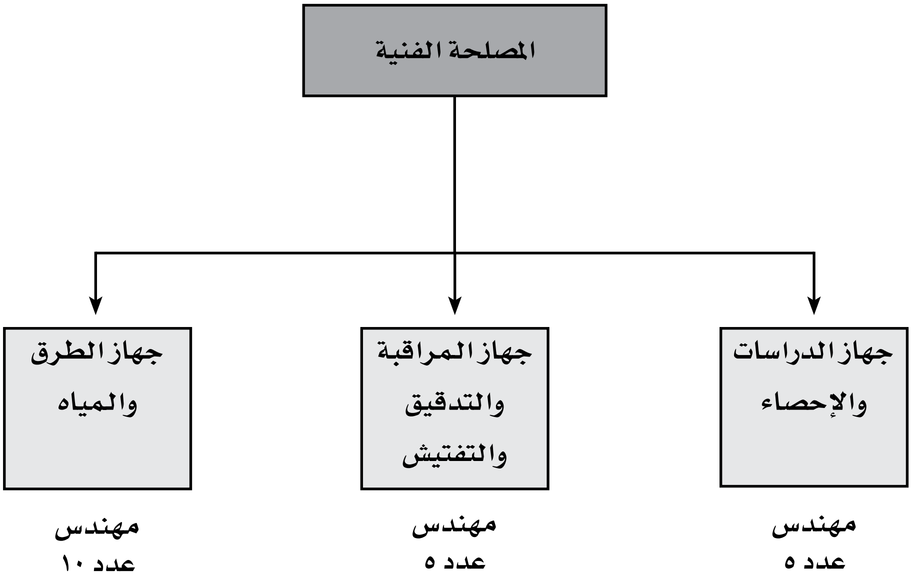
٤- تخضع أعمال المشـروع الأخضر الماليّة والإداريّة لرقابة التفتيش المركزي كما تخضـع معاملاتـه الماليّة لرقابة وزارة الماليّة عن طريـق المراقب المالي المقيم في إدارة المشروع.

وتأكيداً لأهمية المشـروع الأخضر وفعالية دوره فـي تطوير القطاع الزراعي، فقد اسـتثني من عمليـة دمجه بوزارة الزراعة بموجب المرسـوم رقم ٩٧/ ٨٢ الذي قضـى بدمج جميـع المصالح المسـتقلة الزراعية بوزارة الزراعة، كما اسـتثنيت معه مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

# الهيكلية الإداريّة للمشروع الأخضر



## الهيكلية الإداريّة للمصلحة الفنية




(عمـلاً بالقرار رقـم ٤٣ تاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٩٠ الصادر عـن اللجنة الإدارية للمشروع الأخضر).

## التقسيم الإداري ومراكز العمل

يعمل المشـروع الأخضر من خلال مركزه الرئيسـي في منطقة الرّملة البيضاء فـي بيروت، حيث تتواجد اللجنـة الإدارية التي هي رأس الهرم الإداري وتتألف من رئيـس وعضويـن، وإضافة إلى المصلحة الفنيّة التي يرأسـها مهندس زراعي ويتولّى الإشـراف علـى أعمـال المناطـق وعددهـا ثماني مناطق يـرأس كل منطقـة مهندس زراعـي. كمـا يتبع المصلحـة الفنيّة جهاز الطرق والمياه الذي يرأسـه مهندس مدني ويعمل تحت إشـرافه مهندسـون مدنيـون ومسّـاحون وفنيّون ورسّـامون، ويتبع لها أيضاً جهاز المسـاعدات الذي يتولى ضبط معاملات المزارعين الذين يسـتصلحون أراضيهم ويقومون بالأعمال التكميلية كما ويدقق بمحاضر الاسـتلام ويؤشّـر عليها ويحيلها إلى مصلحة المحاسبة بعد عرضها لمصادقة اللجنة الإداريّة.

يُضـاف إلـى المصلحة الفنيّـة مصلحة الديوان التـي تُعنى بالشـؤون الإداريّة

ومصلحـة المحاسـبة التـي تُعنـى بالشـؤون الماليـة وجميـع الأمور التـي لها علاقة بالمحاسبة.

## المساعدات التي يقدمها المشروع الأخضر

يحق للمزارعين استصلاح أراضيهم بواسطة المشروع الأخضر لقاء مساهمة نقديّـة تدفـع من قبلهم في صناديـق وزارة الماليّة، على أن لا تتجـاوز قيمة الأعمال المطلوب تنفيذها لدى المزارع المالك والمسـتثمر والمسـتأجر العشرة ملايين ليرة لبنانية.

إن المسـاعدات التـي يقدمها المشـروع الأخضـر للمزارعيـن تنحصر بثلاثة عناوين هي:

١- استصلاح الأراضي (أعمال التجليل والتصوينة).

٢- الأعمـال التكميلية (جدران دعم، ريّ حديث، أقنية ريّ، أشـجار مثمرة، أعمدة كرمة، خزّان مسلّح لجمع المياه، خزّانات ترابيّة، تصاوين وأسيجة).

٣- شق طرق زراعية.

## شروط الاستفادة من المساعدات

### في مجال استصلاح الأراضي:

أ- أن يكـون المـزارع صاحب الطلب مالكاً أو مسـتاجراً أو مسـتثمراً للعقار المراد استصلاحه.

ب- أن لا يتعدّى انحدار الأرض نسبة ٤٠٪.

ج- أن تكون نسبة الصخور في الأرض دون ٦٠٪.

د- أن لا تكون الأرض مفروزة للبناء.

هـ- أن لا تكون الأرض محرّجة ضمن محميّة.

و- أن لا تقل مساحة العقار عن ١٥٠٠م$^2$.

ز- التعهّد باستثمار العقار المستصلح خلال عامين وإلاّ يتوجّب على المزارع إعادة المبالغ المخصّصة له.

## المستندات المطلوبة

**أ- لاستصلاح الأراضي في المناطق الممسوحة:**

- إخراج قيد إفرادي، أو صورة عن هوية المالك.
- إفادة عقارية بالعقار المراد استصلاحه تظهر عليها المساحة النهائية للعقار. لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر.
- بيان مساحة (إذا كانت المساحة غير مذكورة على الإفادة العقارية).
- خريطة تحدّد موقع العقار.
- إفادة أو إذن سماح من الشركاء في العقار لاستصلاح حصّة المزارع فيه (إذا كان شريكاً يملك أقل من ١٢٠٠ سهم). مذيلة بتوقيع وختم مختار البلدة.
- تعهّد بأن الجزء المراد استصلاحه من العقار (في حال الشراكة أو الشيوع) لا يعني بأنه أصبح ملكاً له.
- الحضور إلى مكتب المنطقة التي يقع العقار ضمنها لتعبئة نموذج خاص بطلب الاستصلاح وتوقيعه وتسجيله ولصق الطوابع الأميرية اللازمة عليه.

**ب- لاستصلاح الأراضي في المناطق غير الممسوحة:**

- إخراج قيد إفرادي باسم المالك، أو صورة عن هويته.
- إفادة علم وخبر مرقّمة ومملوءة وموقّعة من مختار وعضوين اختياريين في القرية أو المحلة التي تقع الأرض في نطاقها.
- كيل مسّاح محلّف أو مجاز للعقار تظهر حدوده الموقّعة من أصحاب العلاقة المجاورين.
- رسم بياني (كروكي) مصوّر على ظهر إفادة العلم والخبر (النموذج المعتمد) للأرض المراد استصلاحها. يحدّد جيداً موقع العقار المراد استصلاحه وحدوده وشكله على أن يذيّل بتوقيع وختم المختار.
- الحضور إلى مكتب المنطقة التي تقع الأرض في نطاقها لتعبئة النموذج الخاص بالطلب وتوقيعه ولصق الطوابع الأميرية اللازمة.

## منجزات المشروع الأخضر في حقلي استصلاح الأراضي وشق الطرقات الزراعية ١٩٦٥-١٩٨٥

باشـرت إدارة المشروع الأخضر أعمالها سنة ١٩٦٥ فوضعت تحت تصرف المزارع الآلات الحديثة لاستصلاح أرضه ووزّعت عليه النصوب المؤصّلة والسليمة بأسعار رمزية، كما شقّت الطرقات الزراعية التي مكّنته من الوصول إلى هذه الأرض بسـهولة ونقل إنتاجها بأقل كلفة ممكنة، كما قدّمت له المسـاعدات العينية والمادية من أجل متابعة الأعمال التكميلية بحيث لم يتحمل المزارع أكثر من ٢٠٪ من الكلفة التـي صرفـت على أرضه. أما الخزينة فلم تتكبّد أية خسـارة تذكر لأنها كانت تعطي المشـروع الأخضر سـلفات وليس اعتمادات وخاصة بالنسبة لاستصلاح الأراضي. وهذه السـلفات كانـت تقرض للمزارعين الذيـن يدفعون المسـاهمة التي تقدّر عند تحديـد نفقات الاسـتصلاح. وهذه المسـاهمة تودع في مصرف التسـليف الزراعي الذي يسـتثمر هذه الوديعة والتي ستشكل مع فوائدها المركبة بعد فترة زمنية محدّدة مجمـوع قيمـة القرض الذي منـح للمزارع بحيـث يقوم المصرف عند الاسـتحقاق بإعـادة المبلـغ بكاملـه إلـى الخزينة مـن دون أن تتحمل هذه الأخيرة أية خسـارة أو مساهمة.

أمـا الأعمـال التي قام بإنجازها المشـروع الأخضـر منذ إنشـائه ولغاية العام ١٩٨٥، فقد بلغت مسـاحتها في مجال اسـتصلاح الأراضي عشرين ألف هكتار أي بمـا يعـادل ٢٠٠,٠٠٠ دونم. كما بلغت أطوال الطرق الزراعية التي شـقها وعبّدها أكثـر مـن ألف كلم. كذلك قدّم المشـروع الأخضر مسـاعدات عينية كمـواد غذائية بلغت كميتها عشـرين مليون حصة. وقد بلغ مجموع الإنفاق على هذه الأعمال بما يعـادل ١٠٠ مليون ليرة لبنانية. ولو أتيح للمشـروع الأخضر أن يسـير بوتيرة أسـرع ورصـدت لـه الاعتمـادات اللازمة لـكان وضع الريـف اللبناني غير وضعـه الحالي ولكنّـا وفّرنا على لبنان كثيراً مما يعانيه من أزمات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية في الوقت الراهن.

# المشروع الأخضر
# ودوره في الحفاظ على الثروة المائية

استناداً إلى المرسوم ١٣٣٣٥ الصادر بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٦٣ الذي وضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجّل المتعلّق بإحداث المشروع الأخضر صدر المرسوم ١٣٧٨٥ في ٩/ ٩/ ١٩٦٣ والذي أحدث بموجبه المشروع الأخضر ووصفت وحدّدت له الأهداف التالية:

- استصلاح الأراضي المهملة.
- بناء الخزانات لتأمين مياه الريّ.
- إنشاء شبكة طرقات زراعية وتأمين إيصال الآلة الزراعية لكل عقار مزروع أو مراد استصلاحه.

وانطلاقاً من الحقيقة بأن الصراع على الماء أصبح صراعاً يتزايد على ثروة تتناقص وبأن الأمن الحقيقي للمجتمعات أصبح أمناً مائياً قبل سواه، فإن الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ونتيجة دراسات وأبحاث أكدوا بأن تأمين الغذاء للشخص الواحد يتطلب هكتاراً واحداً من الأراضي المروية وخمسة هكتارات من الأراضي البعلية.. وأمام محدودية الأرض والازدياد المطّرد في عدد السكان تبدو الحاجة إلى تأمين الغذاء أمراً ملحّاً يتطلّب وضع الدراسات والخطط والمشاريع ضمن الإمكانات والظروف المحيطة والمتاحة.

وإذا كانت المياه قد لعبت دوراً أساسياً في نشوء التجمعات البشرية والحضارات حول «نقاط الماء» Point d'eau فإن هذا المورد المحدود يجب الحفاظ عليه وعدم هدر كمياته نظراً لازدياد الطلب عليه، حيث تضاعفت كميات

المياه العذبة المستخدمة أربع مرات خلال العقود الماضية، كما تؤدي طرق الريّ التقليدية إلى هدر مياه الريّ بنسبة ٣٧,٥٪، حيث إن المزارع يستعمل وسطياً ١٢ ألف متر مكعب من المياه سنوياً لريّ هكتار واحد من الأرض فيما يكفي لريّ هذه المساحة ٦٠٠٠-٧٥٠٠م٣ فقط باستعمال وسائل الريّ الحديثة.

وإذا كان معدّل الزيادة السكانية المتوقّع هو بحدود ٣٪ سنوياً فإن ذلك يترتّب عليه زيادة في استهلاك الغذاء بمعدل ٥٪، بينما الإنتاج الغذائي لا ينمو إلاّ بنسبة ٢٪ سنوياً، وفي العلاقة ما بين الماء والغذاء يتبيّن أن الماء ضروري للغذاء ومكمّل له وهما وجهان لجوهر وجود الكائنات، وأولوية الماء على الغذاء تتجلى في كونه مادة حيوية قصوى للبقاء، وأن المجتمعات تستهلك مقداراً من الماء يزداد كلما ازدادت درجة رقيّها وأن ارتفاع مستوى المعيشة يزيد في الطلب على المياه.

حدّدت المنظمات الدولية العاملة في مجال المياه «معدل الفقر المائي» في بلد ما بحدود ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً للفرد (يشمل كل الاحتياجات ريّ، صناعة، شرب).

ومع أن معدل الاستهلاك الفردي في لبنان لم يتجاوز ٧٠٠م٣ سنوياً بينما هو هبط إلى ٩٧٧م٣ في الكثير من الدول العربية، ناهيك عن عدم توازن الأمطار في الزمان والمكان بالإضافة إلى التغيرات المناخية خاصة في السنوات العشر الأخيرة التي حملت معها فترات عديدة من الجفاف وانحباس الأمطار، من هنا تكمن أهمية خزن المياه في مواجهة الجفاف المنتظر لتوفير معدل كافٍ من المياه اللازمة في استعمال الزراعة ضمن استراتيجية مائية وطنية.

قدّر الخبراء كمية المياه المطلوبة للريّ والصناعة والشفة بحلول العام ٢٠٢٠ بحدود ٢٨١٥ مليون متر مكعب، في حين أن الكميات الممكن أن تكون متوفرة هي بحدود ٢٦٠٠ مليون متر مكعب في السنة خلال سنة متوسطة الجفاف وأقل من ذلك خلال سنوات الجفاف. ولهذا وجب برمجة استعمال المياه وإقامة سدود وبحيرات جبليّة لتخزين المياه والاحتفاظ بها ما أمكن لمحاولة إيجاد توازن بين الموارد والحاجات.

ولا بـد من الإشـارة إلـى أن دورة المياه في تطوير الاقتصاد اللبناني بلغ سـنة ١٩٨٨ مـا نسـبته ٢٢٪ في مجـالات الزراعة والـري وتوزيع الميـاه والصناعة. قدَّر الأب بلاسار كميات الأمطار المتساقطة في لبنان بحوالى ٨٦٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وقد وضع أحدث خريطة مطرية للبنان سنة ١٩٧٠.

هـذا إلى جانب وجـود ١٥ نهراً دائماً منها ٣ أنهر داخلية، و١٢ نهراً سـاحلياً منها ٣ أنهار مشتركة.

وإذا أخذنا كميّة ٢٦٠٠ مليون متر مكعب على مدار السنة هي الكميّة القصوى الممكن توافرها في لبنان: منها ٨٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفيّة، و١٨٠٠ مليون متـر مكعب مياه سـطحية مـن الصعب اسـتثمارها كلياً. لذلك، وجـب حماية المياه الجوفيّـة وتنظيم اسـتثمارها حيث لا يمكن الاسـتفادة منها بشـكل كامـل (أي كميّة ٨٠٠ مليون متر مكعب المقدرة) إنما يمكن الاستفادة منها بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعـب، بالإضافة إلـى ٧٠٠ مليون متر مكعب يمكن تخزينها واسـتغلالها في فترة الشـحائح بواسـطة السـدود والبحيرات الجبلية من أصل ٢٦٠٠ مليون متر مكعب وهو أمر كبير الكلفة، وبهذا فإن كميّة المياه القصوى المتاحة للبنان لا تتعدى ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة.

- ٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه الينابيع.
- ٥٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفيّة.
- ٧٠٠ مليون متر مكعب سدود وبحيرات جبليّة.

أمام الأزمة المنتظر وقوعها والتي يمكن أن تهدّد مسـتقبل الزراعة والصناعة وتؤثر بشكل خطير وكبير على الاقتصاد الوطني نرى أنه من غير المعقول أن يستمر حفر الآبار الارتوازية، كذلك الآبار المحفورة من دون تراخيص ولأن إغلاقها يمثل بداية للحل.

فـي الحصيلة، القطاع الزراعي أصبح من الأولويات على المسـتوى العالمي أمام أزمة الغذاء ونقص الموارد وخاصة الحبوب من قمح وشعير وذرة والتي تشكّل الغذاء الأساسي لشريحة كبيرة جداً من شعوب العالم.

لذلـك علينـا الاسـتفادة والعمل بجد على ما هو متوفر أمامنـا من موارد نظراً لأهميّة الزراعة في الدخل الوطني وانطلاقاً من مجموع العاملين في هذا القطاع.

## بقدر ما يكون الأمن الغذائي محققاً يكون القرار السياسي مستقلاً

إن مسـألة الغـذاء مسـألة أساسـية وتهـم الجميـع لأن التعاون ضـرورة ملحّة لتجـاوز الظـروف الصعبـة، ومن هنا يأتي التخطيط السـليم والخطط المناسـبة التي تتناسب مع الإمكانات المتاحة من موارد مائية وتطهير كل مقومات الإنتاج الزراعي وتحسينها بما يلائم ظروف الجفاف.

إن الظـروف المناخية الصعبة التي مـرّت ومرور القطاع الزراعي بالصعوبات الكثيـرة والتـي يأتي في مقدمتها قلة المياه تدفعنا للحفـاظ على كل قطرة ماء لتعزيز أمننا الغذائي خلال السنوات القادمة والعمل وفق التصور التالي:

- زيادة المساحات المروية باعتماد نظم الري الحديثة.
- زيادة إنتاجية وحدة المساحة.
- زيادة المساحات المستصلحة من خلال مشاريع التنمية الريفية واستصلاح الأراضي.
- تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية (طرقات زراعية).
- زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة.
- زيادة مسـاحة الأشـجار المثمرة عن طريق تشـجيع المزارعين على اعتماد الأنواع المؤصّلة والجديدة ذات الإنتاجية المرتفعة وشـراء النصوب ودفع ثمنها.

حـددت المسـاحة المنتجة فـي لبنان بـ ٤٦٪ من المسـاحة العامة وهي تؤمن ٢٠-٣٠٪ من حاجة لبنان الغذائية.

كما حذَّرت الأمم المتحدة من أنَّ العالم يحتاج إلى إجراءات سريعة لتفادي أزمة مياه عالميَّة، ناتجة عن زيادة السكَّان وارتفاع مستويات المعيشة والتغيّرات في الأنظمـة الغذائيـة، وزيادة إنتـاج الوقود الحيوي، وإنه بحلول العام ٢٠٣٠ سـيعيش نصـف سـكان العالم تقريباً في مناطـق تعاني نقصاً حاداً في الميـاه، حيث إن معدل النمو السـكاني المتصاعـد يعني زيادة الطلب على الميـاه الجديدة بواقع ٦٤ مليون

متر مكعب سنوياً، وأن زيادة المساحات المروية يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج في الوحدة الزراعيَّة ويخفّف من عبء فاتورة الغذاء التي تنوء بثقلها معظم البلدان ومنها لبنان، علماً بأنَّ فاتورة الغذاء في لبنان تبلغ ٣ مليارات دولار، وقيمة الإنتاج الزراعي اللبناني هي بحدود ١,٢ مليار دولار، وهذا يعني أنَّ عجزاً في ميزان الغذاء يبلغ ١,٨ مليار دولار، وهذا يعني أيضاً عجزاً يُقدّر بـ٨٠٪ في بعض السلع، ويُعدّ أيضاً تجاهلاً لحق الشعوب في الغذاء وحقّها في السيادة على مواردها لأن صغار المزارعين يشكّلون عماد الأمن الغذائي لأية دولة، لذلك، وجب أن يكون هؤلاء موضع اهتمام الحكومات قبل أن تكون الزراعات التصديرية هي الأولى في برامجها وعلى حساب تشجيعهم ودعمهم.

ومع أنّ زيادة الطلب على المياه تجعل من الوصول إلى معدّل ١٠٠٠ متر مكعب في السنة للفرد وهو خط الفقر المائي حسب تعريف الأمم المتحدة الأدنى أمراً صعباً كون معدّل الاستهلاك الفردي في لبنان لم يتجاوز في أحسن الأحوال ٧٠٠ متر مكعب في السنة، ناهيك عن عدم توازن توزيع الأمطار في الزمان والمكان، بالإضافة إلى التغييرات المناخيَّة خاصة في السنوات العشر الأخيرة التي حملت معها فترات عديدة من الجفاف وانحباس الأمطار، من هنا تكمن أهمية خزن المياه في مواجهة موجات الجفاف المتكرّرة لتوفير معدل كافٍ من المياه اللازمة في استعمال الزراعة ضمن استراتيجية مائيّة وطنية كون المياه هي العامل الأكثر تأثيراً في إنتاج الغذاء، وهذا يتطلّب إدارة حكيمة للحدّ من الفقر والمجاعة.

## المعطيات التي يتوجب الانطلاق منها

| | |
|---|---|
| المساحة الزراعية الصالحة | ٣٦٠٠٠٠ هكتار |
| المساحة الزراعية المستثمرة | ٢٦٠٠٠٠ هكتار |
| مساحة الأرض الزراعية الصالحة | ١/٤ مساحة لبنان |
| مساحة الأراضي المروية | ٨٨٠٠٠ هكتار |
| أي ما يوازي | ٣٥٪ من المساحة المستثمرة<br>و٢٥٪ من المساحة الزراعية |

| | |
|---|---|
| تساهم الزراعة بـ | ٧٪ من الناتج المحلي |
| تقدر نسبة العمالة الزراعية | ٢٠-٣٠٪ |
| نسبة الصادرات الزراعية | ١٧٪ |
| نسبة الواردات الزراعية | ٢٠٪ من مجمل الواردات |
| يؤمن الإنتاج الزراعي | ٢٥٪ من حاجة لبنان |
| احتياجات الريّ | ٨٧٥ مليون متر مكعب |
| متوسط حاجة الهكتار للري | ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ متر مكعب |

## الأُسُس الواجب اعتمادها عند وضع أيّ خطّة مائيّة

- معرفة حجم المتساقطات:
- من المياه
- من الثلوج
- المساحة المطلوب ريّها.
- نوعيّة الزراعات المعتمدة.

(وعلى سبيل العلم، إن الآبار الارتوازية الجوفيّة يتراوح عددها بين ٥-٢٥ ألف بئر بين مرخّصة وغير مرخّصة. كما أن هناك ٩٠٠٠ بئر ارتوازي لا يُعرف حجم السحب منها).

## سبب الحاجة المتزايدة للمياه:

- النمو السكاني المرتفع.
- التطوّر الزراعي السريع.
- ضرورة الموازنة بين الموارد المتاحة والحاجات المرتقبة.
- يزداد استهلاك المجتمعات من المياه كلما ازدادت درجة رقيّها.
- طرق الريّ التقليدية تؤدي إلى هدر بنسبة ٥ , ٣٧٪.

## إعادة النظر في استنفاد الثروة المائية

بينما يتجه إنتاج الغذاء نحو تصدّر أولوية الأهداف على لبنان أن يعيد النظر في استنفاده لثروته المائية التي يصدّرها في شكل منتجات زراعية وخصوصاً أن اطماع إسرائيل في مياهه لا تزال تمثّل تهديداً خطيراً.

وانطلاقاً من المعطيات التي تحدد مساحة لبنان بمليون و١٧ ألف هكتار نجد منها: ٣٦٠ ألف هكتار صالحة للزراعة، منها ٢٦٠٠٠٠ هكتار يتم استثمارها، ومنها أيضاً: ٨٨٠٠٠ هكتار مرويّ، وهذا يعني أن نسبة الأراضي الزراعية تقدّر بربع مساحة لبنان، وأن نسبة الأراضي المرويّة تقدر بـ٣٢٪ أي ثلث المساحات المستثمرة زراعياً.

من هنا فإن عمل المشروع الأخضر يتطلع إلى تحقيق زيادة في المساحات الزراعية وفي الأراضي المرويّة في آن واحد عبر عمليات الاستصلاح وعبر إقامة البرك المائية الترابية أو خزّانات الإسمنت المسلح التي تجمع مياه الأمطار أو مياه الأنهر والسيول وتحفظها لحين الطلب عليها خاصة في الفترة الممتدة من نيسان إلى تشرين وهي فترة الجفاف وانحباس الأمطار.

وحيث أن لبنان يستغلّ المياه الجوفية بطريقة غير مستديمة على الإطلاق، كما تصدر المياه المتجددة على شكل بطاطا أو علف حيواني نتيجة لذلك انخفض مستوى المياه الجوفية في البقاع مئات الأمتار خلال عقود قليلة، وكل المعطيات تنذر بارتفاع خطير لتكلفة ضخ مياه الشرب والاستخدام المنزلي خلال السنوات القليلة القادمة.

## خطة عمل المشروع الأخضر

* استصلاح ٣٠٠-٥٠٠ هكتار سنوياً.
* إضافة ١٠٠ هكتار إلى المساحة المروية.
* تشجيع اعتماد الريّ الحديث.
* إنشاء المزيد من البرك الجبلية بسعة إجمالية ٥٠٠-١٠٠٠ ألف متر مكعب.
* الاستمرار ببناء خزانات من الباطون بسعة إجمالية ١٠٠ الف متر مكعب.
* المساعدة بتمديدات الريّ.
* إنشاء الأسيجة وحيطان الدعم.
* شراء وتقديم نصوب الأشجار المثمرة.
* شق المزيد من الطرق الزراعية.

## الأهداف في عمل المشروع الأخضر

* إضافة ٣٠٠-٥٠٠ ألف هكتار إلى المساحة الزراعية المستثمرة.
* تعميم الريّ الحديث.
* المحافظة على كل نقطة ماء.
* تأمين مياه الريّ لكامل المساحة المستثمرة.
* التوجه نحو زراعات تعطي مردوداً اقتصادياً أفضل.
* الوصول إلى توازن بين كميات المياه المتاحة والحاجة الفعلية.

## إرشادات مائيَّة

* المحافظة على المخزون الجوفي ليبقى مخزوناً استراتيجياً.
* تشجيع اعتماد الريّ الحديث.
* إنشاء المزيد من البحيرات الجبليَّة.
* بناء السدود.
* تشجيع إقامة محطات تكرير المياه لإعادة استعمالها لأغراض الريّ.
* استعمال الينابيع البحرية وتحلية مياه البحر.

**المساحة الزراعية المستثمرة حسب المناطق حتى العام ٢٠٠٧**

| | | من المساحة العامة |
|---|---|---|
| البقاع | ١٠٦ ألف هكتار | ٤٢٪ |
| الشمال | ٦٨ ألف هكتار | ٢٥٪ |
| الجنوب | ٣٤ ألف هكتار | ١٢٪ |
| جبل لبنان | ٣٠ ألف هكتار | ١٠٪ |
| النبطية | ٣٢ ألف هكتار | ١١٪ |

المساحة الزراعية المستثمرة: ٢٦٠ ألف هكتار.
المساحة الزراعية الصالحة: ٣٦٠ ألف هكتار.
المساحة الزراعية الممكن استصلاحها: ١٠٠ ألف هكتار.
المساحة الزراعية المستثمرة تشكل: ٢٥٪ من مساحة لبنان.

**بيان بالأعمال المنجزة خلال السنوات الاثني عشر المنصرمة**

| العام | عدد المزارعين المستفيدين | المساحة المستصلحة (دونم) | حفر خزّان م٣ | خزّان باطون م٣ | ريّ حديث (دونم) | أقنية ريّ (متر طولي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ١٤٠٧ | ٧٥٦٣ | ٩٨٨٩٢ | ٢٥٠٤٨ | ٢٤٥,٤ | ١٢٣٣٩ |
| ٢٠٠١ | ١٦٩٩ | ٦٢٦٨ | ٩٩٠٧٣ | ٥٠١٢٨ | ٢٦٥ | ١٣٠٣١ |
| ٢٠٠٢ | ١٨٧٣ | ٨٣٤٧ | ٧٦٣٦٨ | ٣٧٢٢٥ | ٣٢٤ | ١٩٩٠١ |
| ٢٠٠٣ | ٢٣٧٣ | ٩٤٠٤ | ٤٢٩٤٢ | ٤٢٦٤٠ | ٢٧٣ | ٢٣١٨٢ |
| ٢٠٠٤ | ٢٤٨٣ | ٨٦٣٧ | ١٧٥٠٦٩ | ٥٦٦٠١ | ٥٣١ | ٣٠٤٦٦ |
| ٢٠٠٥ | ٧٧٥ | ١٨٩٨ | ٥٨٦٦٨ | ٢٠٢٩٠ | ٢٠٧ | ٤٨٤٧ |
| ٢٠٠٦ | ٥١٣ | ١٦٠٦ | ٧٥٥٤٢ | ١٢٧٤٨ | ٢ | ٦٠٠ |
| ٢٠٠٧ | ٧٣٧ | ٣١٠٣ | ٥٢٨٨٤ | ٩٩٥٤ | ٣٥,٣ | ٣٤٨ |
| ٢٠٠٨ | ٥٧٧ | ٢٥٧١ | ٩٨١٣٩ | ١٣٦٩٨ | ٤٣ | ٦٥٠ |
| ٢٠٠٩ | ١٠٤١ | ٤٥٠٦,٤ | ١٢٨٨٧٥ | ١٧٥٣٣ | ١٥١ | ٢٦٧ |
| ٢٠١٠ | ١٠٨٤ | ٤٧٠١,٥ | ١٨٤٢٣٠ | ٢٢١٨٢ | ١٤٨,٨٠ | ١٢٦٢ |
| ٢٠١١ | ١٠٤٨ | ٤٣٢٨,٨ | ١٣٤١٦٠ | ١٦٨٥٦ | ١٤٠,١ | ٢١٠٠ |
| **المجموع** | **١٥٦٠٩** | **٧٣١٨٠,٠** | **١٢٢٥٦٣١** | **٣٢٤٩٢٥** | **٢٣٦٣,٠٠** | **١٠٨٩٩٣** |

## الأعمال المنجزة ما بين ١٩٦٥-٢٠١١

| السنة | المساحة المستصلحة (دونم) | عدد المزارعين | خزان ترابي م٣ | خزان باطون م٣ |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٥-١٩٩٩ | ٢٩٩٠٠٠ | ٥٠٠٩٥ | ٥٢٥٩٦٩٨ | ٩٧١٢٠ |
| ٢٠٠٠ | ٧٥٦٣ | ١٤٠٧ | ٩٨٨٩٢ | ٢٥٠٤٨ |
| ٢٠٠١ | ٦٢٦٨ | ١٦٩٩ | ٩٩٠٧٣ | ٥٠١٢٨ |
| ٢٠٠٢ | ٨٣٤٧ | ١٨٧٣ | ٧٦٣٦٨ | ٣٧٢٢٥ |
| ٢٠٠٣ | ٩٤٠٤ | ٢٣٧٣ | ٤٢٩٤٢ | ٤٢٦٤٠ |
| ٢٠٠٤ | ٨٦٣٧ | ٢٤٨٣ | ١٧٥٠٦٩ | ٥٦٦٠١ |
| ٢٠٠٥ | ١٨٩٨ | ٧٧٥ | ٥٨٦٦٨ | ٢٠٢٩٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٦٠٦ | ٥١٣ | ٧٥٥٤٢ | ١٢٧٤٨ |
| ٢٠٠٧ | ٣١٠٣ | ٧٣٧ | ٥٢٨٨٤ | ٩٩٥٤ |
| ٢٠٠٨ | ٢٥٧١ | ٥٧٧ | ٩٨١٣٩ | ١٣٦٩٨ |
| ٢٠٠٩ | ٤٥٠٦ | ١٠٤١ | ١٢٨٨٧٥ | ١٧٥٣٣ |
| ٢٠١٠ | ٤٧٠١,٥ | ١٠٨٤ | ١٨٤٢٣٠ | ٢٨١٢٢ |
| ٢٠١١ | ٤٥٧٥,١ | ١٠٤٧ | ١٣٤٩٤٩ | ٨٧٨٦١ |
| المجموع | **٣٦٢١٧٣,٦** | **٦٥٧٠٤** | **٦٤٨٥٣٣١** | **٤٢٢٠٢٥** |

**بيان بالأعمال المنجزة خلال العام ٢٠١١**

| الفصل | استصلاح | مزارعين عدد | قرى عدد | خزّان باطون | خزانات ترابية | ريّ حديث | قيمة الأعمال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأول | ٣٢٦,٨ | ١١٥ | ٦٠ | ٢٢٩٢ | - | ٢٢,١ | ٥٤٣,١٧٩ |
| الثاني | ٣٤٧,٨ | ١٠٥ | ٦٩ | ٢٤٣٤ | ٤٢٦٦ | ١٣,٤ | ٥٨٥,٥٥٣ |
| الثالث | ٩٢٣,٩ | ٢٣٥ | ١٢٨ | ٤٠٩٧ | ١٧٤١٣ | ٣٤,٩ | ١٢٦٢٩٥٠ |
| الرابع | ٢٩٧٦,٦ | ٥٩٢ | ٢٩٩ | ٨٠٥٥ | ١١٣٢٧٠ | ٦٧,١ | ٣١٣٥٢٧٩ |
| **المجموع العام** | **٤٥٧٥,١** | **١٠٤٧** | **٥٥٦** | **١٦٨٧٨** | **١٣٤٩٤٩** | **١٣٧,٥** | **٥٥٢٦٩٦١** |

**جدول مقارنة الأعمال المنفّذة خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة**

| العام | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|
| المساحة المستصلحة | ٢٥٧١ | ٤٥٠٦ | ٤٧٠١,٥ | ٤٥٧٥,١ |
| عدد المزارعين | ٥٧٧ | ١٠٤١ | ١٠٨٤ | ١٠٤٧ |
| عدد القرى | ٢٩٢ | ١٠٥ | ٦٠٢ | ٥٥٦ |
| خزان باطون م$^3$ | ١٣٦٩٨ | ١٧٥٣٣ | ٢٢١٨٢ | ١٦٨٧٨ |
| حفر خزان ترابي م$^3$ | ٩٨١٣٩ | ١٢٨٨٧٥ | ١٨٤٢٣٠ | ١٣٤٩٤٩ |
| نصوب مثمرة | ١٨٩٨١ | ٢٠٠٣٧ | ١٧٩٢٨ | ١٩٩١٦ |
| ري حديث (دونم) | ٤٣ | ١٥١ | ١٤٨,٨٠ | ١٣٧,٥ |
| **قيمة الأعمال** | ٣,٤٢٣,٠٦٦,٠٠٠ | ٥,٣٧٠,١٣٨,٠٠٠ | ٦,٤٥٢,٨٧٢,٠٠٠ | ٥,٥٢٦,٩٦١,٠٠٠ ل.ل. |

ملاحظـة: كان يمكن لحجم الأعمال المنجـزة خلال العام ٢٠١١أن يتجاوز ما سبقه، لكن سوء الأحوال الجوية خلال الأسبوعين الأخيرين من العام ٢٠١١ لم يمكنا العاملين من الانتقال لاستلام الأعمال المنجزة عند المزارعين لتضاف النتيجة إلى حصيلة منجزات العام ٢٠١١.

# الفصل الثاني

# البرك الجبلية
# وحصاد مياه الأمطار

# أمام ندرة المياه
# لإنتاج أكبر بمياه أقلّ

أجمعت التقارير الاقتصادية التي صدرت عن مؤسسات مالية ومصرفية لبنانية على العقبات العديدة التي يعاني منها القطاع الزراعي من ضعف في الإنتاجية والترويج، ومن تأخر في الالتزام بمعايير الجودة قياساً على القطاعات المماثلة في بلدان أخرى وعلى ضعف التسليف، كما أن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) قد توقعت أن يعاني قطاع الزراعة من خسائر إضافية نتيجة درجات الحرارة المرتفعة وموجات الجفاف والفيضانانات وتدهور التربة على نحو يشكل تهديداً للأمن الغذائي في لبنان وفي العديد من دول المنطقة مما يدفع إلى التصحر واكتساح أحزمة الاخضرار والخصب وتحويلها إلى أرض قاحلة جرداء، ويؤدي إلى ضرب البيئة بكل مكوناتها من نبات وحيوان وتربة وماء وأرض.

إن مشكلة المياه في لبنان هي ككل المشاكل التي تزداد تأزماً مع الوقت، لأن مشكلة الهدر الحاصل فيها وعدم الاستفادة من الطاقات والموارد التي يمكن أن توفرها مستمرة منذ أمد طويل، وقد كانت تركز في الماضي على إنتاج الطاقة الكهربائية لتنمية الأرياف ثم انتقلت هذه الأولوية إلى تنمية ري المزروعات، ثم إلى قطاع الخدمات لتأمين مياه الشفة بعد ازدياد عدد السكان وزيادة الطلب على المياه، مع أن المياه تشكل عنصراً مهماً لتنمية القطاع الزراعي والكهربائي وللحد من النزوح والهجرة، إلى جانب اعتبارها مصدراً مهماً للثروة الوطنية، لأنها تساهم في زيادة الدخل القومي إذا تمت الاستفادة منها بشكل سليم، وبعد أن يتم الحد من الهدر الحاصل فيها، وكونها تشكل فرص عمل للعديد من أبناء المناطق مما يخفض عدد العاطلين عن العمل.

وحيـث إن الصراع على المياه أصبح صراعاً يتزايد على ثروة تتناقص لذلك، فـإن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) شـددت على ضـرورة النهوض بقطاع الزراعة وتطبيق الزراعة القائمة على صيانة الموارد وحصاد المياه والتشجير والإدارة المسـتدامة للغابات والمراعي واختزان التربة للكربون وتحسين استخدام الأسمدة، وأن لا يكـون إنتـاج المزيد من الغذاء على حسـاب اسـتهلاك المزيد مـن المياه في الزراعـة بعدمـا بينـت الدراسـات أن الزراعة تمتـص نحو ٧٠٪ من ميـاه العالـم. لذا يتوجب خفض كمية المياه المسـتخدمة إلى جانب ضرورة التنظيم في توزيع الغذاء كـون المشـكلة تكمـن في هذا الجانـب في حين يواجـه العالـم معضلة زيـادة أعداد الجوعى وزيادة أعداد المصابين بالتخمة.

إن المطلـوب اليوم هو نشـر ثقافة ترشـيد اسـتعمال المياه وكيفيـة المحافظة عليهـا وتعزيـز الوعـي المائي لدى المسـتهلكين لهـذه الثروة المهمـة، خصوصاً أن معانـاة المـدن والبلدان من نقص مياه الشـرب أصبحت معضلة تـزداد يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام لا سيما في السنوات العشر الأخيرة.

إن التصـدي للمشـكلة المائيـة الناتجـة عـن ارتفـاع مسـتويات الاسـتهلاك وانخفاض معدل الهاطل المطري يتطلب تخفيض معدلات الاسـتهلاك والهدر بما يسـمح بتحويل الزيادة على طلب المياه جراء الزيادة السـكانية الحاصلة والمتوقعة إلـى جانب عبء متطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية. إن اختلال التوازن بين ما هو متاح وما هو مطلوب يؤدي إلى ندرة المياه، لذا، فإننا مطالبون في هذه المرحلة بزيادة حاصلاتنا من الغذاء مقابل اسـتخدام كميات أقل من المياه، وذلك عن طريق الأبحـاث التـي تسـتبدل الزراعات التـي تحتاج إلى كميـات كبيرة من الميـاه بأنواع مؤصلة تعطي زيادة في الإنتاج وتحتاج إلى كمية أقل من المياه عملاً بشعار: «إنتاج أكبر بمياه أقل».

المعطـى الأساسـي الـذي يجب الارتـكاز عليه عنـد صياغة أي اسـتراتيجية للأمـن الغذائـي هو كميـة المياه المتاحة، وهذا يسـتدعي من المعنييـن إعادة ترتيب الأولويات خاصة ما يتعلق منها ببعض المحاصيل الزراعية، لأننا أصبحنا نعاني من الفقـر المائـي، كما أن التكلفة الاقتصادية لدعم مشـاريع الري هي مرتفعة وقد تدفع المزارعيـن إلـى تبذير الكميات القليلة المتوافرة مـن الماء. والخبراء يرون أن إنتاج

الحبـوب لا يعد الحل الأمثل في ظل الشـح المائـي بالنظر إلى مردوديته الاقتصادية باسـتهلاكه للماء، لذلك، فإن اختيار المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية يساهم في خلق فرص أكبر للعمل في الأرياف وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وهذا ما يمنحهم قدرة أكبر لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. إن الإقلاع بالقطاع الزراعي يجب أن يرتكز على استراتيجية متكاملة ليس الحد من آثار الجفاف الهدف الرئيس لهـا، إنمـا بتحسـين إدارة كل مـا له علاقـة بهذا القطاع سـواء من حيـث فتح أبواب الاسـتثمار فيـه أو من حيث الاتجاه نحو زراعـات متحملة للجفاف، إن الإقلاع عن وسـائل وطـرق الري القديمة يعتبـر المدخل الأول لأن طرق الـري القديمة وما هو معروف بطريقة الري الجرّ يتسـبب بهدر ٤٧٪ من المياه، وإن اسـتخدام طرق الري الحديثـة هـي الطريقـة المثلى التي يجـب اعتمادها بل أكثر من ذلـك، يجب إلزامية تطبيقهـا لأن الكثير من الدول ألزمت المزارعين بوجوب اعتماد طرق الري الحديثة ووضعت حوافز وضوابط لاعتماد هذه الآلية.

كمـا أن إنشـاء البـرك والبحيرات الجبلية والسـدود الصغيرة هـو إجراء لا بد منه طالما أننا نعمل على حصاد مياه الأمطار للاسـتفادة من كل قطرة ماء، وللتوقف عن الاستنزاف الجائر للموارد المائية، وحماية المصادر المائية من التلوث واعتماد سياسة مائية وبيئية موجهة لتعزيز التنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف المؤسسات العاملة والمعنية بهذا القطاع.

إن الفائدة المرجوة من إنشاء البرك الجبلية يمكن تعدادها على الشكل التالي:

- زيادة المساحات المستصلحة.
- زيادة المساحات المروية.
- تأمين دخل إضافي للمزارع.
- زيادة في الإنتاجية.
- تثبيـت المـزارع في أرضـه باعتبـار أن إنتاجيـة ومردودية زراعتـه أصبحت اقتصادية ومضاعفة قياساً على إنتاجية الأرض البعلية.
- إمكانية اعتماد زراعات جديدة ذات مردود اقتصادي أفضل.
- الاقتصاد في استعمال مياه الري والاستفادة منها في تربية الأبقار والماشية.

ـ إمكانية استثمارها سياحياً بوجود برك ومطاعم بقربها.
ـ دورة اقتصادية أفضل باستهلاك كميات أكثر من البذور والأسمدة والمبيدات.
ـ إنشاء طرق زراعية إضافية وصولاً إلى الأرض المنتجة.

إن مواردنا المائية محدودة ونحن تحت خط الفقر المائي العالمي وتواتر مواسم الجفاف يجعل المحدد الأول للقطاع الزراعي هو كمية المياه التي نستطيع توفيرها لهذا القطاع خاصة أنه يتنافس على هذه الموارد مع الاحتياجات الأخرى ومنها الصناعية والاستخدامات المنزلية.

تعاني شبكات الري في لبنان من فاقد كبير، وفاقد المياه في الزراعة هو بحدود ٥٠٪، وتساهم تقنيات الري الحديث المستخدمة في لبنان بنسبة ٢٠٪ حيث إن المشروع الأخضر يعمل على تشجيع هذه التقنية وبلغ مجموع المساحات المعتمدة لهذه الآلية ٣٥ ألف هكتار، وأن إجمالي المساحة المروية في لبنان هو حوالى ٩٠ ألف هكتار، لذلك نحن بحاجة إلى زيادة استثمارنا في السدود وحفظ المياه التي تزيد من كمية الهطل المطري الذي نستطيع احتجازه، إذ لا بد من زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة لن تأتي من ضخ المزيد من الأموال بل بإدخال المزيد من التقنيات والتحسين والتهجين.

إن التركيز على استنباط أصناف جديدة من المحاصيل عالية الإنتاجية ومقاومة للجفاف والأمراض باستخدام التقنيات المتاحة كافة، وتحسين إدارة الموارد المائية وترشيد استخدامها للوصول إلى أفضل كفاءة فنية واقتصادية والبحث عن موارد إضافية، إضافة إلى توسيع دور الإرشاد الزراعي والمائي الميداني على مستوى الحقل وتأمين مستلزمات ذلك، وإقامة مراكز لتدريب المزارعين والمحافظة على المخزون الجوفي ليبقى مخزوناً استراتيجياً، وتشجيع اعتماد الري الحديث وإنشاء المزيد من البحيرات الجبلية وبناء السدود وإقامة محطات تكرير المياه لإعادة استعمالها لأغراض الري واستعمال مياه الينابيع البحرية قبل اللجوء لتحلية مياه البحر.

## جدول توزيع المساحة الزراعية (٢٠٠٧)

| | جبل لبنان | الشمال | الجنوب | البقاع الشمالي | البقاع الجنوبي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة الزراعية المستثمرة | ٣٠٠٠٠ هكتار | ٦٨٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ | ٥١٠٠٠ | ٢٦٠٠٠٠ هكتار |
| المساحة الزراعية المروية | ٧٣٨٤ | ٢٠٣٣٢ | ٨٨٣٤ | ٢٧١٣٦ | ٢٣٧٧٩ | ٨٧٤٦٥ هكتار |
| كمية المياه اللازمة للري | ١٠٤ مليون م٣ | ٢٠٠ | ٣١١ | ٢١٩ | ٢٠٤ | ١٠٣٨ مليون م٣ |
| المساحة العامة | ١٠٠ ألف هكتار | ٢٠٠ ألف هكتار | ٣٠٠ ألف هكتار | ٤٠٠ ألف هكتار | | ١ مليون هكتار |
| نسبة المساحة الزراعية المستثمرة | ١٠٪ | ٢٥٪ | ٢٣٪ | ٤٢٪ | | |

**المصدر**: مياه لبنان بين الضياع والاستثمار، د. فادي قمير.

## جدول رقم (٢)

| المحافظة | القضاء | المساحة المروية الإحمالية (هكتار) | المساحة المروية من المياه الجوفية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | هكتار | النسبة إلى المساحة المروية الإجمالية ٪ |
| لبنان الشمالي | عكار | ١٢١٤٩ | ٥٣٣٧ | ٤٣,٩ |
| | البترون | ٨٥٠ | ٠ | ٠ |
| | بشري | ١١٠٠ | ٠ | ٠ |
| | طرابلس/ منية – الضنية | ٥٧٣٣ | ١١٥٦ | ٢٠,١٦ |
| | زغرتا | ٤٥٠ | ٩٠ | ٢٠ |
| | الكورة | ٥٠ | ١٤ | ٢٨ |
| | **المجموع** | **٢٠٣٣٢** | **٦٥٩٧** | **٣٢,٤٥٪** |

| المحافظة | القضاء | المساحة المروية الإجمالية (هكتار) | المساحة المروية من المياه الجوفية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | هكتار | النسبة إلى المساحة المروية الإجمالية ٪ |
| البقاع | زحلة/ البقاع الغربي | ٢٣٧٧٩ | ٢٣٩٥ | ١٠,٠٧ |
| | بعلبك | ٢٠٧١٩ | ٨٥١٥ | ٤١,١ |
| | الهرمل | ٦٤١٧ | ٢٤٥٢ | ٣٨,٢١ |
| | **المجموع** | **٥٠٩١٥** | **١٣٣٦٢** | **٢٦,٢٤٪** |
| جبل لبنان | جبيل | ٢٤٠٢ | ٩٧ | ٤,٠٤ |
| | كسروان | ١٨٢٩ | ٢٠٣ | ١١,١٠ |
| | المتن | ٦٢٨ | ٦٣ | ١٠,٠٣ |
| | الشوف | ٢١٣٣ | ١٥٨ | ٧,٤١ |
| | عاليه | ١٤٢ | ٠ | ٠ |
| | بعبدا | ٢٥٠ | ٠ | ٠ |
| | **المجموع** | **٧٣٨٤** | **٥٢١** | **٧,٠٦٪** |
| لبنان الجنوبي | جزين | ٩٩٥ | ٠ | ٠ |
| | النبطية | ٦٦٤ | ١٣٧ | ٢٠,٦٣ |
| | مرجعيون | ٦١٨ | ٥٦ | ٩,١ |
| | حاصبيا | ٩٥٧ | ٢٤ | ٢,٥١ |
| | صيدا/ صور | ٥٦٠٠ | ٤٢٣٥ | ٧٥,٦٢ |
| | **المجموع** | **٨٨٣٤** | **٤٤٥٢** | **٥٠,٣٩٪** |
| **المجموع العام** | | **٨٧٤٦٥** | **٢٤٩٣١** | **٢٨,٥٪** |

**المرجع**: مياه لبنان بين الضياع والاستثمار، د. فادي جورج قمير، ص ٧٥.

## الخطة المائية للمشروع الأخضر

ينطلق المشروع الأخضر ومن صلب المهام الموكلة إليه زيادة الرقعة الزراعية وزيادة المساحات المروية إدراكاً لأهمية الري بمضاعفة الإنتاج والوصول إلى إنتاج اقتصادي يعود بالفائدة على المزارع ويحقق درجة في سلم الأمن الغذائي.

يعمل المشـروع الأخضر لاعتماد الري الحديث ويشجع على ذلك لتخفيف الهدر الحاصل في استعمالات المياه ويتيح التحول من الزراعات التقليدية منخفضة الدخـل إلى زراعـات جديدة عالية الدخـل وذات قيمة مضاعفة عالية تؤسـس لنمو صناعـات غذائيـة وعلى مراحل لأن أي سياسـة زراعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار زيـادة الرقعة الزراعيـة المروية وحصاد مياه الأمطار والحد مـن هدر المياه واعتماد تقنيات الري الحديث.

إن محدودية الموارد المائية رغم توفر مصادر المياه في لبنان والتي قد تصل إلى خط الفقر نظراً لكون الصراع على المياه أصبح صراعاً يتزايد على ثروة تتناقص دفعت المشروع الأخضر ومنذ بداية عمله في العام ١٩٦٥ إلى إيلاء هذا الموضوع الأهميـة التـي تسـتحق ومـع أن زيـادة الطلب علـى الميـاه تجعل مـن الوصول إلى المعدل ١٠٠٠م³ سـنوياً (خط الفقر المائي حسـب تعريف الأمـم المتحدة الأدنى) وهو مسـتوى اسـتهلاك الفرد في الدول المتقدمة أمراً صعباً كون معدل الاسـتهلاك الفردي في لبنان لم يتجاوز ٣٥٠م³ سنوياً، بينما هو هبط إلى ٩٧٧م³ عام ٢٠٠١ في الكثيـر مـن الدول العربية، ناهيك عن عدم توازن توزيع الأمطار في الزمان والمكان بالإضافة إلى التغييرات المناخية خاصة في السـنوات العشـرة الأخيرة التي حملت معهـا فترات عديدة من الجفاف وانحباس الأمطار، من هنا تكمن أهمية خزن المياه فـي مواجهـة الجفاف المتكـررة لتوفير معـدل كافٍ من المياه اللازمة في اسـتعمال الزراعة ضمن استراتيجية مائية وطنية.

وبالعودة إلى ما قام به المشروع الأخضر فإن أكثر من ٥١٣ مليون متر مكعب مـن ميـاه الأمطار أصبحت تخزن سـنوياً بواسـطة برك تلّية ترابية سـعة الواحدة منها مـا بيـن ٥-٦٠ ألـف متر مكعب من الميـاه، كما أن أكثر مـن ٥٠٠ ألف متر مكعب من المياه تخزن سـنوياً ضمن خزانات من الباطون المسـلح، قام المشروع الأخضر

بتمويل إنشـائها، كما قام المشـروع الأخضر بالتعاون مع الصنـدوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) والبنك الدولي وبمساعدة تقنية من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعـداد وتنفيـذ برنامج شـامل لخزن المياه ضمـن بحيرات مائية سـعة الواحدة منها حوالى ٧٥ ألف متر مكعب بهدف تطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجه، إضافة إلى الاستمرار بتشجيع إنشاء برك في مختلف المناطق وخاصة في منطقة العاقورة حيث أنشـأ المشـروع الأخضر هناك ١٢٠ بركة ترابية من أصل ٢٢٨ بركة (١٥-٢٥ ألف متـر مكعب سـعة الواحدة) في لبنان، وقد سـاهمت هذه البـرك بعملية إنمائية نوعية وشكلت عاملاً أساسياً في دخل المزارعين وتحسين معيشتهم والبقاء حيث هم..

## مشروع حصاد المياه

فـي ظل النقص في المياه والحاجة الماسـة إليها، لجـأت الدول والمنظمات إلى حصاد المياه من أجل اسـتثمار كل نقطة مطر أثناء موسـم الشتاء وتخفيض كمية وأعـداد الريات بغية توفير المياه بعد اسـتخدام أسـاليب لحصاد الميـاه معتبرة ذلك أحـد الحلـول الحيوية لمشـكلات الجفاف وللزيادة السـكانية ولوقف الاسـتعمال الجائـر لها، فقد أولت إدارة المشـروع الأخضر هـذا الأمر أهمية بالغة ووضعت من أجل ذلك خططاً وأهدافاً تسعى إلى بلوغها عبر إنشاء برك جبلية في جميع المناطق اللبنانية يمكن أن تساهم في وضع حلول.

يقدر تقرير الخبراء المسـاحة الزراعية المسـتثمرة SAU في لبنان بما يقارب ٢٦٠ ألف هكتار، ومسـاحة الأراضي المروية بحوالى ٩٠ ألف هكتار، أي ما يمثل ٣٤٪ من تلك المساحة التي بدورها تمثل ٢٥٪ من إجمالي مساحة لبنان، بمعنى أن ٦٦٪ من الزراعة اللبنانية هي زراعة بعلية.

كما يؤكد «أن طريقة الري المعتمدة هي طريقة بدائية تسـتنفذ كميات إضافية من المياه لا طائل منها بحيث إن ٤٧٪ من المياه المسـتعملة في طرق الري البدائية تذهـب هـدراً». من هنـا فإن إدارة المشـروع الأخضـر وتلافياً لهذا الهـدر الحاصل وحفاظاً على الكميات المتاحة وعملاً بمبدأ التنمية المسـتدامة، عملت في السـابق ولا تزال تعمل على نشر ثقافة ترشيد استعمال المياه وتشجيع اعتماد الري الحديث وتقـدم للمزارع الوسـائل والمواد التـي تمكنه من الوصول إلى هـذا الهدف وتعمل على تحقيق هذه الغاية.

وانطلاقـاً أيضـاً من مقولة الحفاظ على كل نقطة ماء، فإن المشـروع الأخضر وضـع نصـب عينيـه البحـث عـن مصـادر جديـدة وقـام بإحـداث تغيير فـي أنماط استعمالات المياه وبتشجيع إعادة استعمالها، إضافة إلى حماية المصادر المائية من التلوث والابتعاد عن الاستعمال المفرط وذلك بهدف استدامة استعمالها.

## العاقورة نموذجاً

يؤكـد التقريـر أن تجربة البحيـرات الجبلية التي اعتمدها المشـروع الأخضر بـدأت منذ نهاية السـتينيات، وقد أصبحـت ظاهرة يمكن الاعتداد بهـا على غرار ما حصـل في بلدات مثـل العاقورة (حيث يوجد أكثر من ١٢٠ بركة جبلية) وترشـيش وبسـكنتا وضهور زحلة... الخ، فقد استطاع المزارعون بفضل وجود هذه البرك من إحداث تغيير في أنماط حياتهم وفي زراعاتهم وفي دخلهم واسـتقرارهم المعيشي، كما دلت هذه التجربة أن التوجه نحو العمل التعاوني يمكن أن يجد الحلول للكثير من المشـاكل التي يواجهها المزارعون، ويمكـن أن يتعاون مجموعة من المزارعين للاسـتفادة من بركة كبيرة تؤمن لهم ما يحتاجون من مياه، خاصة في فصل الصيف. وبنتيجـة تلـك التجربـة فإن هـذه البرك تسـاعد المزارعين فـي ري اراضيهم كما أن البعض يسـتعملها للاسـتهدام المنزلي. وهي بذلك قد شكلت حلاً لمواجهة النقص فـي الميـاه المتاحة لأنـه من المفترض بعـد الانخفاض الحاصل فـي معدل الهاطل المطري لا بد من أن ينخفض معدلات الاسـتهلاك والهدر بشـكل يسـمح بتحويل الزيادة على طلب المياه لتلبية متطلبات التنمية بفروعها...

## إنتاج أكبر بمياه أقل

ويعتبـر «أن المشـروع الأخضر مـن خلال تجربته في تعميـم فكرة البحيرات الجبليـة قـد توصل إلى نتائـج أعطت إنتاجاً أكبـر بمياه أقل ومكنـت المزارعين من حصـاد ميـاه الأمطار التي كانت تذهب هدراً ودون الاسـتفادة منها، بل عملت على تجميعهـا وخزنهـا لحين الحاجـة إليها، وعليه فـإن الإدارة اليوم تعمـل على تعميم هذه التجربة من خلال مشـروع أطلق عليه اسم حصاد Hasad الغاية منه حصاد مياه الأمطـار والمحافظـة عليها، لحين الحاجة إليها، خاصـة في فترات الجفاف وخلال فصل الصيف، كما يمكن أن يستعمل قسم منها للاستعمال والأغراض المنزلية».

وعليه، فإن من المنتظر المباشرة بهذا المشروع الذي تم تلزيم ثلاث بحيرات كبداية لـه تقع في القمامين (عكار) ومارون الـراس (الجنوب) ومرجحين (الهرمل ـ البقـاع)، سـيتم المباشـرة بها بعد الانتهـاء من بعض الإجـراءات الإدارية، على أن تستكمل خلال العام المقبل ويستمر العمل بهذا المشروع لغاية العام ٢٠١٥.

وعـن الفائـدة من إنشـاء هذه البرك: «تقـع الفائدة في المقـام الأول في تأمين مـورد مائـي مسـتدام دون الحاجة إلى اسـتنزاف الموارد الجوفية، كـون هذا المورد يتـم جمعه مـن مياه الأمطار، بل بكلمـة أصدق وأدق يتم حصاده. ولـو افترضنا أننا قمنا بإنشـاء ٤٠ بركة سـعة كل منها ٥٠ ألف متر مكعب، فبهذا نكون قد أمّنا حوالى المليوني متر مكعب من المياه لتصبح كمية متاحة تلبي الحاجة المتزايدة.

## مشروع حصاد

تـم التوقيـع على مشـروع التنميـة الزراعية المسـتدامة فـي المناطـق الجبلية (حصـاد) العـام ٢٠١٠، وبـدأ الإعـداد له مـن العـام ٢٠٠٧، ويشـمل مناطق عكار الضنية شـمال بعلبك الهرمل وجبل لبنـان والجنوب وخاصة جنوب الليطاني. قيمة المشـروع ١٦,٥ مليـون دولار من الصندوق الدولي للتنميـة الزراعية (ايفاد) الذي اعتمد على خبرات المشروع الأخضر في حصاد مياه الأمطار واستصلاح الأراضي. يقوم المشـروع بالعمل على إنشـاء برك جبلية في المناطق اللبنانية الأكثر فقراً بهدف تحسـين إدارة الأراضـي والميـاه مـن أجل الوصول إلـى إنتاج زراعـي أفضل.. كما يهـدف إلـى إنماء قـدرات الحفاظ علـى المياه والتربـة عن طرق إنشـاء حوالى ٢٠ بركـة جبليـة تتراوح سـعة الواحدة من ٢٠ إلى مئـة ألف متر مكعـب، بالإضافة إلى إنشاء جدران دعم لحوالى ٥٠٠ دونم في الأراضي البعلية بهدف زراعتها بالأشجار المثمرة وإنشاء حوالى مئة خزان من الباطون الصغير الحجم.

## المحافظة على المخزون الجوفي

وكـي يبدو جليـاً دور البحيرات الجبلية في تأمين مصـدر إضافي للمياه يعود إلـى الميـزان المائي الذي يظهـر أن الموارد المائية المتاحة تقـدر بـ٢٩٥ مليون متر مكعب في السنة، بينما الاحتياجات المائية هي بحدود ٩٨٥ مليون متر مكعب خلال العام ٢٠٣٠. وبهذا فإن العجز الحالي هو بحدود ٦٩٠ مليون متر مكعب يمكن أن

نؤمّن قسماً منها عن طريق البحيرات الجبلية ومن المياه الجوفية ومن الينابيع. لكن النقطة الأهم هي عدم استنزاف تلك الموارد، وترشيد استعمالات المياه ومنع الهدر خاصة في مجالات الري والاستخدام المنزلي، كون الري يستنزف ٨٤٪ من كمية المياه. بالمقارنة مع الحاجات المنزلية ١٢٪ (إضافة لمياه الشرب) والصناعية ٤٪. ويتوقع أن تصبح هذه النسبة خلال العام ٢٠٢٠ على الشكل التالي: ٣١٪ للحاجات المنزلية و١١٪ للصناعة و٥٨٪ للزراعة والري.

ويؤكد على ضرورة المحافظة على المخزون الجوفي ليبقى مخزوناً استراتيجياً. ويقتضي ذلك تشجيع إقامة محطات تكرير للمياه لإعادة استخدامها لأغراض الري الذي يجب أن نصل إلى إلزاميته بحيث يصبح قانوناً إلزامياً يجب إقراره واعتماده.

وإن المطلوب اليوم هو نشر ثقافة ترشيد استعمال المياه وكيفية المحافظة عليها وتعزيز الوعي المائي لدى المستهلكين لهذه الثروة المهمة خصوصاً أن معاناة المدن والبلدات من نقص مياه الشرب أصبحت معضلة تزداد يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام، لا سيما في السنوات العشر الأخيرة.

إن اختلال التوازن بين ما هو متاح وما هو مطلوب يؤدي إلى ندرة المياه لذا فإننا مطالبون في هذه المرحلة بزيادة حاصلاتنا من الغذاء مقابل استخدام كميات أقل من المياه وذلك عن طريق الأبحاث التي تستبدل الزراعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بأنواع مؤصلة تعطي زيادة في الإنتاج وتحتاج إلى كمية أقل من المياه عملاً بشعار: «إنتاج أكبر بمياه أقل».

## الأمن الغذائي والمائي

المعطى الأساسي الذي يجب الارتكاز عليه عند صياغة أي استراتيجية للأمن الغذائي هو كمية المياه المتاحة. وهذا يستدعي من المعنيين إعادة ترتيب الأولويات خاصة ما يتعلق منها ببعض المحاصيل الزراعية لأننا أصبحنا نعاني من الفقر المائي. كما أن التكلفة الاقتصادية لدعم مشاريع الري هي مرتفعة وقد تدفع المزارعين إلى تبذير الكميات القليلة المتوافرة من الماء. ويرى أن إنتاج الحبوب لا يعد الحل الأمثل في ظل الشحّ المائي بالنظر إلى مردوديته الاقتصادية باستهلاكه للماء.

لذلـك فـإن اختيـار المنتوجات ذات القيمـة المضافة العالية يسـاهم في خلق فرص أكبر للعمل في الأرياف وتحسـين المسـتوى المعيشـي للسـكان، وهذا ما يمنحهم قـدرة أكبـر لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. إن الإقـلاع بالقطاع الزراعي يجب أن يرتكز على استراتيجية متكاملة ليس الحد من آثار الجفاف الهدف الرئيس لها، إنما بتحسـين إدارة كل ما له علاقة بهذا القطاع سـواء من حيث فتح أبواب الاستثمار فيه أو من حيث الاتجاه نحو زراعات متحملة للجفاف.

## وقف الري بالجر

ويؤكـد «إن الإقـلاع عن وسـائل وطرق الـري القديمة يعتبـر المدخل الأول لتحسين الإدارة، لأن طرق الري القديمة وما هو معروف بطريقة الري بالجر يتسبب بهـدر ٤٧٪ مـن الميـاه وإن اسـتخدام طرق الـري الحديثة هي الطريقـة المثلى التي يجـب اعتمادهـا. بـل أكثر من ذلـك يجب الاتجاه إلـى إلزامية تطبيقهـا، لأن الكثير مـن الدول ألزمـت المزارعين بوجوب اعتماد طرق الـري الحديثة ووضعت حوافز وضوابط لاعتماد هذه الآلية.

كمـا أن إنشـاء البـرك والبحيرات الجبلية والسـدود الصغيرة هـو إجراء لا بد منـه طالمـا أننا نعمل على حصاد مياه الأمطار للاسـتفادة من كل قطرة ماء وللتوقف عن الاسـتنزاف الجائر للموارد المائية وحماية المصادر المائية من التلوث واعتماد سياسة مائية وبيئية موجهة لتعزيز التنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف المؤسسات العاملة والمعنية بهذا القطاع.

## بعض الفوائد من إنشاء البرك الجبلية

- تخزيـن كميـات إضافية من الميـاه ممكن اسـتعمالها في الري والخدمـة المنزلية ومصدر مهم لإطفاء الحرائق.
- زيادة المساحات المستصلحة والمروية.
- تأمين دخل إضافي للمزارع وتثبيته في أرضه.
- زيادة في الإنتاجية.
- إمكانية اعتماد زراعات جديدة ذات مردود اقتصادي أفضل.
- الاقتصاد في استعمال مياه الري.

**المساحة المروية في لبنان**

| | | |
|---|---|---|
| عكار | ١٢١٤٩ | ٢٠٣٣٢ |
| البترون | ٨٥٠ | |
| بشري | ١١٠٠ | |
| طرابلس/ المنية – الضنية | ٥٧٣٣ | |
| زغرتا | ٤٥٠ | |
| الكورة | ٥٠ | |
| زحلة ـ البقاع الغربي | ٢٣٧٧٩ | ٥٠٩١٥ |
| بعلبك | ٢٠٧١٩ | |
| الهرمل | ٦٤١٧ | |
| جبيل | ٢٤٠٢ | ٧٣٨٤ |
| كسروان | ١٨٢٩ | |
| المتن | ٦٢٨ | |
| الشوف | ٢١٣٣ | |
| عاليه | ١٤٢ | |
| بعبدا | ٢٥٠ | |
| جزين | ٩٩٥ | ٨٨٣٤ |
| النبطية | ٦٦٤ | |
| مرجعيون | ٦١٨ | |
| حاصبيا | ٩٥٧ | |
| صيدا/ صور | ٥٦٠٠ | |
| **المجموع** | | **٨٧٤٦٥** |

**المرجع**: مياه لبنان بين الضياع والاستثمار للدكتور فادي قمير، ص ٧٥.

## لائحة طلبات البرك الزراعية

| | |
|---|---|
| الشمال ٢٢ | بقاعصفرين – القمامين – مربين – كرم شباط – – قرصيتا – حوار – جورة النقرة – آسيا – البترون – الكواشرة – عين بقرة – بطرماز – دوما (٣) – مشمش – اهدن (٣) – حيرون – الضنية الزواريب – كرم المهر – أيطو. |
| البقاع الشمالي ٣٢ | دير الأحمر – القاع – شمسطار – رأس بعلبك – زغرين – شليفا – تل الأسود – شعث – العلاق – مرجحين – الحمى – عروبة – النعناعة – وادي مغرة – عروبة القيقب – معربون – برقا – عين التينة – نحلة – الخريبة – ايعات – يونين – وادي الكرم – الشطّاح – ماسا – النبي شيت – بوداي – عميري. |
| النبطية ٢٠ | مارون الرأس – عيتا الشعب – رميش – عيترون – الطيبة – يحمر الشقيف – الغندورية – عين ابل – عبا – شبعا – كفرشوبا (٣) – بيت ليف – الخيام – حداثا – حولا – بليدا – مجدل سلم. |
| الجنوب ١ | معركة |
| ج.ل. ١ ٧ | إهمج – العاقورة البربريس – العاقورة الدريب – العاقورة الفقعة. |
| ج.ل. ٢ ١٢ | دير القمر – مزرعة الشوف (٣) – بعدران – ترشيش – قرنايل – عماطور – علمان – علمات. |
| البقاع الجنوبي ٦ | راشيا العقبة – راشيا الوادي – زحلة قاع الريم – خربة قنافار – عيحا. |

إجمالي عدد الطلبات ١٠٢ بركة حتى تاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠١٢.

## برك العاقورة الزراعية

ساهمت البرك الزراعية في منطقة العاقورة في زيادة مساحات البساتين المزروعة وخاصة بساتين التفاح التي تشكل مصدر رزق أساسي للأهالي الذين هم في غالبيتهم من الملاكين الزراعيين، فيما المردود المالي يفوق الأربعة ملايين دولار سنوياً. هكذا أصبحت منطقة العاقورة ـ اللقلوق بعد تأمين مصادر الري من أكثر من ١٢٠ بركة ترابية (من أصل ٢٢٨ موجودة في لبنان) بأحجام ومقاسات واستيعابات متعددة لمخزون المياه من الينابيع وذوبان الثلوج ومجاري الأنهار. الفضل في إنشاء هذه البرك يعود في جزء كبير منه للمشروع الأخضر منذ أواخر الستينات وإصرار الأهالي على تنفيذها لإنماء منطقتهم وزيادة إنتاجها الزراعي.

تتوزع هذه البرك في أماكن متعددة وجميعها قائم ضمن مساحات شاسعة ذات ملكية خاصة للمزارعين وتحوطها المزروعات والبساتين وفي مقدمها أشجار التفاح، (المحصول الزراعي الأول في هذه المنطقة). وهذه البرك في المنطقة موزعة وفق الآتي:

- ١٦ بحيرة في مرج ريما، فرحية وطاروع حفرة والعقبة.
- ١٦ بحيرة في محلة البحرة، زعفري والبيودرات.
- ٨ برك في البالوع وصوري.
- ١٥ بركة في محلة القرش وراس المرج.
- ١٢ بركة في عين الصليب وعين القسيس.
- ١٩ بركة في الشقارة، الضهر، المنطرة وعربة الزيتونة.
- ١٥ بركة موزعة في بعض أحياء اللقلوق السكنية.

إلى ذلك، يوجد في إهمج واللقلوق وتنورين حوالى ١٤ بركة والتي شكلت منذ إقامتها المورد الرئيسي لري المزروعات في المنطقة وساهمت بشكل أساسي في المحافظة على المساحات الخضراء، علماً أنه تم إنشاء بحيرات ترابية في مناطق متفرقة في قرى كفرسلوان وفالوغا وترشيش وحراجل وعين دارة والتويتة وحصرون.

وتعود ملكية هذه البرك لأصحاب الأراضي الذين هم مزارعون بالدرجة

الأولى وتؤمن مصادر مياه الري للمزروعات وفي مقدمها أشجار التفاح إضافة إلى الأشـجار المثمرة الأخرى كالكرز والإجاص والمشـمش والخوخ والكرمة وبعض مزروعات الخضار للحاجات المنزلية، فيما يسـتفيد رعاة الماشـية في تربية ماشيهم من بركتي مشاع في جرود العاقورة لجهة اليمونة.

**إجمالي عدد طلبات البرك**

| المنطقة | إجمالي عدد الطلبات حتى تاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠١٢ |
|---|---|
| البقاع الشمالي (بعلبك/ الهرمل) | ٣٢ |
| البقاع الجنوبي (زحلة) | ٦ |
| النبطية والجنوب | ٢٣ |
| الشمال | ٢٢ |
| جبل لبنان (١) | ٧ |
| جبل لبنان (٢) | ١٢ |
| **المجموع** | **١٠٢ بركة جبلية** |

**ملاحظة:** - كل طلب يعود لمجموعة من المزارعين لا تقل عن سبعة أشخاص.
- لم يتم ذكر الطلبات العائدة للبرك الإفرادية.

**الاحتياجات السنوية (مليون متر مكعب)**

| | سنة ١٩٩٠ | سنة ٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| مياه شفة واستعمال منزلي | ٣١٠ | ٨٥٠ |
| مياه الري | ٨٧٥ | ١٦٠٠ |
| مياه صناعية | ١٣٠ | ٢٤٠ |
| **المجموع** | **١٣١٥** | **٢٦٩٠** |

وتصبح الحاجات في فصل الجفاف أي لمدة ستة أشهر كالآتي:

| | سنة ١٩٩٠ | سنة ٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| مياه شفة واستعمال منزلي | ١٥٥ | ٤٢٥ |
| مياه الري | ٨٧٥ | ١٦٠٠ |
| مياه صناعية | ٦٥ | ١٢٠ |
| **المجموع** | **١٠٩٥** | **٢١٤٥** |

**المرجع**: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، المهندس زياد الحجار، دار العلم للملايين.

## توزّع النسب المئوية للمساحات المزروعة والمروية حسب المحافظات (٢٠٠٧)

| المحافظة | المساحة المزروعة (*) (هكتار) | النسبة المئوية للمساحة المزروعة | النسبة المئوية للمساحات المروية |
|---|---|---|---|
| جبل لبنان | ٣٣٦٢٥ | ١٢ | ٤٩ |
| الشمال | ٨٠٥١٩ | ٢٩ | ٤٥ |
| البقاع | ١٠٧٧٣٤ | ٣٩ | ٦٦ |
| الجنوب | ٣٠٤٧٢ | ١١ | ٤٢ |
| النبطية | ٢٤٨١٩ | ٩ | ٢ |
| **مجموع لبنان** | **٢٧٧١٦٩** | **١٠٠** | **٤٩** |

(*) تتضمن المساحة المزروعة، مساحة المواسم المتتالية خلال السنة نفسها وخاصة بالنسبة للمساحات المروية.

**المصدر**: الزراعة في لبنان، إصدار مديرية الدراسات والتنسيق، وزارة الزراعة.

وتبلغ مساحة الأراضي المروية حالياً حوالى ٨٧,٠٠٠ هكتار، موزعة كما يلي:

| المحافظة | المساحات المروية حالياً (هكتار) | | |
|---|---|---|---|
| | مياه سطحية | مياه جوفية | المجموع |
| لبنان الشمالي | ١٢,٢٠٠ | ٢,٨٠٠ | ١٥,٠٠٠ |
| جبل لبنان | ٧,٣٠٠ | ٥٠٠ | ٧,٨٠٠ |
| لبنان الجنوبي | ٩,٧٠٠ | ٦,٢٠٠ | ١٥,٩٠٠ |
| البقاع | ١٨,٣٠٠ | ١٠,٠٠٠ | ٢٨,٨٠٠ |
| مجموع الريّ الدائم | ٤٧,٥٠٠ | ٢٠,٠٠٠ | ٦٧,٥٠٠ |
| الريّ الموسمي | ١٣,٠٠٠ | ٧,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠ |
| **مجموع المساحات المروية** | **٦٠,٥٠٠** | **٢٧,٠٠٠** | **٨٧,٥٠٠** |

**المرجع**: دراسة تنظيم مصالح المياه، وزارة الموارد المائية، زياد الحجار، ١٩٩١.

## المساحات المرويّة والصالحة للريّ

المساحات الإجمالية المرويّة والقابلة للري في كافة المحافظات حوالى ١٨٧ ألف هكتار موزعة كما يلي:

| المحافظة | المساحة (هكتار) | | |
|---|---|---|---|
| | المروية | الصالحة للري | المجموع |
| لبنان الشمالي | ١٥,٠٠٠ | ١٦,٠٠٠ | ٣١,٠٠٠ |
| جبل لبنان | ٧,٨٠٠ | – | ٧,٨٠٠ |
| لبنان الجنوبي | ١٥,٩٠٠ | ٣٣,٥٠٠ | ٤٩,٤٠٠ |
| البقاع | ٢٨,٨٠٠ | ٢٧,٥٠٠ | ٥٦,٣٠٠ |
| المجموع | ٦٧,٥٠٠ | ٧٧,٠٠٠ | ١٤٤,٥٠٠ |
| ريّ في كافة المحافظات | ١٠,٠٠٠ | ١٣,٠٠٠ | ٢٣,٠٠٠ |
| ريّ موسمي | ١٠,٠٠٠ | ١٠,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠ |
| **المجموع الإجمالي** | **٨٧,٥٠٠** | **١٠٠,٠٠٠** | **١٨٧,٥٠٠** |

## البحيرات الجبلية قيد التنفيذ (٢٠١١-٢٠١٢)

| الرقم | اسم البركة | القضاء | سعة البركة م$^{٣}$ | الكلفة المقدرة ل.ل. | الاستلام |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | عروبة | عكار | ١٢٠٠٠٠ | ٢,١٣٩,٢٢٢,١٥٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٢ | الديمان | بشري | ١٠٠٠٠٠ | ٣,٠١٥,٩٩٩,٩٥٠ | خريف ٢٠١٢ |
| ٣ | مرستي | الشوف | ٥٠٠٠٠ | ١,٤١٨,٦٥١,٠٤٠ | أواخر ٢٠١٢ |
| ٤ | مرجحين | الهرمل | ٤٠٥٠٠ | ٥٠٦,٦٤٣,٠٠٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٥ | مارون الراس | بنت جبيل | ٢٥٥٠٠ | ٤٩٣,٨٠٠,٠٠٠ | قبل منتصف ٢٠١٢ |
| ٦ | القمامين | عكار | ٢٠٥٠٠ | ٣٨٠,٤٢٤,٠٠٠ | أواخر ٢٠١٢ |
| ٧ | **مجموع الأحجام** | | **٣٥٦٠٠٠** | **٧,٩٥٤,٧٤٠,١٤٠** | **مجموع الأكلاف** |

## البرك التي هي قيد التنفيذ والملزَّمة للتنفيذ (ت٢ ٢٠١١)

| المكان | القضاء | حجم البركة | تاريخ التلزيم | تاريخ المباشرة |
|---|---|---|---|---|
| مرستي | الشوف | ٥٠,٠٠٠ | ١٨/ ٥/ ٢٠١١ | لم تحصل بعد |
| الديمان | بشري | ١٠٠,٠٠٠ | ١٨/ ٥/ ٢٠١١ | لم تحصل بعد |
| القمامين | عكار | ٢٠,٠٠٠ | ١٩/ ٨/ ٢٠١١ | ١٥/ ١٠/ ٢٠١١ |
| مارون الراس | بنت جبيل | ٢٥,٠٠٠ | ١٩/ ٨/ ٢٠١١ | ١٥/ ١٠/ ٢٠١١ |
| مرجحين | الهرمل | ٤١,٠٠٠ | ١٩/ ٨/ ٢٠١١ | ١٥/ ١٠/ ٢٠١١ |
| عروبة | الهرمل | ١٢٠,٠٠٠ | ١٨/ ٦/ ٢٠٠٨ | ٥/ ٣/ ٢٠١١ |

**ملاحظة:** صعوبة أعمال الحفر وتساقط الثلوج سيؤخر عملية التنفيذ بعض الوقت.

**المنطقة /القضاء :**
**رقم التسجيل :**
**التاريخ :**

# طلب إنشاء خزان ترابي

- المتقدم بالطلب:
- المكان المقترح:
- المساحة المخصصة لإنشاء الخزان:
- رقم العقار: المنطقة العقارية: **مالك العقار:**

**(يتم التنازل عنها بموجب كتاب موقع لصالح إنشاء بركة عامة)**

- الحجم المقترح للبركة:
- عدد المزارعين المستفيدين:
- مساحة العقارات المستفيدة:
- الإدارة المقترحة للبركة:
- الزراعات قبل إنشاء البركة:
- نوع الزراعات بعد إنشاء البركة:
- مصدر المياه:

## ❖ المرفقات:

- تعهد من البلدية بصيانة البركة بعد إنشائها
- أسماء أعضاء اللجنة المشرفة على إدارة البركة موقعة من المختار والبلدية.
- أسماء المزارعين المستفيدين
- إفادة عقارية بالعقار المقدم
- خريطة عن الموقع

| المحافظة | المساحة المروية (هكتار) | المساحة الصالحة للريّ (هكتار) | المجموع (هكتار) | الاحتياجات السنوية (مليون م³/ سنة) |
|---|---|---|---|---|
| لبنان الشمالي | ١٥,٠٠٠ | ١٦,٠٠٠ | ٣١,٠٠٠ | ٢٦٣,٥ |
| جبل لبنان | ٧,٨٠٠ | – | ٧,٨٠٠ | ٦٦,٣ |
| لبنان الجنوبي | ١٥,٩٠٠ | ٣٣,٥٠٠ | ٤٩,٤٠٠ | ٤١٩,٩ |
| البقاع | ٢٨,٨٠٠ | ٢٧,٥٠٠ | ٥٦,٣٠٠ | ٤٨٧,٥٥ |
| ريّ موسمي (كافة المحافظات) | ٢٠,٠٠٠ | ٢٣,٠٠٠ | ٤٣,٠٠٠ | ٢٨٠,٥٠ |
| **المجموع** | ٨٧,٥٠٠ | ٩٠,٠٠٠ | ١٨٧,٥٠٠ | ١٦٠٠,٠٠(*) |

(*) بمعدل ٨٥٠٠ م³/ هكتار.

**المرجع**: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، المهندس زياد الحجار.

## ملخص عن أعمال المشروع الأخضر مع مواصفاتها وأكلافها (بدءاً من مطلع العام ٢٠١١)

| نوع الصخور | فئة الأرض | نسبة الانحدار (٪) | نسبة الصخور (٪) | كلفة الدونم بدون تجليل (أ) – ل.ل. | كلفة الدونم مع تجليل (ب) – ل.ل. |
|---|---|---|---|---|---|
| مفككة | ١ | ٠–٢٠ | ٠–١٠ | ٣٥٠,٠٠٠ | ٤٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٢ | ٠–٢٠ | ١١–٢٠ | ٤٠٠,٠٠٠ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٣ | ٠–٢– | ٢١–٣٠ | ٤٥٠,٠٠٠ | ٥٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٤ | ٠–٢٠ | ٣١–٤٠ | ٥٠٠,٠٠٠ | ٦٠٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٥ | ٠–٢٠ | ٤١–٥٠ | ٥٥٠,٠٠٠ | ٦٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٦ | ٠–٢٠ | ٥١–٦٠ | ٦٠٠,٠٠٠ | ٧٠٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٧ | ٢١–٤٠ | ٠–١٠ | – | ٦٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٨ | ٢١–٤٠ | ١١–٢٠ | – | ٧٠٠,٠٠٠ |
| مفككة | ٩ | ٢١–٤٠ | ٢١–٣٠ | – | ٧٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ١٠ | ٢١–٤٠ | ٣١–٤٠ | – | ٨٠٠,٠٠٠ |
| مفككة | ١١ | ٢١–٤٠ | ٤١–٥٠ | – | ٨٥٠,٠٠٠ |
| مفككة | ١٢ | ٢١–٤٠ | ٥١–٦٠ | – | ٩٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٣ | ٠–٢٠ | ٠–١٠ | ٤٠٠,٠٠٠ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٤ | ٠–٢٠ | ١١–٢٠ | ٤٥٠,٠٠٠ | ٥٥٠,٠٠٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| صلبة | ١٥ | ٠-٢٠ | ٢١-٣٠ | ٥٠٠,٠٠٠ | ٦٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٦ | ٠-٢٠ | ٣١-٤٠ | ٥٥٠,٠٠٠ | ٦٥٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٧ | ٠-٢٠ | ٤١-٥٠ | ٧٠٠,٠٠٠ | ٨٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٨ | ٠-٢٠ | ٥١-٦٠ | ٨٠٠,٠٠٠ | ٩٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ١٩ | ٢١-٤٠ | ٠-١٠ | - | ٧٥٠,٠٠٠ |
| صلبة | ٢٠ | ٢١-٤٠ | ١١-٢٠ | - | ٨٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ٢١ | ٢١-٤٠ | ٢١-٣٠ | - | ٨٥٠,٠٠٠ |
| صلبة | ٢٢ | ٢١-٤٠ | ٣١-٤٠ | - | ٩٠٠,٠٠٠ |
| صلبة | ٢٣ | ٢١-٤٠ | ٤١-٥٠ | - | ٩٥٠,٠٠٠ |
| صلبة | ٢٤ | ٢١-٤٠ | ٥١-٦٠ | - | ١,٠٠٠,٠٠٠ |
| أرض ترابية | ٢٥ | ٠-١٠ | أقل من ١٠ | ٣٠٠,٠٠٠ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| أرض ترابية | ٢٦ | ١١-٢٠ | أقل من ١٠ | ٣٥٠,٠٠٠ | ٤٥٠,٠٠٠ |
| أرض ترابية | ٢٧ | ٢١-٣٠ | أقل من ١٠ | ٤٠٠,٠٠٠ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| أرض ترابية | ٢٨ | ٣١-٤٠ | أقل من ١٠ | ٤٥٠,٠٠٠ | ٥٥٠,٠٠٠ |
| بانكيت | ٢٨ | أكثر من ٤٠ | ٠-٦٠ | ٦٠٠,٠٠٠ | رفع كتاب للإدارة |
| تأهيل | ٢٩ | | | ٢٥٠,٠٠٠ | رفع كتاب للإدارة |
| الأعمال تتضمن نقب شفرة أو ريبر وتجميع وفلش تربة | | | | | |
| **خزان باطون**: أراضي مغروسة أو استصلحت ٧٥,٠٠٠ ل.ل./ م٣ (٣٥م٣ حد أقصى/ دونم) + ري حديث | | | | | |
| **خزان ترابي**: لأراضي مغروسة أو استصلحت بنسبة انحدار أقل من ٣٠٪ وصخور أقل من ٢٠٪ (للحفر ٢,٥٠٠ ل.ل. وللعازل ٢,٥٠٠ ل.ل./ م٣ بسماكة لا تقل عن ٦٠٠ ميكرون) + ري حديث | | | | | |

## ملخص عن أعمال المشروع الأخضر مع مواصفاتها وأكلافها

| |
|---|
| **ري حديث**: لأراضي استصلحت ويوجد فيها خزان أو بركة ترابية (٢٠٠,٠٠٠ ل.ل./ دونم متلام مع الغرس). |
| **نصوب**: ٤,٠٠٠ ل.ل. لجميع أنواع النصوب (٤٠ غرسة مختلف و١٠٠ للكيوي والكرمة والموز/ دونم). |
| **أعمدة كرمة**: ٣,٥٠٠ ل.ل. للعمود (حديد أو باطون) ١٠٠ عمود/ دونك كحد أقصى. |
| **تصوينة**: ٦,٠٠٠ ل.ل. للمتر الطولي. |
| **جدران دعم**: ١١,٠٠٠ ل.ل./ م٢ (٢٤٠م٢ حد أقصى/ دونم). |
| **تتريب**: ٣٠٠,٠٠٠ ل.ل./ دونم (بسماكة لا تقل عن ٢٥ سنتم) وذلك بعد موافقة الإدارة. |

# لمواجهة ندرة المياه
# تعزيز الثقافة المائية

تحت شعار «مياه نقية لعالم صحي»، احتفلت الأمم المتحدة باليوم العالمي للمياه الذي يوافق في ٢٢ آذار من كل عام، والذي ترافق مع الدعوة إلى زرع ثقافة ترشيد المياه وكيفية المحافظة عليها وتعزيز الوعي المائي لدى المستهلكين لهذه الثروة المهمة، خصوصاً أن معاناة المدن والبلدات من نقص مياه الشرب أصبحت معضلة تزداد يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام لا سيما في السنوات العشر الأخيرة.

والمياه هي مسألة حيوية وذات أولوية بالنظر إلى التحديات التي تواجه هذا المرفق الحيوي، وفي مقدمتها محدودية مصادر المياه الحالية وفقدان الأساليب الرئيسية للمحافظة على المياه.

انطلاقاً مما سبق فقد كرّست لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية هذا الاحتفال لموضوع نوعية المياه لإبراز أهمية ونوعية هذه الموارد وكميتها في إدارة المياه من أجل زيادة الوعي بشأن استدامة نظم إيكولوجية صحية ورفاهية الإنسان من خلال التصدي للتحديات المتزايدة في سبيل تحقيق نوعية المياه، بالإضافة إلى تشجيع الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على الاضطلاع بأدوار استباقية بشأن هذه المسألة والقيام بأنشطة من قبيل منع التلوث وأنشطة إدارة قطاع المياه، لهذا أصبح المطلوب تعزيز المعرفة بالعلاقة الحيوية بين الموارد المائية ومتطلبات التنمية من خلال تكوين وعي متكامل بالتحديات الراهنة والمستقبلية التي تعرضها الزيادات السكانية الجارية والمتوقع حصولها خلال العقدين القادمين على قطاع المياه والخطط الوطنية المتعلقة بذلك.

إن التصـدي للمشـكلة المائيـة الناتجـة عـن ارتفـاع مسـتويات الاسـتهلاك وانخفاض معدل الهاطل المطري يتطلب تخفيض معدلات الاسـتهلاك والهدر بما يسـمح بتحويل الزيادة على طلب المياه جراء الزيادة السـكانية الحاصلة والمتوقعة إلى جانب عبء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب تقارير الخبراء التي أفادت أن ٤ , ١ مليار إنسان يعانون من قلة المياه حاليـاً، وأن هذا العدد سـيرتفع ليصل إلى ٣ مليارات إنسـان فـي العام ٢٠٢٥، وأن ١ , ١ مليـار إنسـان حاليـاً، لا يحصلون على مياه الشـرب النقية، وهنـاك أيضاً ٤ , ٢ مليار إنسان يفتقرون إلى المعدات الصحية اللائقة.

كل المعطيـات تتجـه إلى الجزم بـأن العالم يعيش أزمة مياه حالياً وسـتتفاقم الأزمة بعد عشر سنوات، لا سيما في الدول النامية التي يتميز معظمها بشح الموارد المائية وانتشار ظاهرة التصحر وتتالي موسم الجفاف.

وقد يقول قائل: ما هو سـبب أزمة المياه الحالية التي يتوقع ازدياد حدتها في كل عـام قـادم؟ وهنا يجيـب الخبراء: إن التزايد السـكاني والنمـو الصناعي المطرد وعدم اعتماد سـلوكيات وآليات ترتكز على الترشـيد والإسراف في استخدام المياه هي أسـباب ثلاثة، يضاف إليها سـبب رابع يتمثل بالتغيرات المناخية التي تؤدي في العديد من البلدان إلى انخفاض الموارد المائية الجوفية والسـطحية سنوياً، وبالتالي استنزاف الأحواض المائية ونضوب بعضها، وفي هذا الإطار تشير معلومات المعاهد المتخصصـة إلى أن عـدداً كبيراً من الأنهار في حوالى ٤٨ بلداً سـيقل حجم تدفقها وسيزداد تلوثها أيضاً، بمعنى أن نسبة الاستفادة من مياهها ستنخفض بشكل كبير.

ومـن خلال دراسـة واقـع الميـاه العالمي، فـإن الأمم المتحـدة خلصت إلى ضـرورة خفـض عـدد الذيـن لا تتوفر لديهـم مياه الشـرب إلى النصـف بحلول عام ٢٠١٥، لأن نقـص الميـاه النقية سـيكون أكبر تحـدٍّ يواجه العالم خلال الـ٥٠ سـنة المقبلة وسوف يرتفع الاحتياج إلى ضعف ما هو مستخدم ومتاح حالياً.

وفي دراسـة أعدّتها جامعة كولورادو في الولايات المتحدة الأميركية تبين أن مصادر العالم من المياه الصالحة للشـرب تشـهد نضوباً سـريعاً بشـكل سنوي، وأن

نصف سكان الأرض سيواجهون مشاكل في الحصول على مياه الشرب والري خلال السنوات الـ ٢٥ المقبلة بسبب الزيادة التي يشهدها عدد سكان العالم.

إن اختلال التوازن بين ما هو متاح وما هو مطلوب يؤدي إلى ندرة المياه بسبب تدهور نوعية المياه العذبة للأنهار والمياه الجوفية وتلوثها، ثم تزايد المنافسة بين القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة وخدمات منزلية، إننا مطالبون خلال هذه المرحلة بزيادة إنتاجنا من الحاصلات الغذائية والزراعية بحيث نقلل من حجم العجز الغذائي الحالي باستخدام كميات أقل من المياه، واستبدال الزراعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بأنواع مؤصلة تعطي زيادة في الإنتاج وتحتاج إلى كمية أقل من المياه، عملاً بشعار «إنتاج أكبر بمياه أقل».

إزاء ما تقدم، ينبغي العمل وفق أسس تهدف إلى تطوير الموارد المائية والحفاظ عليها بلحظ النقاط التالية:

- التنسيق بين مختلف المؤسسات العاملة والمعنية بهذا القطاع.
- اعتماد سياسة بيئية موجهة لتعزيز التنمية المستدامة.
- إيجاد شبكة للرصد البيئي على المصادر المائية وبناء شبكة معلومات مائية موحدة.
- حماية المصادر المائية من التلوث.
- إلزامية تطبيق استخدام الري الحديث.
- إقامة السدود المائية والبحيرات.
- حصاد مياه الأمطار.
- اعتماد سياسة مائية تهدف إلى الحد من استنزاف الموارد المائية وزيادة كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي.
- تطوير الدراسات والابحاث في مجال ترشيد استخدام المياه لاغراض الري.

بنتيجة ما سبق، وبما أننا أمام تحديات مائية كبيرة عنوانها العريض الاستفادة القصوى من المصادر المائية المتاحة وتأمين البدائل والبحث عن مصادر جديدة،

إضافة إلى الحفاظ على كل قطرة ماء حفاظاً على الإنسان ووجوده وحياته، ولتبقى نعمة الماء نعمة يستفاد منها فهي بحاجة إلى ترشيد....

وإذا كانت حصة الفرد من المياه في لبنان قد انخفضت خلال الخمسين سنة المنصرمة إلى أقل من الثلث، أي من ٩٠٠ م٣ إلى ٣٠٠م٣، فإن حصة الفرد في مصر الآن هي ٨٥٠ م٣ في السنة مقارنة بـ ٣٥٠٠٠ م٣ ، للفرد في أميركا الجنوبية و١٦٠٠٠ م٣ في أميركا الشمالية، كما أن معدل استخدام المياه يتزايد بمعدل ضعف معدل الزيادة السكانية، وأن شعار كل نقطة تحسب على الإنسان هو الشعار المناسب للمستقبل وأن القطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه ويصل إلى ٨٥-٩٥٪ في بعض الدول النامية، كما أن دولة مثل كندا تمتلك وحدها ٢٠ ٪ من المياه العذبة في العالم، في حين تمتلك ٢٠ دولة مجتمعة في الشرق ١٪ فقط من مياه العالم.

## أرقام مفيدة تبيّن الحاجة من الماء

٦٦ ليتر ماء لإنتاج ١ كيلوغرام بندورة.

١٤٠ ليتر ماء لإعداد فنجان واحد من القهوة.

٣٠٠٠ ليتر ماء لإنتاج ١ كيلوغرام من الأرزّ.

٧٠٠٠ ليتر ماء ما تحتاجه بقرة لإنتاج ١ كيلوغرام من اللحم + ٧٠ كلغ حبوب.

١٣٠٠ ليتر ماء لإنتاج ١ كيلوغرام من القمح.

# ٣ آذار... اليوم العربي للمياه
# العرب في مواجهة العجز المائي

في أواخر شهر حزيران من العام ٢٠٠٩، وخلال انعقاد مجلس جامعة الدول العربية تمت الموافقة على النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للمياه الذي وإن جاء متأخراً وبعد طول انتظار، فخير من أن لا يأتي أبداً، وقد جاءت قرارات هذا المجلس الوليد لتؤكد ضرورة وضع استراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي والتحرك على المستويين الوطني والقومي لمواجهة العجز المائي، باعتبار أن ندرة المياه هي إحدى التحديات الكبرى على صعيد العمل العربي المشترك.

كذلك، فإن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في مطلع العام ٢٠٠٩، قد ركزت على ضرورة تحقيق الإدارة المتكاملة للمياه في الوطن العربي، لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة مع دعوة صناديق التنمية العربية للمساهمة في التمويل ولتوفير مياه الشرب الآمنة للمواطنين.

وعندما شعر المجتمعون في المجلس الوزاري العربي عدم وجود قاعدة بيانات حول الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية، فقد تم تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية ومركزه في دمشق القيام بإعداد هذه الدراسة ومتابعة كل ما يجري من أنشطة تنموية في المناطق العليا للأحواض والأنهار المائية المشتركة، مع تأهيل إطارات العمل العربية في مجال إدارة المفاوضات، وعليه ومن المتوقع أن يكون المجلس قد أنهى مع نهاية العام ٢٠١٠ استكمال إعداد استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

ومـن خـلال تقارير الخبراء والدراسـات المقدمة، فإنه مـن المتوقع أن يصل معـدل حصـة الفرد خلال سـنوات قليلة إلى أدنى درجات الفقـر المائي الحاد، وأن العرب سـيواجهون بحلول العام ٢٠١٥ «ندرة مائية حادة» حيث سـتنخفض الحصة السنوية من المياه للفرد إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب ـ خط الفقر المائي هو ١٠٠٠م³ ـ وهـذا الرقـم يقل أكثر من ١٠ مرات عن المعـدل العالمي الذي يتجاوز ٦٠٠٠ م³ للفـرد، كمـا أن المصـادر المائيـة في الوطـن العربي والتـي يقع ثلثها خـارج حدود المنطقـة يتم اسـتغلالها إلى أقصـى الحدود، لذلـك يبدو جلياً، ومـع ازدياد الطلب مقابـل تناقـص الموارد، ضـرورة تطبيق الاسـتخدام الرشـيد لموارد الميـاه وتطوير موارد جديدة وتحلية المياه وإعادة تكريرها.

وحسـب مركز الدراسـات المائيـة والأمن المائي العربي، فـإن الأزمة المائية الحادة التي يواجهها الوطن العربي تزداد حدة وخطورة لأسباب عديدة منها:

- النمو السكاني لدى العرب، والذي يُعدّ أعلى معدلات النمو في العالم.
- ازدياد نسبة التحضّر بين السكان.
- ارتفاع مستوى المعيشة.
- توسع القطاعين الزراعي والصناعي.
- تدنـي وعـي المواطـن بمشـكلات المياه والـذي يـؤدي إلى زيـادة معدل الاستهلاك والهدر المائي.

مـن هنـا تأتـي أهمية نشـر ثقافة ترشـيد واسـتعمال الميـاه، وضـرورة توعية النـاس بالمخاطر الناجمة عن الهدر والإسـراف في اسـتخدام الميـاه، والعمل على تغيير الأنماط والعادات الاسـتهلاكية ذات الأثر السـلبي، وهذا يتطلب تثقيف أفراد المجتمع العربي لأهمية المحافظة على المياه وحث الحكومات والهيئات المسؤولة على تنفيذ سياسات حازمة وصارمة في القطاعات المستهلكة للمياه.

وكانـت الأمم المتحدة قد سـبق وحذرت مـن أن العالم يحتاج إلى إجراءات سـريعة لتفادي أزمة مياه مردها زيادة السـكان وارتفاع مسـتوى المعيشـة والتغيرات في الأنظمة الغذائية وزيادة إنتاج الوقود الحيوي، وأنه بحلول العام ٢٠٣٠ سـيعيش نصـف سـكان العالـم تقريباً في مناطـق تعاني نقصاً حـاداً في الميـاه، إضافة إلى أن

طرق الري المستعملة تتسبب بهدر كبير في المياه المستعملة، لذلك فإن الكثير من الدول اليوم اعتمدت إلزامية تطبيق الري الحديث وفرضت قيوداً وعقوبات على المزارعين الذين يعمدون إلى استعمال طرق الري البدائية.

إن المحافظة على المياه ومواردها يعد من أهم القضايا في الوطن العربي باعتبارها العنصر المحدد لخطط وبرامج التنمية العربية وإحدى الدعامات الرئيسية للأمن القومي العربي، لا سيما أن الجزء الأعظم من الأراضي العربية يتسم بالندرة المائية والمحدودية وبعدما أصبح الصراع على الماء صراعاً يتزايد على ثروة تتناقص.

والخلاصة التي يمكن استنتاجها هي أن الماء أعز موجود وأغلى مفقود ونحن نهدره بلا حدود، حيث تشير معلومات مركز الأمن المائي العربي إلى أن معظم الأقطار العربية تعيش تحت خط الفقر المائي، أي أقل من ١٠٠٠ متر مكعب في السنة للفرد الواحد، ومن المتوقع أن يتراجع نصيب الفرد بشكل ملحوظ عام ٢٠٢٥، إضافة إلى احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من خارج الوطن العربي من أنهار دولية ومشتركة والتي تقدر بأكثر من ٦٥٪ من المياه العربية (الصراع على النيل وقبلها على الفرات) ما يجعل الدول العربية وتنميتها وأمنها المائي تخضع لسيطرة دول غير عربية (أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية ومياه الأردن وفي بركة طبرية).

إن عنوان المرحلة المقبلة هو الاستفادة القصوى من المصادر المائية المتاحة ضمن سياسة التنمية المستدامة والحفاظ على كل قطرة ماء، والبحث عن المصادر البديلة الآمنة والسليمة، وإبعاد التلوث عن المياه الجوفية والمياه المستعملة. والأزمة الأخيرة التي ظهرت بين مصر وبعض الدول الأفريقية التي تقع على منابع النيل جاءت لتذكرنا بأن مشكلة المياه في المنطقة العربية يجب أن تكون على رأس الأولويات، لأنها دون أي مبالغة مشكلة حياة أو موت، وبناء على الإحصائيات المتوافر، فإن نحو ١٣ دولة عربية دخلت مرحلة الإجهاد المائي بدرجات مختلفة من الإجهاد الطفيف (لبنان وسورية) إلى الإجهاد الملحوظ (الأردن والسعودية) إلى الإجهاد الخطر (فلسطين ـ البحرين ـ قطر ـ العراق) إلى الإجهاد الحرج (الإمارات والكويت)، ولحسن الحظ فإن معظم هذه الدول لم يدخل الآن المرحلة

الأخطر وهي مرحلة الفقر المائي، لكن من المتوقع الوصول إليها، وبكلمة أدق فإن الأمن المائي العربي أصبح مسـألة مسـتقبل ومصير يجب العمل لتدارك مخاطرها، كمـا يتوجب تضييـق الفجوة القائمة بين المـوارد المائية المتاحـة والحاجات الآنية والمسـتقبلية، والعمل على تنمية مصادر مائية جديدة واسـتثمار مصادر مائية جوفية والاستفادة من كل قطرة ماء، وإنشاء البرك الترابية وتغذية المخزون الجوفي.

في اليوم العربي للمياه والذي يصادف في الثالث من شـهر آذار من كل عام، وحيث لا يزال الكثير من السكان لا يحصلون على مياه نقية للشرب، وحيث يموت كل يـوم ومـع طلـوع كل فجر الآلاف من الأطفال بسـبب تلوث الميـاه، يتعين على الجميـع إدراك القيمـة الاقتصاديـة للمـاء، كون الفـرد الواحد سـينفق ٢٪ من دخله للحصول على الماء على رغم الدعم الرسمي وتوفر هذا المصدر الحيوي في بلدان لا تدرك القيمة الفعلية لوجوده وللحفاظ عليه.

# الفصل الثالث

# الطرقات الزراعية

منذ العام ١٩٦٣، وهو تاريخ إنشائه، والمشروع الأخضر يضطلع بالمهام التي عهد إليه القيام بها ومنها شق الطرقات الزراعية التي نفذ منها مئات الكيلومترات على مجمل مساحة الوطن والتي ساعدت العديد من المزارعين على استثمار أراضيهم ومكّنتهم من الوصول إليها وسهّلت أمامهم عملية تصريف الإنتاج.

وبالعودة إلى أهمية شق الطرقات الزراعية نرى أن تلك الطرق قد أسهمت بتحقيق إنماء ريفي ساعد المزارعين بالوصول إلى أراضيهم وعقاراتهم ومكّنتهم من العمل فيها واستثمارها وسهّل إمكانية تصريف الإنتاج، وما من طريق تم شقها إلا وحققت الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها وهي تحقيق المنفعة العامة للعديد من المزارعين المستفيدين من شق تلك الطريق والتي تفترض استفادة عشرات المزارعين من كل كيلومتر أو سهلت الوصول إلى مئات الدونمات من الأرض الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط البيئية التي تقتضيها الأنظمة والقوانين إلى جانب ضرورة أن يكون لتلك الطريق جدوى اقتصادية يجب تحقيقها.

## شروط إنشاء طرق زراعية

يشترط لإنشاء الطرق الزراعية توفر الشروط التالية:

١- تنازل مالكي وشاغلي وكل ذي حق عن ملكية العقارات أو الأجزاء من العقارات التي تمرّ فيها الطرق الزراعية وعن كل تعويض يترتب عن مرورها من أي نوع كان هذا التعويض وفي حال عدم التنازل من قبل بعض المزارعين، تتعهد البلدية دفع هذه الاستملاكات.

٢- تنشأ الطريق للوصول إلى الأراضي المستثمرة زراعياً أو التي يجري فيها استصلاح أراضي.

٣- يجب أن تكون الطريق ذات منفعة عامة بحيث يستفيد من كل كيلومتر من الطريق:

- عشرة مزارعين على الأقل.

- خمسون دونماً على الأقل من الأراضي المزروعة أو التي يجري استصلاحها.

٤- يجب أن يستفاد من الأملاك العامة (مثلاً طريق قديم الخ...) بقدر الإمكان وذلك تلافياً لمعاملات الاستملاك.

٥- يجب ألا يستدعي إنشاء الطريق بناء جسور أو جدران عالية.

٦- يجب أن تتوفر في الطريق الشروط الفنية الآتية:

- أن تتراوح سعة عرض الطريق بين ستة وثمانية أمتار مع إنشاء فسحات جانبية عند الحاجة تسهيلاً لمرور الشاحنات عند تلاقيها.

- ألا يتعدى الانحدار الطولي أحد عشر بالمئة (١١٪) إلا في الحالات الاستثنائية (مثلاً عند نقطة الوصول... الخ).

- ألا يقل شعاع الكوع عن عشرة أمتار تعطى للكوع الذي يقل شعاعه عن خمسين متراً توسيعة sur largeur لا يقل عرضها عن المتر الواحد.

- ألا تقل الرؤية Distance Visibilite عن ٤٠ متراً على الطريق المستقيم.

- ألا تقل المسافة بين الكوع والكوع المعكوس الذي يليه عن ١٠ أمتار.

٧- يجب أن تكون حدود الاستملاك وفقاً للمقاطع العرضية الموضوعة للطريق.

## شروط قبول طلبات الطرق الزراعية

يتوجب أن تستوفي طلبات إنشاء الطرق الزراعية الشروط التالية:

١ - أن تكون خدمة الطريق زراعية ١٠٠٪.

٢ - أن يكون مكان مرور الطريق خالياً من أي مشروع إفراز.

٣ - أن لا يقل عدد المزارعين المستفيدين عن عشرة لكل كيلومتر ضمن مسافة ٢٠٠م من محور الطريق.

٤ - أن يوقّـع كل المزارعين المصابة عقاراتهم بالتخطيط المزمع على طلب شـق الطريق وأن يذكر بوضوح أمام كل اسم مالك ورقم العقار وعدد الأسهم.

٥ - مصادقة مختار البلدة المستفيدة على تواقيع المزارعين.

٦ - إرفـاق الطلـب بخرائـط المسـاحة أو كروكـي واضـح (إذا لـم تكـن المنطقة ممسـوحة) وبيان الطريق بشـكل مبدئي باللون الأحمر على هذه الخرائط من بدايتها وحتى نهايتها مع كافة الفروع إذا وجدت.

٧ - إرفاق الطلب بتعهد من البلدية أو القائمقامية بصيانة الطريق.

٨ - إرفاق الطلب بتعهد البلدية بدفع الاستملاك في حال تمنع أحدهم أو أكثر عن التنازل لصالح الطريق.

٩ - ضم علم المزارعين بأن الطريق وعلى بعد ٢٠٠م عن المحور سـوف تصنف زراعية بنسبة عامل استثمار ٥٪ طابق واحد.

١٠- بغيـة المحافظة على البيئة، يرفض قبول طلبات شـق الطرقات الزراعية ضمن أراضي الغابات العامة والمحميات وضمن حدود شعاع لا يقل عن ٥٠٠م من هذه المناطق.

## نماذج لطرق تم تنفيذها

### طريق عيتيت/ركليه

تقـع هـذه الطريـق في قضاء صـور، محافظة الجنـوب، ويبلـغ طولها حوالى ٢٣٩٠م. وتمتد من القسم السفلي لقرية عيتيت حتى عين بعال على ارتفاع ٣٢٠م. عـن سـطح البحر. ويبلغ انحدارها حوالى ٣٪ والانحـدار العام للمنطقة يتراوح بين ٥-٢٥٪.

وتبلـغ مسـاحة الأراضـي المسـتفيدة من هـذه الطريـق حوالـى ٢٣٦ هكتاراً ويتعاطى سـكان المنطقة تربية المواشـي، ولهذا السـبب يزرع وادي عيتيت ـ ركليه بالقمـح وبالمزروعات ذات الإفادة المزدوجة مثل البازيلا والفاصوليا بالإضافة إلى زراعة التبغ والشعير والمزروعات الحقلية.

وقد تمت الاستفادة من ٣٥ هكتاراً إضافياً نتيجة إنشاء هذه الطريق مع التركيز على زراعة البقوليات وذلك بسبب المردود العالي لهذه الزراعات.



## طريق مرجحين / العميري

تقع هذه الطريق الزراعية بمعظمها في قضاء طرابلس/ الضنية (محافظة الشمال)، بينما يقع القسم الشمالي ـ الشرقي (ربع الطريق) في قضاء الهرمل (محافظة البقاع).

يبلغ طول الطريق حوالى ١٢٣٣٧١م. ومساحة الأراضي المستفيدة حوالى ١١٢٠ هكتاراً. واليوم وبعد القضاء على الزراعات الممنوعة تعتمد عملية النهوض بالمنطقة على هذه الطريق بالدرجة الأولى حيث انتشرت زراعة الخضار والأشجار المثمرة.

تبتدئ الطريق حوالى ٥٠٠م. إلى الشمال من بلدة مرجحين على ارتفاع ١٧٩٠م. عن سطح البحر، وتتجه جنوب ـ غربي حيث تقطع قمة جبل لبنان (أي الحدود الطبيعية بين قضائي الهرمل وطرابلس)، ويبلغ انحدارها حوالى ٥٪، بينما يتراوح انحدار المنطقة ما بين ٤-٣٠٪. وتساهم هذه الطريق بتفعيل الحركة الزراعية في المنطقة التي تعاني من قلة مصادر المياه وصعوبة الوصول إليها. ومن

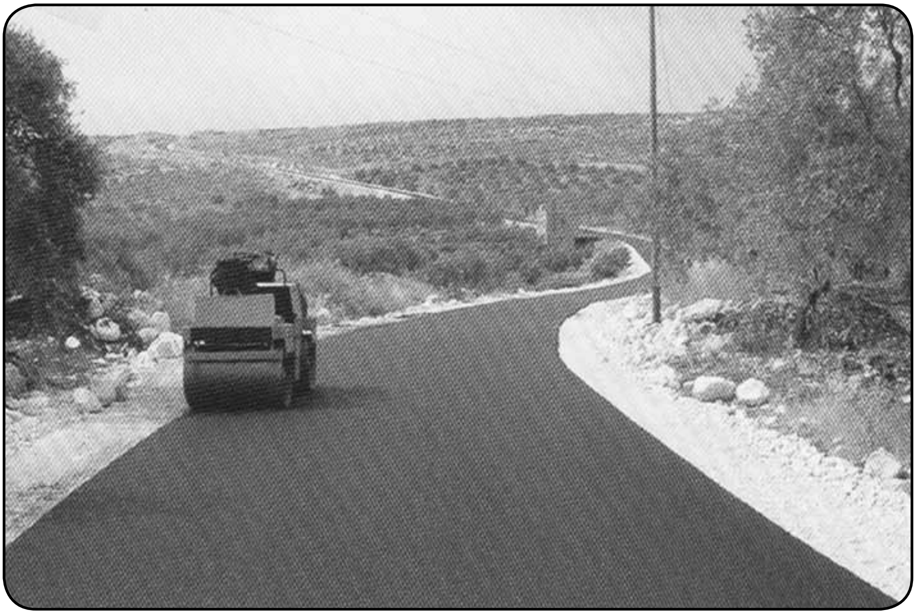
ناحية أخرى فإن موقع أراضي مرجحين ـ العميري هو في قلب لبنان الشمالي بين بلدة الهرمل (البقاع) ومدينة طرابلس (الشمال) والتي لا يمكن سلوكها بدون هذه الطريق.

حالياً، يوجد حوالى ٢٤٠ هكتاراً من الأراضي المزروعة، منها ٣٠ هكتاراً مزروعاً بالأشجار المثمرة (خصوصاً الكرز) والباقي (٢١٠ هكتارات) مخصص لزراعة القمح والشعير ذات الإفادة المزدوجة للإنسان والماشية والبقوليات والخضار.

وهناك حوالى ٤٧٥ هكتاراً من الأراضي غير المستثمرة والتي أمكن الاستفادة من حوالى ٥٠ هكتاراً منها بعد شق الطريق.



## نماذج طرق زراعية نفذت من قبل المشروع الأخضر





طرقات نفذت بين الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥

| الأعوام | عدد الطرقات | الأطوال الإجمالية (متر) |
|---|---|---|
| ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٥ | ٢٥٩١١ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٩ | ٣٦١٦٨ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٨ | ٢٤٢٩١ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٨ | ٢٣٦٤٨ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ١٩ | ٦٤٣٩٧ |
| المجموع | ٤٨ | ١٧٤٤١٥ |

## نماذج عن أعمال شق الطرقات الزراعية



## المراحل التي يمرّ بها تنفيذ الطريق

- تقديم الطلب مع المستندات المطلوبة.
- قيام المنطقة التي يقع الطريق في نطاقها بإجراء الكشف الفني الزراعي.
- الجدوى الاقتصادية والاجتماعية منها.
- رأي مهندس القضاء واقتراحاته.
- رأي رئيس المنطقة.
- مطالعة رئيس جهاز الطرق.
- مطالعة رئيس المصلحة الفنية.
- قرار اللجنة الإدارية.
- في حال الموافقة يضم الملف إلى لائحة التخطيط.
- التأكد من الكشف الهندسي والطبوغرافي.
- مطالعات رئيس فرقة المساحة ورئيس فرع التخطيط.
- مطالعة المهندس المدني.
- مطالعة رئيس فرع التنفيذ.
- مراسلة التنظيم المدني والوزارات المعنية.
- مرحلة استصدار المرسوم.
- الخرائط والمقاطع بعد توقيعها من:
  - الجهة المخططة.
  - المهندس المدني المواكب.
  - رئيس جهاز الطرق.
  - رئيس المصلحة الفنية.
  - اللجنة الإدارية ومن ثم الوزير (الزراعة) ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية.

الجمهورية اللبنانية

المشروع الأخضر

# طلب شق طريق زراعية

رقم

المحافظة

القضاء

البلدة

Mod. T. / 002

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
*المشروع الأخضر*

---

جانب اللجنة الإداريّة لتنفيذ المشروع الأخضر

الموضوع: تعهّد بصيانة طريق ............................................................... الزراعيّة

بما أننا تقدّمنا لإدارة المشروع الأخضر بطلب شقّ طريق زراعيّة
في بلدتنا ................................ محافظة ..........................................
قضاء ......................................

وحيث أن إدارة المشروع الأخضر لا تقوم بصيانة الطرق المنفذة من قبلها
وتوصّلا للإفادة من الطريق بصورة دائمة ، ولصالح أهالي البلدة،

تتعهّد ..........................................................................................................................
بالقيام بأعمال الصيانة عند اللزوم .

في ..........................

طابع مالي

مع موافقة اللجنة الإداريّة لتنفيذ المشروع الأخضر ، بتاريخ ..........................................

| عضو | عضو | رئيس اللجنة |
|---|---|---|
| محمد شمص | | غلوريا أبو زيد |

**نموذج للتعهد الذي يجب أن توقّعه البلدية المعنية التي ستصبح الطريق في عهدتها بعد الاستلام النهائي لها.**

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
المشروع الأخضر

## كتاب أخذ علم وتعهد

**اسم الطريق** ........................................

**البلدة** ..........**القضاء**..........**المحافظة**........

نحن الموقعين ادناه أصحاب العقارات المستفيدة من الطريق المذكور أعلاه والتي تقدمنا بطلب شقها قد أخذنا العلم بان نظام البناء في المنطقة المحاذية للطريق وبعمق ٢٠٠م. على كل جهة من محور الطريق يخضع لنظام الإفراز والبناء في المناطق الزراعية أي ٥% من الاستثمار السطحي و٥ % من الاستثمار العام طابق واحد فقط والذي سنعمل بموجبه كون الطريق المقترحة ستخدم أراضي زراعية . عملا بأنظمة المشروع الأخضر المحددة لشق الطرق الزراعية .

وان هذا التصريح هو على كامل مسؤوليتنا وفي حال المخالفة ستطبق بحقنا القوانين المرعية الإجراء المتعلقة بما ذكر أعلاه وليس لنا أي معارضة ، ونتعهد بالموافقة على تنفيذ هذه الطريق حسب التخطيط المنظم من قبل المشروع الأخضر .

| الإسم الثلاثي | رقم العقار | المنطقة العقارية | نسبة الملكية بالأسهم | التوقيع مع الموافقة |
|---|---|---|---|---|

مصادقة المختار على التواقيع اعلاه
الإسم الثلاثي
التاريخ
التوقيع والختم

توقيع عضو اختياري
الإسم الثلاثي
التاريخ
التوقيع

توقيع موظف المشروع الأخضر

أخذ علم بحق الاستثمار والبناء
في العقارات المحاذية للطريق

**سنوات الذروة في عمل المشروع الأخضر في شق الطرقات الزراعية**

| العام | عدد الطرق | الطول (كلم) |
|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٣ | ١٨ |
| ١٩٦٨ | ١٥ | ٢٦ |
| ١٩٧٠ | ١٥ | ٢٧ |
| ١٩٧١ | ٢٩ | ٦٦ |
| ١٩٧٥ | ١٢ | ٣٤ |
| ٦٧- ٧٧- ٧٩- ٨٤- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠ | لم ينفذ أي طريق خلال هذه السنوات بسبب الأوضاع الأمنية السائدة | |
| ١٩٩١ | ١٥ | ٤٠ |
| ١٩٩٥ | ١٠ | ٣٣ |
| ١٩٩٧ | ١٠ | ٢٦ |
| ١٩٩٩/٢٠٠٠ | ٨ | ٣٨ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٩ | ٣٥ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٤ | ٢٦ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٨ | ٢٥ |

**إجمالي عدد الطرقات المنفذة بواسطة المشروع الأخضر**
**(١٩٦٥-٢٠١١)**

| المنطقة | عدد الطرقات | الطول (كلم) |
|---|---|---|
| جبل لبنان | ٦١ | ١٤٦,٢ |
| البقاع | ٩٦ | ٣٣٥ |
| الشمال | ٧٧ | ١٩٧,٩ |
| الجنوب | ٤٩ | ١٢٠ |
| **المجموع** | **٢٨٣** | **٧٩٩,١** |

## الطرق الزراعية قيد التنفيذ
## (٢٠١١-٢٠١٢)

| الرقم | اسم الطريق | القضاء | طول الطريق (متر) | الكلفة ل.ل. | الاستلام |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | القيطع ـ الهرمل | عكار | ١٢,٠٠٠ | ١,٧٥٢,٦٧٨,٤٥ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٢ | فيع ـ برغوف | الكورة | ٣,٣٤٥ | ٦٨٤,٤٢٤,٤٠٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٣ | منجز ـ البساتين | عكار | ١,٦٧٦ | ٣٥٣,٩٨٦,٦٠٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٤ | نيحا ـ الدوارس | بعلبك | ٦,٥١٥ | ٦٧٤,٠٦٩,٠٠٠ | آذار ٢٠١٢ |
| ٥ | مزرعة الشوف ـ عين البقلة | الشوف | ٥,٦٠٠ | ٩٨٤,٠٠٠,٠٠٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٦ | برقا ـ الشامية | بعلبك | ٥,٥٣٣ | ١,٠١٣,٠٠٠,٤١٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٧ | وادي ريحا ـ العرقية | بعلبك | ٥,١١٩ | ٩٣٢,٥٥٤,٣٥٠ | منتصف ٢٠١٢ |
| ٨ | معركة ـ عقبة السكون | صور | ٢,٩٤٥ | ٦٩٨,٧٠٣,٠٠٢ | أواخر ٢٠١٢ |
| ٩ | نيحا | الشوف | ٥,٦٠٠ | ١,٦٦٤,١٤٧,٠٠٠ | أواخر ٢٠١٢ |
| ١٠ | بريصا ـ كرم ذهبه | بعلبك | ٧,٩٠٠ | ٢,٠٦٢,٧٨١,٠٠٠ | أواخر ٢٠١٢ |
| ١١ | تنورين ـ حوراتا | البترون | ١,١٠٠ | ٣٦٩,٦٤٩,٠٠٠ | أواخر ٢٠١٢ |
| | **مجموع الأطوال** | | **٥٧,٣٣٣** | **١١,١٨٩,٩٩٣,٢١٠** | **مجموع الكلفة** |

**عدد الطرقات المنفذة بين الأعوام ١٩٩٩-٢٠١١**

| العام | عدد الطرقات المنفذة | الأطوال (كلم) |
|---|---|---|
| ١٩٩٩ | ٨ | ٣٧ |
| ٢٠٠٠ | ٩ | ٢٢ |
| ٢٠٠١ | ٦ | ١٤ |
| ٢٠٠٢ | ٧ | ٢٣ |
| ٢٠٠٣ | ٤ | ١٣ |
| ٢٠٠٤ | ٩ | ٣١ |
| ٢٠٠٥ | ١٠ | ٣٨ |
| ٢٠٠٨ | ٢ | ٦,٥ |
| ٢٠٠٩ | ١ | ٢,٣ |
| ٢٠١٠ | ١ | ١١ |
| ٢٠١١ | ١٠ | ٤٦,٣ |
| **المجموع** | **٦٧** | **٢٤٤,١** |

**الطرقات التي لزّمت خلال العام ٢٠١٠ وبوشر بها خلال ٢٠١١ وينتهي العمل ويتم استلامها خلال ٢٠١٢**

| | الجنوب | البقاع | الشمال | جبل لبنان |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ١ تم استلامها في ٢٠١٠ | | | |
| ٢٠١٠<br>٢٠١١ | ١ | ٣ | ٥ | ٢ |

## إجمالي الطرقات التي نفذها المشروع الأخضر

| العام | عدد الطرقات | الطول (كلم) |
|---|---|---|
| ١٩٦٥-١٩٩٨ | ٢١٦ | ٥٥٥ |
| ١٩٩٩-٢٠٠٩ | ٥٦ | ١٨٦,٨ |
| ٢٠١٠-٢٠١١ | ١١ | ٥٧,٣ |
| **المجموع** | **٢٨٣** | **٧٩٩,١** |

## الطرق الزراعية التي هي قيد التنفيذ (٢٠١٠-٢٠١١)

| الرقم | اسم الطريق | المحافظة | القضاء | طول الطريق (م) | تاريخ أمر المباشرة | مهلة التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | القيطع ـ الهرمل | الشمال | عكار | ١٢,٠٠٤,٠٠ | ٢٠١٠/٨/٤ | ٤٠٠ يوم |
| ٢ | فيع ـ برغون | الشمال | الكورة | ٣,٣٤٥,٠٠ | ٢٠١١/٣/١٦ | ٦ أشهر |
| ٣ | منجز ـ البساتين | الشمال | عكار | ١,٦٧٦,٠٠ | ٢٠١١/٤/٩ | ١٠٠ يوم |
| ٤ | نبحا ـ الدوارس | البقاع | بعلبك | ٦,٥١٥,٠٠ | ٢٠١١/٣/١٩ | ٢٠٠ يوم |
| ٥ | مزرعة الشوف ـ عين البقلة | الشوف | جبل لبنان | ٥,٦٠٠,٠٠ | ٢٠١١/٧/١٢ | ٩٠ يوماً |
| ٦ | برقا الشامية | البقاع | بعلبك | ٥,٥٣٣,٠٠ | ٢٠١١/١٠/١٧ | ١٨٠ يوماً |
| ٧ | وادي ريحا ـ العرقية | البقاع | بعلبك | ٥,١١٩,٠٠ | ٢٠١١/١٠/١٧ | ١٨٠ يوماً |

| الرقم | اسم الطريق | المحافظة | القضاء | طول الطريق (م) | تاريخ أمر المباشرة | مهلة التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | معركة ـ عقبة السكون | الجنوب | صور | ٢,٩٤٥,٠٠ | ٢٠١١/١٠/١٢ | ١٠٠ يوم |
| ٩ | نيحا | جبل لبنان | الشوف | ٥,٦٠٠,٠٠ | | |
| ١٠ | بريصا ـ كرم دهبه | الهرمل | بعلبك | ٧,٩٠٠,٠٠ | | |
| ١١ | تنورين ـ حوراتا | الشمال | البترون | ١,١٠٠,٠٠ | | |
| **مجموع الأطوال** | | | | **٥٧,٣٣٧,٠٠** | | |

## الطرق الزراعية المخططة والممكن طرحها للتلزيم

| الرقم | اسم الطريق | المحافظة | القضاء | طول الطريق (م) | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | حربتا المعاني | البقاع | بعلبك | ٤,٣١٧,٠٨ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٢ | الشربين الهوة | البقاع | الهرمل | ٤,٠٨١,٠٠ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٣ | راشيا الفخار ـ الكساير | النبطية | حاصبيا | ٤,٥٠٠,٠٠ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٤ | كروم الأرز ـ عزّيبة | الجنوب | جزين | ٣,٢٥٧,٩٣ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٥ | طرفلسية ـ كرم نصار | الجنوب | صور | ١,٧١٠,٣٨ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٦ | حشمش ـ قوسايا | البقاع | حاصبيا | ٣,٥٠٠ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٧ | بوداي–السعيدة | البقاع | بعلبك | ٤,٨١٦,٩٣ | أرسلت إلى المرسوم |

| الرقم | اسم الطريق | المحافظة | القضاء | طول الطريق (م) | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | مرجحين - الكنيسة | البقاع | الهرمل | ٧,٣٧٢,٥٢ | أرسلت إلى المرسوم |
| ٩ | بردى الشاميّة | البقاع | بعلبك | ١,٧٧٧,٠٠ | أرسلت إلى المرسوم |
| ١٠ | الحلوسية | الجنوب | صور | ٢,٢٧٠,٠٠ | أرسلت إلى المرسوم |
| ١١ | البيرة - عريض النهر | جبل لبنان | الشوف | ٥,٤٦٤,٢٥ | تحضير الخرائط للمرسوم |
| ١٢ | عيناتا - محبيب | الجنوب | بنت جبيل | ٥,٠٦٨,٨٥ | تحضير الخرائط للمرسوم |
| ١٣ | بان - كفر صغاب | الشمال | زغرتا | ٢,٥٦٠,٦٠ | لم تصحح بعد التدقيق - كتاب تنازل من التعهد |
| ١٤ | يحمر - نهر الليطاني | البقاع | البقاع الغربي | ٣,٣٢٩,١٠ | لم تصحح بعد التدقيق - أسباب أمنية |
| ١٥ | البستان - البحاصيص | البقاع | الهرمل | ٣,٩٩٩,٢٤ | الخرائط غير صحيحة يلزمها تدقيق |
| ١٦ | الركبة - الكواخ | البقاع | الهرمل | ٣,٣٥٦,٩٣ | لم تصحح بعد التدقيق |
| ١٧ | دار بعشتار - ضهر القبع | الشمال | الكورة | ١,١٩٠,١٢ | لم تصحح بعد التدقيق |
| ١٨ | عيناتا سهلة الميدان | البقاع الشمالي | بعلبك - بشري | ٨,٦٥١,٠٢ | لم تصحح بعد التدقيق |
| ١٩ | المعلقة - أراضي الكروم | البقاع | زحلة | ٣,٠٩٠,٥١ | لم تصحح بعد التدقيق |
| مجموع الأطوال | | ٧٤,٣١٤ | | | |

## أسماء الطرقات الجاهزة لتلزيم التخطيط

| اسم الطريق | القضاء | ملاحظات |
|---|---|---|
| بزال ـ نهر موسى | عكار | |
| البحيري ـ تولا | زغرتا | |
| فيسان ـ حرف الهوا | الهرمل | |
| مشيخا ـ المتين | المتن | |
| تمنين ـ تل شريف | بعلبك | |
| طاريا ـ الوادي | بعلبك | |
| شعت ـ السهل | بعلبك | |
| سرجبال ـ الزواريب | الشوف | |
| الريحان | جزين | |
| قليا ـ الضهور | البقاع الغربي | |
| كفرحي ـ شطري | البترون | |
| حبشيت ـ المزرعة | عكار | |

## لائحة بأسماء الطرقات الزراعية المقدمة من الموزارعين

| الرقم | اسم الطريق | القضاء | الطول (م) |
|---|---|---|---|
| ١ | بيت ملات – الشطاحة | عكار | ٢٠٠٠ |
| ٢ | سفينة القيطع ـ بزال نهر موسى | عكار | ٣٥٠٠ |
| ٣ | القرنة – العربة | عكار | ٢٠٠٠ |
| ٤ | كرم شباط ـ وادي الدلب | عكار | ٢٣٠٠ |
| ٥ | عرقا – البحصة | عكار | ٤٥٠٠ |
| ٦ | دار بعشتار | الكورة | ٢٠٠٠ |
| ٧ | عين عكرين | الكورة | ١٦٠٠ |
| ٨ | الكواشرة | عكار | ١٢٠٠ |
| ٩ | القرقف – وادي الجاموس | عكار | ٢٠٠٠ |

| الرقم | اسم الطريق | القضاء | الطول (م) |
|---|---|---|---|
| ١٠ | زان كور | البترون | ١٦٠٠ |
| ١١ | كفر حي | البترون | ٢٠٠٠ |
| ١٢ | شربيلا | عكار | ١٠٠٠ |
| ١٣ | المنصف | جبيل | ٩٠٠٠ |
| ١٤ | سرعين – ضهر الخطيب | بعلبك | ١٠٠٠ |
| ١٥ | سرعين – السلطانية الحلانية | بعلبك | ١٢٠٠ |
| ١٦ | القصيبة ـ النبطية | النبطية | ١٥٠٠ |
| ١٧ | كفرا | بنت جبيل | ١٣٠٠ |
| ١٨ | بسكنتا ـ الخريبة | المتن الشمالي | ٤٠٠٠ |
| ١٩ | مزرعة السياد | جبيل | ١٥٠٠ |
| ٢٠ | جرد مربين – الضنية | الشمال | ٧٠٠٠ |
| ٢١ | سرجبال الزواريب | الشوف | ٣٠٠٠ |
| ٢٢ | جديدة القيطع – ضهر الحسين | عكار | ٢٧٠٠ |
| ٢٣ | حبشيت | عكار | ٤٠٠ |
| ٢٤ | ممنع بيت مخول | عكار | ١٠٠٠ |
| ٢٥ | البحيرة أفقا | البترون | ٤٠٠٠ |
| ٢٦ | دوما – مار شربل | البترون | ٧٥٠ |
| ٢٧ | وادي بنيت | الهرمل | ١٢٠٠٠ |
| ٢٨ | الشطاحة – وادي الزراقط | الهرمل | ٤٠٠٠ |
| ٢٩ | خربة قنفار – الزعرور | البقاع الغربي | ٣٠٠٠ |
| ٣٠ | بتدعي بيت مطر شليفا | بعلبك | ٢٥٠٠ |

| الرقم | اسم الطريق | القضاء | الطول (م) |
|---|---|---|---|
| ٣١ | ايعات – تل الوديان | بعلبك | ٤٠٠٠ |
| ٣٢ | برقا الضليل – مار يوحنا | بعلبك | ٥٧٠٠ |
| ٣٣ | شعث – رسم الحدث | بعلبك | ٣٨٠٠ |
| ٣٤ | وادي ملحم ـ جورة الثلج | بعلبك | ١٤٠٠ |
| ٣٥ | جبال البطم ـ المشاعب | صور | ٣٠٠٠ |
| ٣٦ | البازورية | صور | ٢٥٠٠ |
| ٣٧ | عرسال ـ وادي الخيل | بعلبك | ٩٠٠٠ |
| ٣٨ | مروحين ـ وادي الرشادة | صور | ٥٠٠٠ |
| ٣٩ | الجميري الوادي | صور | غير محدد |
| ٤٠ | قبريخا | مرجعيون | ٢٥٠٠ |
| ٤١ | عيتا الشعب ـ خلة وردة | بنت جبيل | ١٢٠٠ |
| ٤٢ | شبعا ـ عين عطا | حاصبيا | ٣٠٠٠ |
| ٤٣ | سحمر الجبل | البقاع الغربي | ٣٥٠٠ |
| ٤٤ | النبي شيت ـ الأرام ـ المرج | بعلبك | ٤٥٠٠ |
| ٤٥ | شلعبون ـ كسارة نجم | بنت جبيل | ٦٠٠ |
| ٤٦ | المالوية الشربيت ـ مزرعة السياد | جبيل | ٢٥٠٠ |
| ٤٧ | برتي العالمية | صيدا | ٢٠٠٠ |
| ٤٨ | البحيرة تولا | زغرتا | ٧٥٠٠ |
| ٤٩ | صليما – مفرق الست | بعبدا | ٢٠٠٠ |
| ٥٠ | بان عودة هندية | بشري | ١٢٠٠ |
| ٥١ | كفردبش ـ الغرفة السحرية | البقاع الغربي | ٢٦٠٠ |

| الرقم | اسم الطريق | القضاء | الطول (م) |
|---|---|---|---|
| ٥٢ | الباروك – الشحار | الشوف | ٥٠٠٠ |
| ٥٣ | المتين الزعرور المنبوخ | المتن الشمالي | ٥٥٠٠ |
| ٥٤ | دير المخلص ـ الخلة الكبيرة | الشوف | ٤٥٠٠ |
| ٥٥ | تمنين التحتا | بعلبك | ٤٠٠٠ |
| ٥٦ | تمنين الفوقا | بعلبك | ١٢٠٠ |
| ٥٧ | عيحا الشعلة | راشيا | ٣٠٠٠ |
| ٥٨ | سحمر الجبل | البقاع الغربي | ٣٥٠٠ |
| ٥٩ | فيسان ـ حرف الهوى | الهرمل | ٣٥٠٠ |
| ٦٠ | دير الأحمر | بعلبك | ٦٠٠٠ |
| ٦١ | حوش تل صفية – تل الذهب | بعلبك | ١٥٠٠ |
| ٦٢ | زبّود حبوبا | بعلبك | ٤٥٠٠ |
| ٦٣ | نبحا شعب اللزابة | بعلبك | ٢٠٠٠ |
| ٦٤ | روم عازور | جزين | ٢٥٠٠ |
| ٦٥ | الريحان | جزين | ٥٠٠٠ |
| ٦٦ | طنبوريت | صيدا | ٣٧٠٠ |
| ٦٧ | دير سريان النهر | مرجعيون | ٤٠٠٠ |
| ٦٨ | شويا – ضهر المغارة | حاصبيا | ١٥٠٠ |
| ٦٩ | بنت جبيل – البلاط | بنت جبيل | ١٦٠٠ |
| ٧٠ | قنية الكروم | عكار | ٤٥٠٠ |

**الطرق الزراعية المنفذة من الموازنة العامة (١٩٦٥-٢٠٠٥)**
**ومموّلة من البنك الدولي ٨٠٪ (١٩٩٩-٢٠٠٤)**

| السنة | العدد | الطول م. | الكلفة ل.ل. |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٣ | ١٨٣٢١,٠٠ | ٣٠٠٠٠,٠٠ |
| ١٩٦٦ | ٦ | ٢٤٠٠٦,٠٠ | ٢٦٧٩١٥,٢٥ |
| ١٩٦٧ | ٥ | ٩١٧٨,٠٤ | ١٢٠٦٢٣,٥٠ |
| ١٩٦٨ | ١٥ | ٢٦٤٨٥,٣٩ | ٥٧٤١٣,٠٥ |
| ١٩٦٩ | ١٣ | ٢٦٨٣٦,٥٦ | ٤٩٢٦٩٢,٥٥ |
| ١٩٧٠ | ١٥ | ٢٧٤٣٥,٥١ | ٦١٠٩١٩,٣١ |
| ١٩٧١ | ٢٩ | ٦٦٦٨١,٤٣ | ١٤٥٠١٤٣,٢٦ |
| ١٩٧٢ | ١٦ | ٣٤٢٠٦,٦٤ | ٨٩٢١٩٨,٧٩ |
| ١٩٧٣ | ٢١ | ٧٨٦٤٥,٠٩ | ٢٣٢٣٥٣٢,٢١ |
| ١٩٧٤ | ١٠ | ٢٠٧٣١,٠٥ | ٧٥٢٥٤٣,٥١ |
| ١٩٧٥ | ١٢ | ٣٤٨٦٧,٩٣ | ٢٠٢٤٢٦٩,٩٥ |
| ١٩٧٦ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٧٧ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٧٨ | ٣ | ٦٠٦٦,٨٤ | ١٠٠٠٧٧٢,٦٣ |
| ١٩٧٩ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٨٠ | ١ | ٣٠٠,٠٠ | ٢٤٩١٥٨,٠٠ |
| ١٩٨١ | ٢ | ٣٤٢٨,٠٠ | ٥٨٦٤٤١,٣٦ |
| ١٩٨٢ | ٢ | ٤٨٠٤,٠٤ | ١٧٥٩٦٠١,٩٥ |
| ١٩٨٣ | ٢ | ٢٩١٨,٧٢ | ٨١٤٩٨٢,٠٠ |
| ١٩٨٤ | ٠ | ٠,٠٠ | ٣٣٣٧٠٧,٠٠ |

| السنة | العدد | الطول م. | الكلفة ل.ل. |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ٧ | ٢٤١٤٣,١٨ | ٦٣١١٨٤١,٩٠ |
| ١٩٨٦ | ٤ | ٦٤١٩,١٦ | ٣٥٥١٥٢٦,٣٠ |
| ١٩٨٧ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٨٨ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٨٩ | ٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| ١٩٩٠ | ٠ | ٠,٠٠ | ١٤٣٠٣٥٠,٠٠ |
| ١٩٩١ | ١٥ | ٣٩٧٩٩,٣٠ | ١١٩٤٦٣٩٧٢٦,٥٠ |
| ١٩٩٢ | ٣ | ٤٥٠٨,٠٥ | ١٢١٢١٢٣٦٥٠,٠٠ |
| ١٩٩٣ | ١ | ١٤٠٠,٠٠ | ٤٥٢٦٨٢٠٠,٠٠ |
| ١٩٩٤ | ٦ | ١٠٨٩٦,٨٢ | ٧٩٤٨٦١٢٩٠,٠٠ |
| ١٩٩٥ | ١٠ | ٣٣١٢١,٧٤ | ٢٢١٠٥٤١٣٩٧,٥٠ |
| ١٩٩٦ | ٩ | ٤٧٢٢٣,٣٠ | ٢٨٠٢١٩٤٦٧٠,٠٠ |
| ١٩٩٧ | ١٠ | ٢٦١٨٢,٤٥ | ٢٦٥٩٤٦٠١٥٠,٠٠ |
| ١٩٩٨ | ٦ | ١٣٦٧١,١١ | ٨٦١٦٣٥٦٦٠,٠٠ |
| ١٩٩٩ | ٨ | ٣٧٧٧٤,٧٦ | ٢٢٥٩٥٠٥٣٩٨,٥٠ |
| ٢٠٠٠ | ٩ | ٢٢٥٩١,١٣ | ١٠٩٤٧٤٤٣٧٠,٠٠ |
| ٢٠٠١ | ٦ | ١٤٠٨٩,٤٧ | ٩٦٦٣٠٢٦٢٣,٠٠ |
| ٢٠٠٢ | ٧ | ٢٣١٩٥,٠٥ | ٢٧٩٢٨٤١٣٩٣,٠٠ |
| ٢٠٠٣ | ٤ | ١٣٢٤٨,٢٤ | ١٨٤٢٦١٢٠٧٥,٠٠ |
| ٢٠٠٤ | ٩ | ٣٠٣٧٧,٦٩ | ٢٧٩٤٨١٨٤٢٢,٤٠ |
| ٢٠٠٥ | ٠ | ٠,٠٠ | ٩٦٢٣٢٥٠٠,٠٠ |
| **المجموع** | **٢٦٩** | **٧٣٣٥٥٣,٦٩** | **٢٣٦٥٣٣٥٨٨٧٩,٤٢** |

# الفصل الرابع

# في البيئة والتنمية

# الشجرة رئة المجتمع...
# فلنحافظ عليها...

... إزرع ولا تقطع...

... زرعوا فأكلنا ونحن نزرع لمن بعدنا...

شعارات بل هي وصايا تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل، إدراكاً لأهمية وموقع الشجرة في حياة الإنسان والأوطان، ومن هذا المنطلق فقد خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ٢٠١١ عاماً دولياً للغابات من أجل التشديد على أهمية الحفاظ عليها وإقامة تنمية مستدامة لجميع أنواع الغابات، علماً بأن أكثر من مليار ونصف مليار إنسان في العالم يعتمدون على الغابات لتكون مصدر رزقهم وقوتهم، وهذا ما دفع بالمواطنة الكينية ماثاي وانفري والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام ٢٠٠٤ لأن تقود حملة بيئية للدفاع عن الغابات، وللتأكيد على أهميتها في حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق استقرار المناخ والتنمية الاقتصادية.

إن مسألة التشجير هي مسألة وطنية بامتياز تتطلب مشاركة فعالة من جميع الشرائح الاجتماعية لا سيما الطلاب والجنود، وإذا كان التجنيد الإجباري قد حقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو الانصهار الوطني، وكم كانت الأمنية أن يبقى ليخفف من حدة التموضع والتمذهب خاصة بين الشباب الذين عليهم تعقد الآمال في بناء الأوطان، فإن الأمل اليوم أن يستبدل بالتشجير الإجباري، والمواطن الذي ينتقل في مختلف أرجاء الوطن يشاهد بأم العين المناطق التي كان يتمركز فيها الجيش من شمال الوطن إلى جنوبه ومن بقاعه وجرده وسهله إلى كل ثكنة يلاحظ أن المهمة الثانية بعد مهمة الدفاع عن الوطن هي مهمة غرس الأشجار

والاعتنـاء بها، وكم كانـت هذه المهام غنية وحافلة بالإنجـازات، كما أن الملاحظة التي يجدر التوقف عندها هي أن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن قد رسم الأهداف وهي بغرس مليون شجرة خلال العام الجاري، علماً بأنه رعى حملة غرس مليون شـجرة تم غرسـها خـلال العام ٢٠١٠، كمـا وأنه قدم اسـتراتيجيته للنهوض بالقطـاع الزراعي وبتحسـين الإنتاج، وشـدد علـى الرقابة وأعطى الإرشـاد الزراعي الحيز الذي يسـتحق من خلال البحث العلمي الذي أولاه اهتمامه، إضافة إلى ملء الشـواغر في الوزارة والمصالح التي هي تحت إشـرافه كمـا أصر على تحقيق زيادة نوعيـة فـي الموازنة المخصصة لها. وإذا كان لبنان قد أولى عملية التشـجير اهتماماً خاصاً، كيف لا، وهو الذي كانت الأحراج تغطي ١٣٪ من مسـاحته في السـبعينات وكانت أكثر من ذلك في الستينات بينما هي اليوم دون ٧٪، والمعدل الطبيعي الذي يجب بلوغه يجب أن لا يقل عن ١٨٪، فإن جميع الدول تقوم بشن حملات ضخمة لتعزيز برامج التشجير لديها، فالصين مثلاً، وسعت مساحة منطقة الغابات من ١٢٠ مليون هكتار إلى ٢٠٠ مليون هكتار.

وعلـى الرغم من المبادرات الدولية الواعدة والاهتمام العالمي تظل الغابات أحد أكثر الموارد التي تُساء إدارتها في العديد من البلدان، إذ إن هناك إهداراً خطيراً لقيمة هذه الغابات التي تُغطي ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ من مسـاحة اليابسـة والتي تقلل مـن مخاطر الكـوارث الطبيعية كالفيضانات والانهيـارات الأرضية بالإضافة إلى أن الغابـات تحتـوي على مثلي كميـة الكربون التي توجد في الغـلاف الجوي للأرض وتمتـص نحـو ١٥٪ مـن الغـازات الدفيئـة علـى كوكـب الأرض حسـبما ورد فـي صحيفة الأندبندنت البريطانية وترجمته هناء شـروف ونشـر في صحيفة تشـرين في ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

إن جميع هيئات المجتمع المدني هي مدعوة للقيام بهذه المهمة الوطنية، كما يتوجب على المسـؤولين إعداد الخطط والاسـتفادة من تجارب الدول والشـعوب بسـلبياتها وإيجابياتهـا بغيـة الوصـول إلـى برامـج تشـجير متكاملة تكـون حمايتها وسـقايتها، خاصـة في السـنوات الأولى والثانية مـن عمرها، ورعايتها هدفاً رئيسـياً بما يوازي عملية التشـجير نفسـها، وكم هي عديدة المحاولات التي جرت لتشـجير المناطـق ذاتهـا وعلى مر أعوام، وكان بالحري حينها الاعتناء بتلك الأشـجار وريها

وتدعيمها وإبعادها عن مساحات الرعي الجائر لتنطلق من بعدها مساحات خضراء زاهية نضرة. كما أن المطلوب هو حسن اختيار الأنواع التي تتلاءم والظروف المناخية المحيطة التي يجب أن تتزامن مع حوافز لتشجيع العاملين في هذا المجال، وكذلك لتشجيع الجمعيات والبلديات التي تخصص الأراضي لهكذا مشاريع، وهذا بدوره يدفع نحو مزيد من العمل الجاد والمسؤول في ظل الظروف المناخية السائدة وغلبة الجفاف وانحسار الغطاء الأخضر.

إن حضارة الأمم والشعوب تقاس بمساحة الأرض الخضراء التي يعيشون عليها، ففي باريس مثلاً هناك شجرة واحدة ينعم بفيئها ٤ أشخاص بينما الحال عندنا في بيروت يوجد شجرة واحدة يتوزع تحت ظلالها ٣٦ مواطناً، علماً بأن بيروت هي أقل مدن العالم اخضراراً. فإذا كنا نحب الوطن... ونحن نحبه حباً يعرف البداية ولا يعرف النهاية، فلنساهم جميعاً في إعادة اللون الأخضر إلى جباله وسهوله ووهاده، وليحمل كل منا شجرة يغرسها قرب منزله وليفعل ذلك اليوم ولا ينتظر الغد وليكن شعارنا: لنجعل من وطننا كله حديقة وارفة الظلال... لأن للشجرة فوائد جمة لا يمكن حصرها أو تعدادها، ويكفي للدلالة على ذلك أن نذكر أن هكتاراً واحداً من الغابات يعدم ٢٢٠–٢٨٠ كيلوغراماً من غاز ثاني أوكسيد الكربون في كل عام، ويطلق في المقابل ١٨٠–٢٤٠ كيلوغراماً من غاز الأوكسجين، هذا الهكتار نفسه يخفض كمية الغبار بنسبة ٤٠ بالمئة ويمتص ٥٠ بالمئة من غاز الآزوت السام، كما تساهم الأشجار بالحدّ من غاز الكبريت في الهواء الجوّي بمقدار يتراوح بين ١٠–١٨ كيلوغراماً من الأوراق الجافة.

كما أن للأشجار دوراً محورياً في حياة الكائنات الحية بما فيها الإنسان وهو الحد الملموس للضجيج وجعل الوسط أكثر راحة وسكينة للكائنات الحية، ويقصد بالضجيج مختلف أنواع الأصوات الصادرة عن الآليات والمركبات والمعامل والملاعب والمدارس، هذا عدا عن كون الأشحار موطناً للعصافير وللطيور وبعض الحشرات وهي ضرورة يجب الحفاظ عليها في التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

وإذا كان موضوع زراعة الأشجار والقيام بحملات التشجير هي واجب وطني ومسؤولية جماعية فإن الحفاظ عليها واستدامتها هي أيضاً مسؤولية وطنية لأن مشكلة تدهور الغابات والحرائق السنوية التي تمتد إليها والحفاظ على الغطاء

الحرجي هي مسـؤولية مشـتركة بين جميع القطاعات العاملة على مسـاحة الوطن، ولأن قسـماً كبيـراً من مخزن التربة الغذائي يتعرض للـزوال عدا عن عمليات القطع التـي تطـال مسـاحات شاسـعة من الغطـاء النباتي لا يمكـن تعويضهـا إلاّ بحملات التشـجير التـي نتوخـى منها تحقيـق التـوازن البيئي فضلاً عـن فوائدهـا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجمالية.

وللدلالة فقط يشير المهندس محمود الأحمدية في مقالة نشرها في الأول من آب ٢٠١٠ فـي مجلـة الشـراع إلى أن ٢٣ مليون متر مربع من المسـاحات الخضراء التهمتهـا النيـران بيـن عامـي ١٩٩٥ و١٩٩٩ والثـروة الحرجيـة تقتـرب مـن الخط الأحمـر. أمـا مديـر التنمية الريفية فـي وزارة الزراعة المهندس شـادي مهنا فيطالب برعايـة الأعداد الكبرى من الأشـجار التـي تزرعها الجمعيات والـوزارات المعنية، «وإنه لو تم ذلك من قبل لامتلأ لبنان أشجاراً وبدأنا بتشجير البحر!!».

وكانـت وزارة البيئـة قد وضعـت في العام ٢٠٠٢ خطة خمسـية لتحريج ١٨ ألـف هكتـار من الأراضي المهملة، علـى أن تتبعها خطط أخرى في مدة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ سـنة بحيـث تصبح المسـاحة الحرجيـة ٢٠٠ ألف هكتار، لتزيد من نسـبة الغابات الحرجية من ٦٪ إلى ٢٥٪ من مساحة لبنان، لكن الخطة لم تكتمل فصولاً بسـبب النقص في التمويل، كما ان وزير الزراعة د. حسـين الحاج حسن وضع خطة لزرع ٣٦ مليون شجرة على مدى عشر سنوات بمعدل اقله ٣ ملايين شجرة كل عام، ولكن الوصول إلى هذا الرقم بقي حلماً يمكن بلوغه في السنوات المقبلة.

بكلمـة موجـزة، تقـدر المراجع المختصـة أن المسـاحة الإجماليـة للحرائق بلغـت ٣٠٠٠ هكتار، أي ما يوازي خمسـة ملايين شـجرة بمعنـى أربعة أضعاف ما تم غرسـه خلال الـ١٥ سـنة الماضية، من هنا نرى أن عملية التشـجير تفرض نفسها على المواطنين.

# البلديات ودورها في التنمية

احتل القضاء على الفقر المدقع والجوع المرتبة الأولى في الأهداف الإنمائية التـي وضعتهـا الألفية الثالثة، وتتلخص أهداف هذه الغايـة في تخفيض عدد الفقراء الذيـن تقل مداخيلهم اليومية عن دولار واحد بمقدار النصف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، وتخفيـض نسـبة مـن يعانون الجـوع بمقدار النصـف خلال الفترة نفسـها، وتشـير التقاريـر إلى تزايد عدد الفقراء في المدن حيـث تتدنى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

وتسـتطيع البلديـات والإدارات المحلية كونها تعمل مباشـرة مـع المواطنين القيام بأدوار التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في المجالات المرتبطة بالتنميـة والحد من الفقر، ومن مهام الإدارات المحلية إعداد خطط واسـتراتيجيات تخفيـف حـدة الفقر الحضـري باسـتصحاب الأهداف الاسـتراتيجية لخطـة الدولة التنموية الشـاملة وإشراك أفراد المجتمع في رسم سياسات مكافحة الفقر الحضري وفي تنفيذ البرامج المنبثقة عن تلك السياسات وتحديد مشروعات وبرامج تخفيف حدة الفقر الحضري حسب الأولويات ووفقاً للإمكانيات المتاحة مع تحديد الجهة المنفذة والميزانية المقترحة وفترة التنفيذ وتولي الإشراف والمتابعة والتقييم للبرامج والمشروعات الخاصة بتخفيف حدة الفقر الحضري، وتتجلى أيضاً في تعبئة وتوعية قطاعات المجتمع للقيام بدورها الفاعل تجاه مكافحة الفقر كذلك استقطاب الدعم المالـي من المنظمات الإقليميـة والدولية ومن القطاع الخاص لدعم المشـروعات الخاصة بتحسـين وضع الأسـر الفقيرة، ويدخل تدريب النسـاء لاكتساب المهارات

والحرف اللازمة لإدارة مشاريعهن الإنتاجية وتشغيلها والاستعانة بالتجارب المشابهة في مهام الإدارة المحلية.

ولكي يكتب النجاح للبرامج والمشاريع المقترحة لا بد للبلديات والجمعيات القادرة من أن تعمل على تخصيص أراض حكومية لصالح إسكان الفقراء ودعم مشاريع بديلة للمساكن العشوائية، كما تجدر الإشارة إلى أن برامج تدريب الشباب وتأهيلهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل والتعاون والتنسيق مع المصارف والمؤسسات المالية والجهات المانحة لتأسيس هيئة لإدارة صناديق مالية في البلدية لمنح القروض الصغيرة لصغار المنتجين لمساعدة الفقراء عبر قروض تساعدهم على زيادة قدرتهم في إيجاد عمل منتج وتشجيعهم على إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة أو تأسيس أسواق مركزية مدعومة لتوفير سلع بأسعار معقولة لمحدودي الدخل.

من هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في دفع التنمية قدماً إلى الأمام، لا سيما منها البلديات التي تشكل إدارة محلية يستطيع الأهالي إدارة أنفسهم وتسيير شؤونهم وتنظيم أمورهم وتحديد مطالبهم وأولويات التنمية التي يجب أن يعملوا لتحقيقها، ولأن الدولة وحدها لا تستطيع القيام بعملية التنمية، لا بدّ من إشراك مؤسسات المجتمع المدني بهذه العملية وبالأنشطة الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة تحقق الأمن الذي ينشده المواطن من الأمن الغذائي إلى الأمن المائي مروراً بالأمن البيئي وصولاً إلى الأمن الاجتماعي إدراكاً لحقيقة أن الفراغ الإنمائي لا يقلّ خطراً عن الفراغ الأمني وبأن المطلوب تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وفي مقدمها القطاع الزراعي مع سائر القطاعات قبل الحديث عن الإنماء المتوازن بين المناطق، ولتأخذ مؤسسات المجتمع المدني دورها ولتستجيب لنداء البيئة «درهم نظافة خير من قنطار دواء»، ولنشكل من ربى الكلمات وألوان الربيع وعبق الامتنان بطاقة نزفّها إلى كل المدافعين عن قدسية الأرض.

إن التعاون بين القطاع الأهلي ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية المعنية بتنفيذ مشاريع التنمية في لبنان هو أساس العمل الإنمائي الناجح، ونقطة انطلاق عمل البلديات، وإن توفير عوامل النجاح لهذا التعاون من شأنه أن يدفع قدماً بتحقيق الإنماء على طريق التنمية المستدامة، كما أن للبلديات دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة البيئية، لأن ذلك سيؤدي إلى إنعاش الوضع الاقتصادي في المناطق وخلق فرص عمل إضافية ورفع المستوى المعيشي للسكان.

# منطقة بعلبك - الهرمل
# الحاجة إلى مشروع تنموي قبل الحاجة لزراعات بديلة

مشكلة زراعة المخدرات في لبنان تجعل من الصعب أو المستحيل معالجتها باعتبارها مشكلة زراعية بحتة تتطلب البحث عن زراعة بديلة ينصح المزارعون باعتمادها لأن المردود المادي الذي يحققه المزارع من هذه الزراعة لا يمكن تعويضه بأي زراعة أخرى معروفة في المنطقة، ولأن الزراعة تشكل مصدر العيش الوحيد في منطقة تفتقر إلى مشاريع الري رغم توفر المياه، وتفتقر أيضاً إلى استثمارات صناعية أو سياحية، ولأن النهوض بالقطاع الزراعي في تلك المنطقة يتطلب التركيز على تنمية البنى التحتية، إضافة إلى وجود فرص عمل تؤمن الحياة اللائقة والتركيز على أنواع وأصناف مطلوبة ومقبولة في الأسواق، إضافة إلى قدرتها على تحمل الجفاف بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لكل زراعة مقترحة.

الباحث الدكتور بولس عاصي اعتبر أن المشكلة الاقتصادية الحقيقية التي تعانيها منطقة بعلبك – الهرمل بعد التوقف الفعلي لزراعة المخدرات والاتجار بها تكمن في عدم قيام اقتصاد بديل يضخّ في المنطقة رساميل بديلة عن التهريب الذي كان سائداً في فترة الحرب الأهلية ولا سيما بين عامي ١٩٧٥–١٩٩٥ والتي كانت تستقطبها زراعة المخدرات وصناعتها، وقد بلغت المساحة المزروعة بالحشيشة أوجها عام ١٩٧٨، أي ما يقارب ٧٠٠٠٠٠ دونم، في حين كانت ٣٠٠٠٠٠–٤٠٠٠٠٠ في السنوات العادية، وقد بدأت الزراعة في جرود عيناتا عام ١٩٧٢، وخلال العام ٢٠٠٩ تم توقيف ٢٨٠٠ شخص بجرائم مخدرات، ومنذ بداية العام ٢٠١٠ وصل عدد الموقوفين بجرائم مخدرات إلى ١٤٠٠، نسبة الطلاب منهم ٦,٢٪.

تبقـى البدائل التي طرحتها الامم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اللبنانية التي تقـوم على تشـجيع المزارعين علـى اعتماد الزراعـات العلفية في المناطـق البعلية، ويواكب هذه الزراعات البديلة عرض مشروع دعم تربية الأبقار والماشية عن طريق قروض تعطى للمزارعين لتشـجيع تربية المواشـي ولزيادة إنتاج الحليب ومشـتقاته وتحسين النوعية عبر تطوير مراكز التدريب والبحث في المراكز الزراعية، إضافة إلى مشـاريع لم تر النور حتى تاريخه. ويضيف عاصي: «إن المتتبع لهذه المشـاريع يرى أنها رصدت مبالغ ضئيلة في منطقة افتقرت منذ الاسـتقلال لغاية اليوم إلى مشـاريع انمائيـة تلحـظ تحولاً فـي الميادين الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة المختلفة. فالمنطقـة فـي حالة انفصام مع الدولة ولن يكون بمقدور مبالغ ضئيلة كأربعة ملايين دولار فـي المرحلة الأولى ردم الهوّة التاريخية التي رسـمت العلاقة بين المؤسسـة الحكوميـة ومنطقـة بعلبك – الهرمل، ورغـم أن الوعود كبيرة لكنها لم تصل إلاّ إلى توظيف ٢٥ مليون دولار على مدى أربع سنوات وتوقف بعدها العمل».

ويتساءل الباحث الدكتور بولس عاصي في هذا المجال: «كيف يعقل أن نمنع عن منطقة بعلبك – الهرمل مداخيل تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، ونكتفي بضخّ ٤ مليون دولار، فهل يمكن أن تنجح سياسـة كهذه، علماً أننا مع وقف هذه الزراعة المميتـة، ولكـن البدائل أتت لتخيّب ظـن المواطن البقاعي، وتحديـداً الهرملي في انتمائـه قولاً وفعلاً إلى دولـة عادلة وقادرة»، وهذا ما دفع الباحث الاقتصادي كمال حمدان للقول: «إـن قرار وقف زراعة المخدرات اتخذ بشكل متسرع ولـم يترافق مع خطة إنمائية متكاملة في المنطقة تؤمن للمزارعين مصادر دخل بديلة، وكانت الأمم المتحـدة أطلقت عام ١٩٩٢ برنامجاً سـمي بالمشـروع الإنمائـي المتكامل لمنطقة بعلبـك – الهرمـل بتمويـل من الدول المانحة، وكان يفتـرض أن يؤمن هذا البرنامج ٥٠ مليون دولار سنوياً لدعم الانتقال إلى الزراعات المفيدة في سهل البقاع، إلاّ أن هذا البرنامج لم يتحقق منه سوى القليل، كما أن المبالغ الموعودة لم تتأمن».

وقد تم وضع مشـروع الزراعات البديلة عام ١٩٩٢ بغية تشـجيع المزارعين فـي منطقتـي بعلبـك والهرمـل على اسـتبدال زراعـة المخـدرات بزراعـات أخرى تؤمـن مداخيـل مالية كبيرة، وكان من المقدر أن يمتد المشـروع على مدى ١٥ عاماً (١٩٩٢-٢٠٠٦) بكلفـة قـدرت بنحـو ٣٠٠ مليون دولار، تعهـدت الأمم المتحدة

المشـرفة علـى المشـروع توفيرهـا، لكن المبالغ التـي تأمنت لم تزد عـن ٢٠ مليون دولار، وأقفـل المشـروع عام ٢٠٠٠ بعد عمليات فسـاد كبيرة وتدخلات سياسـية، إضافة إلى عدم تمكينه المزارعين من الحصول على مداخيل كافية مقارنة بمداخيل زراعة الحشيش. فزراعة ألف متر مربع بنحو كيلو واحد من القنبز تعطي ما بين ٤٠- ٥٠ كيلو من الحشيش يصل سعرها إلى نحو ٣٠ ألف دولار أميركي (تبعاً للظروف وحركـة الطلب وإمـكان التهريب وعدم تلف المحصول من قبل القوى الأمنية) ولا يمكن لأي زراعة أن تعطي هذا المردود.

وكانـت اللجنـة التـي ألفهـا مجلس الـوزراء اللبناني في العاشـر من تشـرين الثاني/ نوفمبـر الماضي أقرت اقتـراح حلول ومعالجة مشـكلة الزراعات الممنوعة في البقاع بأن ليست هناك زراعات بديلة لزراعة الحشيشة والأفيون نظراً إلى الأرباح الكبيـرة والسـريعة التي تدرها الأخيرة مقارنة بـأي من المحاصيل الأخرى. وأكدت اللجنة اسـتحالة معالجة المشـكلة على اعتبارها مشكلة زراعية بحتة تقتضي البحث عـن زراعة بديلة ينصح المزارعون باعتمادها في المناطق الجافة في قضاءي بعلبك والهرمل أو بتقديم دعم مادي مباشر. وتجربة الدعم المباشر لم يعد ممكناً الاعتداد بها لتناقضها مع مفهوم التنمية المستدامة وما تمثله من عبء على الاقتصاد الوطني، ورأت اللجنة ضرورة برمجة المعالجة على مراحل وضمان تفعيل مشاركة المجتمع الأهلي في المنطقة وإيجاد الإطار المؤسسـاتي المناسب لوضع التصور والإشراف الكامل على التنفيذ.

وذكرت اللجنة في تقريرها أنه لا يمكن تحقيق نقلة نوعية في إدخال زراعات جديـدة مـا لم يترافـق ذلك مع الانتقـال التدريجي مـن الزراعة البعلية إلـى الزراعة المرويـة ولـو جزئيـاً، فضعف مـردود الزراعـات الجافة من شـأنه أن يكون أسـاس اللجـوء إلـى الزراعـات الممنوعة التي تعطي مـردوداً مالياً مهمـاً حتى في الأراضي الضحلة والبعلية. ويشدد الدكتور أحمد البعلبكي على أهمية التنمية المتكاملة لهذه المنطقة كي يقلع الناس عن زراعة المخدرات، مشيراً إلى أن من الجنون الحديث عن زراعـة بديلة عـن المخدرات، إذ لا يمكن النهوض بهذه المنطقة وإعمارها وتنميتها فـي العمـل على قطـاع منفرد دون آخـر، فالتنمية لا تكون إلا مترابطـة ومتكاملة، إذ مـن المفروض أن تشـمل المـوارد كافة الزراعية منها والسـياحية والبشـرية والمالية

وغيرهـا. وعلـى الصعيد الزراعي لا يمكن الاهتمـام بالإنتاج النباتي من دون العمل على إعمار الإنتاج الحيواني وإنتاج الأسـماك، فهذه القطاعات كلها مترابطة بعضها ببعـض، والخطـأ الفادح الحاصل في لبنان هو الجهـل الحاصل على صعيد التنمية، إذ تؤخـذ مـن باب واحد وتترك الأبواب الأخرى، وهذا ما يقود كل مرة إلى الفشـل في إعمار المناطق وتنميتها.

ويربط بعلبكي بين الفقر والحرمان وعودة المزارعين إلى الحشيشة التي هي اضطراريـة أو إلـى النـزوح والتفرغ في العمـل الحزبي المليشـيوي الاضطراري في ظل عدم وجود سياسـات تنموية على الصعيد المناطقي والقطاعي والمحلي تحت تسـمية إعمار المناطق، ويعتبر أن الفقر والإهمال سـببان أساسـيان لدفع الناس إلى أعمال اضطرارية.

والحقيقة أن ما تحتاجه منطقة بعلبك – الهرمل هو مشاريع إنمائية وصناعية وزراعية ترتبط بالزراعات التشـجيعية مثل دوار الشـمس والصويا وتصنيع الحليب ومشـتقاته وتصنيع المنتجات الزراعية وتشـجيع الصناعات الحرفية وتأمين أسواق التصريف لكامل الإنتاج اليدوي وإنشاء مركز جامعي ومركز أبحاث ومراكز إرشاد زراعي في منطقة الهرمل للاطلاع على مشـاكل المنطقة ومعاناتها وإيجاد الحلول لها وفتح فرص العمل أمام الشـباب البقاعي ليسـتطيع تأمين مسـتقبله وعيشه الحر الكريـم ولنجعـل منـه مواطناً صالحاً يعمل فـي أرضه ويعيش منهـا وعليها ويدافع عنها.

ولكن هل من بديل فعلي لزراعة الحشيشة؟ سيكون مجحفاً إبداء الملاحظات علـى تقريـر «لجنـة معالجـة مشـكلة الزراعـات الممنوعة فـي البقاع» الذي نشـرته «الأخبار» على ثلاثة أجزاء من دون توضيح مسألتين مهمتين:

الأولى: أن اللجنة ضمّت بين أعضائها خبراء مشهوداً لهم بالكفاءة ولا سيما الدكتور معين حمزة (رئيس المجلس الوطني للبحوث العلمية)، إلا أن قرار رئيس مجلـس الـوزراء فؤاد السـنيورة القاضـي بتأليفها لم يعطها سـوى مهلة شـهر واحد لإنجـاز تقريرهـا، وهذه مهلـة قصيرة جداً قياسـاً إلى نوعيـة المهمة الموكلـة إليها، وبالتالي لـم يتسـنَّ لها عقد أكثر من خمسـة اجتماعات، علماً أن عملها كان تطوعياً،

أي من دون أي بدل مالي ولم تستطع الاطلاع بشكل وافٍ على التجارب العملية الحديثة في هذا المجال.

الثانية: أن بعض أعضاء اللجنة لم يستبعدوا في مناقشاتهم خيار «شرعنة» زراعة القنب الهندي والقنب الصناعي والأفيون الطبي وغيرها من الزراعات المناسبة للظروف المناخية الصعبة في بعض مناطق بعلبك الهرمل ولا سيما المناطق الجردية التي تتميز بعائد كبير نسبياً مقارنة بالزراعات الأخرى، إلا أن نقص الاطلاع على التجارب الخارجية والحضور «الأمني» في اللجنة وضعف الجرأة والخوف من ردود الفعل وطبيعة الأهداف التي تتوخاها الحكومة من طلبها لهذا التقرير في هذا الوقت بالذات... كلها عوامل أسهمت في الابتعاد قليلاً عن هذه الخيارات ما عدا الخيار المتعلق بزراعة القنب الصناعي الذي أصرّ عليه خبراء في اللجنة وجرى عرضه على صفحة كاملة من التقرير المؤلف من ١٤ صفحة.

إلا أن إيراد هاتين المسألتين لا ينزع تهمة «التبسيط» عن الطريقة التي تعاملت بها هذه اللجنة مع قضية شائكة كقضية زراعة الحشيشة المزدهرة في أرجاء واسعة من مناطق بعلبك والهرمل ومناطق أخرى في جرود الضنية وأعالي بشري وجبيل وغيرها... فاللجوء إلى هذا النوع من الزراعة لم يأت في إطار ممارسة «جرمية» بل أتى تعبيراً حقيقياً عن أزمة النموذج الاقتصادي «اللاتنموي» المعتمد في لبنان منذ عقود طويلة، ولا سيما في حقبة «إعادة الإعمار» منذ مطلع التسعينات.

فاللجنة تنطلق من توصيف «موضوعي» لواقع منطقة بعلبك الهرمل حيث يشتد الفقر ويغيب المشروع التنموي، وتبدأ بسرد اقتراحاتها من إقرار واضح بأن «ليس هناك من زراعات بديلة لزراعة الحشيشة والأفيون، نظراً إلى المردود المالي الذي يحققه المزارع والذي لا يمكن تعويضه بأي زراعة أخرى معروفة في المنطقة...»، إلا أن إقرارها بذلك لم يمنعها من تكرار عرض الاقتراحات الرامية إلى إحلال زراعات بديلة تعرف سلفاً بأنها مجرد «مزحة» لسببين أساسيين:

الأول: أن اللجنة نفسها تستعرض الظروف المناخية القاسية وطبيعة التربة والتضاريس التي لا تساعد أبداً على نجاح مثل هذه الاقتراحات.

والثاني: أن اللجنة تتجاوز مسألة بالغة الأهمية تتصل بموقف الحكومات

المتعاقبة والثقافة المعادية للزراعة التي ترّوج لها بلا خجل أو حياء... فكيف يمكن طرح بدائل زراعية وإحلالها محل زراعة الحشيشة في ظل نموذج ثقافي – سياسي واقتصادي ينزع إلى إحلال الريع محل الإنتاج وإلى نبذ كل ما يمت بصلة إلى الزراعة من أصلها... وربما هذا ما جرّ اللجنة إلى إضافة بدائل غير زراعية مستوحاة من النموذج القائم المأخوذ بالريع العقاري والمضاربات والمشاريع السياحية وغير ذلك من اقتراحات «استثمارية» وضعتها في إطار «تخيلي».

لا يمكن تحقيق نقلة نوعية في إدخال زراعات جديدة ما لم يترافق ذلك مع الانتقال التدريجي من الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية ولو جزئياً. فضعف مردود الزراعات الجافة من شأنه أن يكون في أساس اللجوء إلى الزراعات الممنوعة التي تعطي مردوداً مالياً هاماً حتى في الأراضي الضحلة والبعلية. فالري التكميلي عنصر إضافي ومكمل، والبقاع يحوي العديد من الموارد المائية السطحية والجوفية القادرة على زيادة الأراضي الزراعية الخصبة وتوسيعها من خلال التقنيات التالية:

– زيادة كمية مياه الري المتوافرة سنوياً، وتتميز تقنيات التقاط المياه وإنشاء شبكات التوزيع وتحسينها وترشيد وسائل الري والاستفادة من مياه العاصي واليمونة واللبوة.

– استصلاح الأراضي الزراعية في القسم الشمالي من سهل البقاع وتأهيلها، ما يستدعي التخلص من البحص والحجارة وزيادة نسبة المواد العضوية في التربة من خلال التسميد الاخضر.

– حماية الأراضي من التعرية عبر تدخلات متخصصة ومناسبة لكل منطقة مثل زراعة الأشجار المثمرة في مدرجات وجلول وحواجز ميكانيكية ويدوية وألسنة حجرية وأحواض فردية ومعالجة منطقة آخر مجرى السيل والزراعة على حواف المجاري.

وتكفي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة التي تبنت أكثر القوانين عقابية في العالم وأعلنت حرباً عالمية على إنتاج المخدرات باتت في المأزق الآن، إذ ارتفع عدد الموقوفين بتهم انتهاك هذه القوانين على أرضها من ٥ آلاف موقوف عام ١٩٨٠ إلى ٥٠٠ ألف موقوف في العام ٢٠١١.

# تجارب تستحق الدرس:
# الطاقة البديلة وحصاد مياه الضباب

الاهتمـام بإيجاد بدائل للطاقـة التقليدية أصبح حاجة في ظل الطلب المتزايد عليهـا عبـر إيجاد وسـائل تؤمن مصادر الطاقة بشـكل دائم ومتجـدد ما جعل معظم البلـدان تتجـه إلى طـرق أثبتت فعاليتها بسـبب ظروفها المناخية وسـرعة الرياح في بعض المناطق وفترات السـطوع الشمسي وإيجاد المشاريع القادرة على تأمين طاقة من خلال ذلك كونها غير قابلة للنضوب.

إن الاهتمام باسـتخدام طاقة الرياح واستثمارها طاقة بديلة أو مساعدة للطاقة التقليديـة هـو الأمر الطبيعي، فالعنفات الريحية أضحـت معروفة في الكثير من دول العالـم التـي تتميـز بتيارات ريحية ويتم الاعتماد عليها بشـكل كبيـر كونها تعد طاقة رخيصة إضافة إلى أن لها طابع الديمومة وتعد طاقة صديقة للبيئة كونها لا تسبب أي شكل من أشكال التلوث. ويفترض أن تنهض المشاريع بخصوص المزارع الريحية فـي جميـع مناطقنا التي توجـد فيها تيارات ريحيـة، ويمكن القـول إن منطقة البقاع الأوسـط (رياق وجوارها) مهيأة لمثل هذه المشـاريع كونها تتميز بفتحات ريحية ما يجعلها مكاناً مناسـباً لمثل هذه المشـاريع بأشكال اسـتثمارية تشكل مصدراً للطاقة لا ينضـب، ويكفـي للدلالة علـى ذلك أننا ندفـع مبالغ كبيرة لضخ الميـاه من الآبار للاسـتخدامات المختلفة ولا سـيما الري، ويمكن تخفيض هذه التكاليف من خلال اسـتخدام العنفات الريحية إضافة إلى التوسـع في اسـتخدامه في مجال توليد الطاقة الكهربائية، خصوصاً أن التيارات الريحية متوفرة بل أصبحت متوفرة وبمتناول الناس وهذا عامل مشـجع للتوسـع في استخدام الرياح كطاقة تسـاهم في تقدير الخدمات

للقـرى النائيـة فـي مجال الإنـارة أو الري أو ربطهـا بمحطات التوليد لزيـادة الطاقة بشكل عام، وهذا بحد ذاته يخفف من الضغط على الطاقة التقليدية ويبقى الأهم هو التوسع في مثل هذه المشاريع لنقلها وتعميمها في الساحل أو في المناطق الداخلية.

أمام الضغط السكاني المتزايد الذي يرفع من معدلات الاستهلاك على صعيد الطاقـة التقليديـة لا بد من الاعتماد على البدائل لإيجاد حالة من التوازن عبر التركيز علـى المشـاريع التي تعتمد على الطاقـة المتجددة إن كانت الرياح أو اسـتخدامات الطاقة الشمسـية واسـتثمارها بالشـكل المعقول، وحث الاسـتثمار لرصـد الميزانية اللازمـة لـلآلات والمعدات الخاصة لتوسـيع وتنـوع مجال عمل الطاقة الشمسـية، وهنا لا بد من ترك المجال واسـعاً أمام القطاع الصناعي والشـركات للمسـاهمة في الاسـتثمار بمجال الطاقـة المتجددة لمواجهة الطلب المتزايـد على الكهرباء، حيث إن المزيد من الاستهلاك في مجال الطاقة يعني زيادة في كمية الوقود اللازم للتوليد لتأمين الطلب المتزايد وما يرافق ذلك وما ينتج عن صرف ذلك الوقود من غاز ثاني أوكسـيد الكربـون وآثاره المناخية والبيئية المكلفة وما شـكلته تلـك المتطلبات من رفع لفاتورة الطاقة على الاقتصاد الوطني.

ومن باب الأمثلة نبين وفق دراسات موثقة بأن كل جهاز تسخين مياه بالطاقة الشمسـية يوفر ٥٣٥ ليتراً من المازوت سـنوياً. ولا تزال التجربة الجارية في سـلطنة عمان حالياً محط أنظار الباحثين لأنها تعمل على حصاد مياه الضباب العالقة بالهواء والاستفادة منها في عدد من المشروعات المتعلقة باستدامة الغطاء النباتي والتوازن البيئي ومكافحة التصحر في محافظة ظفار جنوبي البلاد، وتركز عمان في ذلك على الفترة من حزيران إلى أيلول التي تسـود فيها الرياح الموسـمية المصحوبة بالضباب الذي يغطي مسـاحات شاسـعة من سلسـلة جبال ظفار، حيث أقامت لذلك الغرض ثلاث محطات لحصاد الضباب عبر شـبك نايلون بنسـبة تضليل تتراوح بين ٧– ٨٪ وذلـك فـي المناطـق المرتفعة مثل التـلال وقمم الجبـال لعمل الأحـواض ونصب الشـباك في اتجاه مصب الريح فيما يتم شـتل الاشـجار خلال الخريف لتسـتفيد من هطـل الأمطـار، ثـم تروى بمحصول حصـاد مياه الضبـاب في فترة النـدرة، أي بعد توقف هطل الامطار.

كمـا يتبين من هذه الأبحاث أن هناك فرقاً بين الضباب الشـتوي والصيفي لأن

الأول يتميـز بقلـة مياهه لانخفاض الرطوبة فيه، بينما الصيفي تصل نسـبة الرطوبة فيه إلى ٩٠ درجة، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب عندنا خاصة خلال فصل الصيف عندمـا نلاحظ أن الضباب أو ما يعـرف «بالغطيطة» تغطي معظم التلال والوهاد وهي تجربة تسـتحق الدرس والبحث بإمكانية تطبيقها بعد دراسـة الجدوى الاقتصادية لها وكلفتها.

إن مناطقنا السـاحلية يمكن أن تكون أيضاً مصدراً مهماً لنسـتخرج منها طاقة رياح تساعد بسحب المياه الجوفية دون تكلفة تذكر قياساً بما يجري سحبه بواسطة المولدات الكهربائية، وهذه مهام يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص مع مؤسسات البحـث العلمي، علـى أن توضع بتصرف وخدمة المزارعيـن والراغبين لما فيها من فائدة بيئية واقتصادية وهي علامة من علامات الاقتصاد البيئي أو الاقتصاد الأخضر.

وإذا كانـت الـدول المتقدمة قد اعترفـت منذ وضع الاتفاقيـة الإطارية لتغيير المنـاخ فـي قمة الأرض عام ١٩٩٢ بأنها هي المسـبب الأكبر للمشـكلة، وأن عليها أن تخفـف انبعاثاتهـا، لكنها منذ ذلـك الحين لم تفِ بالتزاماتهـا، لذلك يمكن لهذه الدول أن تقدم الدعم والمشـورة لتشـجيع اسـتعمال الطاقة البديلة والاسـتفادة من سـرعة الرياح إذا كانت هذه الدول جادة في السـعي لحل مشـكلة تغيير المناخ وفي التعويض على الدول الأقل نمواً والأقل قدرة على التكيّف مع المتغيرات المناخية.

وإذا كانـت تجربـة الاقتصـاد البيئـي أو الاقتصـاد الأخضـر قـد بـدأت تظهر بوادرهـا فـي أفقر بلد في العالم ومن القطاع الخاص وبمبادرة فردية من البروفسـور محمـد يونـس فـي بنغلادش والحائـز على جائزة نوبل للسـلام عـام ١٩٩٦، حيث موّلت شركته وحدات طاقة شمسية ووفرت مصادر الطاقة النظيفة لأكثر من ٨٠٠٠ منـزل في بنغلادش كل شـهر. فمن هذه التجربة في هذا البلـد الفقير يمكن أيضاً أن نأخذ العبرة والدرس.

وكان لبنان قد التزم بتعهد يلزمه تأمين ٢١٪ من طاقته من مصادر متجددة من الآن وصـولاً للعام ٠٢٠٢، كمـا التزم بالقدرة على تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بحوالـى ٥٣٪ بحلـول العـام ٠٣٠٢، وإن كلفة هـذا الالتزام تبلـغ حوالى ٢١ مليار دولار على فترة ٩١ سنة، علماً بأن وزارة البيئة لم تنجح بعد في الاستفادة من آليات التنمية النظيفة التي أقرت منذ وضع بروتوكول «كيوتو» العام ٩٧٩١.

# تغيير المناخ
# نتيجة طبيعية للتغير الحاصل في نمط الحياة

التغيير المناخـي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض، وتتفاقم مشكلة تغيير المناخ باطـراد مع مـرور الوقت، لكن مـن الممكن تجنـب آثارها بالتعامل مـع المتغيرات الآنيـة بجديـة لجميـع دول العالم الغنية منهـا والنامية أو الفقيرة على وجه السـواء، وكذلـك بالتخطيط الجيد وأخذ مسـبباتها ونتائجها بعين الاعتبار، وما نشـهده اليوم مـن كـوارث طبيعية فـي مختلف أنحاء العالم من ارتفاع شـديد للحرارة في روسـيا أو حرائق الغابات التي تزامنت مع الفيضانات التي اجتاحت باكسـتان والتي خلفت آلاف الضحايا البشـرية وشـردت الملايين، كل ذلك يصنف ببسـاطة ضمن أحداث التغيير المناخي، لكن وسـائل الإعلام لم تأخذ هذا التهديد البيئي على محمل الجد في بداية الأمر لمعالجة هذا الاختلال الخطير للتوازن في الطبيعة والذي تعود أسبابه إلى الدور التخريبي للبشر على ظهر الكوكب.

يودي التغيير المناخي بحياة ١٥٠ ألف شخص سنوياً، وحكم على ٢٠٪ من الأنواع الحية البرية بالانقراض مع حلول العام ٢٠٥٠ لذلك، لا بد من تحرك لكبح سـرعة عواقب التغيير المناخي ولإبعاد التهديد عن الأعداد المتزايدة من البشـر لأنه وحسب دراسة الخبراء، فإن نسبة الأنواع المعرضة للانقراض سترتفع من ٢٠٪ إلى الثلث في حال لم يجر أي تحرك يحد من هذه الظاهرة.

ويشـكل ثاني أوكسـيد الكربون أحد أهـم الغازات التي تسـاهم في مضاعفة هذه الظاهرة أثناء حرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي في مصانع الطاقة والسـيارات

والمصانـع وغيرهـا، إضافة إلى إزالة الغابات بشـكل واسـع كما يشـكل غاز الدفيئة المؤثـر الآخـر (غـاز الميثان) المنبعـث من مـزارع تربية الأبقـار ومطامـر النفايات وأشغال المناجم وأنابيب الغاز.

يحصل التغيير المناخي بسـبب رفع النشاط البشري لنسب غازات الدفيئة في الغـلاف الجـوي الذي بات يحبس المزيـد من الحرارة، فكلمـا اتبعت المجتمعات البشـرية أنمـاط حيـاة أكثر تعقيـداً أو اعتمـاداً علـى الآلات احتاجت إلـى مزيد من الطاقـة، وارتفـاع الطلب على الطاقـة يعني حرق المزيد من الوقـود (النفط ـ الغاز ـ الفحم) وبالتالي رفع نسـب الغازات الحابسـة للحرارة في الغلاف الجوي، وبذلك يساهم البشر في تضخيم قدرة مفعول الدفيئة الطبيعية على حبس الحرارة. ومفعول الدفيئـة المضخـم هـذا هو ما يدعو إلى القلـق، فهو كفيل بأن يرفـع حرارة الكوكب بسرعة لا سابق لها في تاريخ البشرية، كما أن درجات الحرارة المتفاقمة ستؤدي إلى تغييـر أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية المتسـاقطات وأنواعهـا، إضافة إلى أنواع وتوتـر عـدة أحداث مناخية قصوى محتملـة. إن تغيير المناخ بهذه الطريقة يمكن أن يـؤدي إلى عواقب بيئية كخسـارة مخزون مياه الشـرب، وأفضـل الأمثال على ذلك مـا شـهدته موسـكو في ٢٩ تموز الماضي ولخمسـة أيام من ارتفـاع غير مألوف في درجـات الحرارة لـم يسـبق لها مثيل من قبل، كما أن التلـوث الحاد في الهواء نتيجة الحرائق التي شبت في الغابات المجاورة لموسكو أدى إلى تضاعف معدل الوفيات في العاصمة الروسـية، حيث لقي أكثر من ١٥ ألف شـخص حتفهم في موجة الحر هذا الصيف. فحرائق الغابات المنتشـرة التي يصعب السيطرة عليها وانطلاق المزيد من ثاني أوكسـيد الكربـون والاحتباس الحراري هي أن أكثر الأسـباب المؤدية إلى تغيير المناخ، فشدة الحرارة كانت لها آثار مدمرة حيث أتلفت محصول الحبوب في روسـيا وسـيتم فقدان الثلث تقريباً بسـبب الجفاف والحرائق، وهذه الخسارة تكون لهـا تأثيرات سـلبية علـى الصعيد العالمي، لأن روسـيا حالياً هي أكبـر ثالث مصدر للحبـوب في العالـم، ويتوقع بعـض المحللين أن تصل صادراتهـا إلى النصف هذا العـام ما يتسـبب في ارتفاع جنوني لأسـعار القمـح والمنتجات المتعلقـة به كالخبز الذي يعتبر أهم مصدر غذاء في أنحاء كثيرة من العالم.

كما أن الفيضانات التي تشـهدها باكسـتان والتي هي أسوأ من كارثة تسونامي

جنوب شـرق آسـيا، حيث إن القرى التي لم تستعد وضعها الطبيعي بعد زلزال العام ٢٠٠٥ المدمـر قد تم سـحقها تحت سـيول المـاء الجارف بعيـداً والأمطار لا تزال تتدفـق مدمـرة المزيد مـن الأرواح والممتلـكات وتحول دون وصول فـرق الإنقاذ هـذه الوتيـرة، وتيرة التدهـور الخطيرة التي تتعرض لها البيئـة بلغت حدوداً قصوى، بحيث باتت تهدد بانهيار شـامل للاقتصـاد العالمي نتيجة اختلال المناخ لذلك، من البديهـي أن يؤدي أي تغيير في المناخ الشـامل إلى تأثـر الزراعات المحلية وبالتالي تقلـص المخزون الغذائـي وتراجع خصوبة التربة وتفاقـم التعرية، لأن تغيير مواطن النباتـات وازدياد الجفاف وتغيير أنماط المتسـاقطات سـيؤدي إلـى تفاقم التصحر، وتلقائياً سـيزداد بشـكل غير مباشـر اسـتخدام الأسـمدة الكيماوية وبالتالي سيتفاقم التلوث السـام إضافة إلى الآفات والأمراض وارتفاع مسـتوى البحار الذي سـيؤدي إلـى تمـدد كتلة المياه فـي المحيطـات إضافة إلى ذوبـان الكتل الجليديـة الضخمة التـي يتوقـع الخبراء أن يرتفع فيها مسـتوى البحر من ١,٠ إلـى ٥,٠ متر مع حلول منتصف القرن، هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديداً للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتهـا إضافـة إلى موارد المياه العذبة على السـواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه مثل جزر المالديف.

إن العلاقـة بين الظواهـر المناخية وتغيير المناخ واضحة جداً لا غموض فيها وهـذا يتطلب نشـر ثقافـة جديدة ولفت نظر وسـائل الإعلام للعديد من الدراسـات العلمية التي تسـاعد على تكثيف النشـاطات وإظهار أن عدم اسـتقرار المناخ يسبب حالة طقس حادة مما يسـتوجب على البشرية مواجهة هذه الأزمة البيئية الحادة لكن المسؤولية تقع أكبر على الدول الكبرى كونها مسؤولة بشكل أكبر وأعظم عن تغيير المناخ في الدول الفقيرة النامية.

إن اللجـوء إلى الطاقـة البديلة أو الطاقة النظيفة مما يسـتتبع تقليص الاعتماد علـى النفـط كمصـدر أساسـي للطاقـة يشـكل أحـد الحلـول البديلة لحـرق الوقود الأحفـوري كونه المصدر الأساسـي للغازات الدفيئـة المكونة للاحتباس الحراري، كمـا يكمـن الحل بما تقدمه الطبيعة من الخيـارات البديلة من أجل إنتاج الطاقة، مع توخي الترشـيد في استعمال الطاقة، تؤمن موارد الطاقة المتجددة كالشمس والهواء والأمـواج والرياح مصادر فاعلة وموثوقة وتحتـاج البيئة لتوليد الطاقة التي نحتاجها

وبالكميـات التـي نرغبهـا ولن يتطلـب تطبيق هـذه الحلول أي تنازل من البشـر عن أنمـاط حياتهم، بل سـتخولهم الدخول إلـى عصر جديد من الطاقـة يأتي بالازدهار الاقتصادي وفرص العمل والتطور التكنولوجي والحماية البيئية لأن إنتاج الطاقة من الشمس والهواء والرياح هي من ضمن الحلول البديلة التي نسعى إليها.

إن الطاقة الهوائية هي من أكثر مصادر الطاقة المتجددة تطوراً بالاعتماد على تقنية حديثة نظيفة فعالة مسـتدامة وبدون تلوث، فهي قابلة للتعديل، سـهلة التركيب والتشغيل وقادرة على توليد طاقة تفوق ٢٠٠ مرة حاجة العالم اليوم.

وحسـب الدراسات التي تقدم بها الناشـط البيئي حبيب معلوف والتي تطرح العديـد من الإشـكاليات حول تعريف الطاقـة المتجددة وطرق احتسـاب ١٢٪ من مصادر متجددة وحسب التعهد الذي ألزم لبنان نفسه به من الآن ولغاية العام ٢٠٢٠، كما نكشف عن الإمكانات الكبيرة للطاقات المتجددة في لبنان لا سيما:

- الشمس
- الهواء
- والماء

ولعل أبرز ما تكشفه الدراسة هو القدرة المائية الكبيرة في لبنان لتوليد الطاقة والتي كانت تشكل ٧٩٪ من مجمل الطاقة الكهربائية في لبنان في العام ١٩٦٩؟

ثـم يتسـاءل رئيـس حـزب البيئـة حبيب معلـوف، لمـاذا تراجعـت الإنتاجية الكهربائية لمصلحة المعامل الحرارية على الفيول ثم على الديزل؟؟

# التغيرات المناخية والاحتباس الحراري

يتساءل الباحثون الذين يتابعون عن كثب موضوع التغيرات المناخية فيما إذا كان العالم سيستطيع يوماً ما التوصل إلى عمل مشترك بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري، وإذا كانت الغازات المسببة للاحتباس الحراري تعتبر الأساس في موضوع التغيرات المناخية، فإن جميع الدول وضعت هذه الظاهرة في رأس اهتماماتها، وهي تعمل جاهدة لخفض هذه الغازات حيث أدت المفاوضات التي جرت في كوبنهاغن خلال العام الماضي إلى تقارب الدول الغنية والفقيرة أكثر مما كانت عليه، وتعهدت أكثر من ٩٠ دولة من الدول التي تصدّر ٨٣٪ من الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم بالحد من انبعاثاتها نظرياً على الأقل، لكن تعهدات كوبنهاغن حتى وإن تحققت كلها ستؤدي إلى تثبيت الانبعاثات العالمية بحلول ٢٠٢٠، والمهم الآن هو ما سيحدث بعد العام ٢٠٢٠ في حال استطاع العالم تحقيق تخفيضات بنسبة ٥٠٪ على الأقل بحلول منتصف القرن الحالي، وهذه التخفيضات لن تحدث من دون إجراء تخفيضات كبيرة من قبل الدول المتسببة في انبعاثات كبيرة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل، وقد حاول قادة العالم قبل قمة كوبنهاغن استثمار مسارات متوازية بحيث حاول الرئيس الأميركي السابق التوفيق بين الدول ذات الانبعاثات الكثيرة، بينما الرئيس الأميركي الحالي يحاول جاهداً لتوسيع هذه الفكرة بالتعاون مع المنتديات الاقتصادية الكبرى الخاصة بالطاقة والمناخ، إضافة إلى مجموعة الـ ١٧ دولة التي تخطط للاجتماع بشكل منتظم ومجموعة العشرين التي وضعت مسألة التغيير المناخي على مفكرتها،

فعلى سبيل المثال هناك جهود ثنائية قيد المناقشة بشأن تبادل التكنولوجيا بين الصين والولايات المتحدة.

وتتمثل الفكرة الأساسية في إنجاز هدف نهائي وهو الحفاظ على كوكب آمن، وفي حال غياب معاهدات كفيلة بإنجاز ذلك على مستوى التعاون بين الدول، فإن الحل ربما يكمن في تبني استراتجيات وطنية، ولكن ذلك يظل غير مضمون لأن الولايات المتحدة لا تمتلك استراتيجية وطنية، وإلى أن تصنع استراتيجية ما فإنها بالكاد تستطيع إقناع الآخرين، لكن العالم لا يستطيع أن يبقى مكتوف الأيدي بانتظار شبح الفرص ليضع الانبعاثات الغازية تحت السيطرة.

لكن بعض خبراء البيئة رجحوا أن تكون الدول العربية بين الدول الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية، داعين إلى بذل جهود كافية للترويج لاستخدام الطاقة البديلة المتجددة وإلى وضع خارطة ايكولوجية زراعية تحدد المناطق الملائمة لإنتاج المحاصيل والأشجار بالتنسيق مع تصنيف التراكيب المحصولية والدورات الزراعية، وعلى الرغم من احتساب العوامل الاقتصادية فإن الأهداف تعتمد أساساً على اعتبارات تقنية مثل توفر المياه والحاجة إلى دورة محصولية معينة للحفاظ على خصوبة التربة.

وإذا كان لبنان يقع ضمن حزام المناطق التي تكون الموارد المائية شحيحة سواء في وحدة المساحة أو في حصة الفرد السنوية وحيث يكون توزعها الجغرافي غير منتظم وتصعب إدارتها واستثمارها وتصل حصة الفرد إلى ما هو دون ١٠٠٠م٣ وهو خط الفقر المائي مقارنة مع ٧٥٠٠ م٣ عالمياً، ومن المتوقع أن تنخفض هذه الحصة إلى دون ٥٠٠ م٣ عام ٢٠٢٠ نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني من جهة، ولتناقص كميات المياه الواردة إلى الأنهر من الدول المجاورة.

ويزداد النقص في المياه نتيجة الطلب المتزايد على المياه وتكرار موجات الجفاف والنمو السكاني، ويتبخر حوالى ٩٪ من الأمطار التي تهطل سنوياً أو تتسرب إلى المياه الجوفية، وتم تقدير المياه بحوالى ٢٠٪ في جميع الموارد المائية المتاحة. أما في المستقبل القريب سوف تؤدي الآثار السلبية للتغيرات المناخية إلى زيادة الاحتياجات المائية بحوالى ١٠-٢٠٪ للأغراض الزراعية وإلى انخفاض

الإنتاجيـة، لذلـك لا بـد من وضع خطـط للتنمية بهـدف تطوير إدارة مصـادر المياه والحفاظ عليها بمسـتوى التجديد وتنظيم الاسـتثمار لتحسين استخدامها من خلال تطويـر خطـة وطنية شـاملة للاسـتخدام المتكامل للمـوارد المائية المتاحة وحسـن إدارتهـا وتحقيـق اسـتدامتها وزيادة كفاءة الري وتحسـين العوائـد المائية من جميع المصـادر المائية، خاصة مشـاريع الري وتأهيلها لاسـتخدام أسـاليب الري الحديثة وإنهاء حفر الآبار العشـوائية وتنظيم استثمار الآبار الجوفية وحماية المصادر المائية من التلوث.

وكان عقـد فـي مدينة الإسـكندرية في ربيع العـام ٢٠١١ مؤتمر حـول البيئة نقـل عـن مشـاركين فيه قولهـم إن الكويـت والإمـارات العربية المتحـدة وقطر هي أكبـر ثـلاث دول فـي العالم من حيث نصيب الفـرد من الانبعاثات المسـببة لظاهرة الاحتبـاس الحراري، مشـيرين إلى أن اسـتخدام التكنولوجيا الخضـراء في المنطقة على نطاق أكبر سـيقلل من تكاليف الاسـتثمارات. وكان تقريـر للأمم المتحدة عن التنمية البشـرية العربية أشـار إلى أن انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في المنطقة يتزايد بواحد من أسـرع المعدلات في العالم، وارتفع إلى المثلين تقريباً في الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٣، وجدير ذكره أن شـركة مصدر الإماراتية تزمع اسـتثمار ١٥ مليـار دولار فـي مشـروعات الطاقـة المتجـددة، بما فـي ذلك مدينـة خالية من الكربون في أبو ظبي.

لذلك، فإن نظم الإنذار المبكر للجفاف وخطط الطوارئ ونظم الأمن الغذائي ومشاريع تحسين المعيشة وبرامج الري المستدام تشكل خيارات هامة للتكييف مع التغييـرات المناخية في المناطق الجافة وشـبه الجافة، وفي الوقت نفسـه تؤكد على تكاملهـا مع مكونـات الخطط والمشـاريع الوطنية لمكافحة التصحـر وتعزيز حفظ التنوع الحيوي. كما يشار في هذا المجال إلى أن سياسات الاستخدام غير المستدام للمـوارد الطبيعيـة تعد مسـاهماً رئيسـياً فـي تدهور الأراضـي الزراعية وصـولاً إلى التصحـر ويعتبر التصحر نتيجة عدة عوامل تتغير مع مرور الزمن وتختلف من مكان إلى آخر، وتتمثل تلك العوامل غير المباشـرة بالضغط السـكاني والعوامل السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة وأيضـاً التجـارة الدوليـة، وكذلـك العوامـل المباشـرة مثـل أنماط وممارسـات اسـتخدام الأراضي والمنـاخ، وليس غريبـاً أن تكون لفعل

الإنسـان الدور في حدوث التصحر نتيجة الاسـتغلال المفرط للأراضي الذي يؤدي لاسـتنزاف التربـة وإزالـة الغابـات التي لها دور كبير بتماسـك التربـة ووقف زحف التصحر إلى المدن والأراضي الزراعية والرعي الجائر الذي يؤدي لحرمان الأرض من الحشـائش، كما يلعب عامل عدم الاسـتقرار السياسي دوراً سلبياً في تأثيره على الأراضي الزراعية.

ولكن الحلول المتعلقة بمعالجة آثار التصحر لا تبدو معضلة كبيرة عند العودة إلى أصل المشـكلة، ويتطلب ذلك أولاً خلق التوعية لحسـن إدارة الموارد الطبيعية في المناطق المعرضة للتصحر واتباع التكنولوجيا الملائمة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة وتشجيع البحوث العلمية المتعلقة بظاهرة التصحر ومعالجتها، وكذلك حفظ التربة بعدم استنزافها بالتسميد والمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية.

إن التصحّـر عمليـة يصنعهـا الإنسـان بنفسـه، لذلـك يتوجـب الابتعـاد عـن الممارسـات الخاطئـة، مثـل الرعـي الجائـر والمفرط للمواشـي، وقطع الأشـجار، والزراعة الكثيفة واعتماد أساليب الري غير الملائمة.

إن الأراضـي الزراعيـة المهملـة هـي عرضة للتصحّـر، لذلك فإن المشـروع الأخضر عندما يقوم باسـتصلاح أيّ عقار للمزارع، يلزمه التوقيع على تعهد، يتعهد فيه المزارع باسـتثمار الأرض المستصلحة فوراً أو في مهلة لا تتجاوز العامين، وإلاّ فإن المزارع سـيضطر إلى دفع كل الأكلاف التي قام بتسـديدها المشـروع الأخضر عن أرضه.

# التصحّر وتدهور الأراضي

وإذا أردنا أن نحدد أسباب التصحر وتدهور الأراضي في لبنان فيمكن ذكرها على الشكل التالي:

- قطع الاشجار.
- سوء إدارة الاراضي الزراعية والاستعمال السيئ للمبيدات والأسمدة.
- تغيير المناخ.
- حرائق الغابات
- المقالع والكسارات
- التوسع العمراني والزحف الإسمنتي
- عدم استعمال الدورة الزراعية
- الفقر والنزوح البيئي
- ارتفاع اسعار المواد الأولية اللازمة للزراعة مما يعيق ويؤثر في عملية المنافسة.
- وجود العديد من الألغام والقنابل العنقودية التي خلفها العدو الاسرائيلي في اجتياحاته لمنطقة الجنوب والتي تمنع الاقتراب من المساحات والاراضي الملوثة علماً بأن هناك ٣٢٥ ضحية سقطوا بينهم حوالى ٥٠ شهيداً مدنياً وعسكرياً وهذه هي حصيلة الحرب المستمرة علينا من قبل العدو الاسرائيلي التي تستوجب استكمال عملية نزع الالغام والقنابل التي خلفتها إسرائيل في حروبها المتتالية علماً بأن خرائط الألغام والقنابل العنقودية والتي يطالب بها لبنان

منذ الانسحاب الاسرائيلي في أيار ٢٠٠٠ عبر الأمم المتحدة بعد العام ٢٠٠٠ تحتوي على معلومات خاطئة ونتيجة المسح الذي قام به الجيش اللبناني تبين تلوّث ١٥٦كلم٢ من الأراضي اللبنانية بالألغام، زرع بها ٥٥٠٠٠٠ لغم موزعة على ٢٩٨٣ حقل الغام وما يقارب ٤٨ كلم٢ ملوثة بالقنابل العنقودية موزعة على ١٠٥٨ بقعة وقد أمكن تنظيف ٩١ كلم٢ من المساحات الملوثة بالألغام.

جنوب لبنان يأتي في المرتبة الرابعة بعد لاوس والفيتنام وكمبوديا وهي الدول المتضررة والتي تلوثت أراضيها بفعل القنابل العنقودية الذي يحتوي كل صاروخ يرمى على ٦٤٤ قنبلة عنقودية تلقب بالأجراس.

يوجد في مزارع وبساتين جنوب لبنان أكثر من مليون قنبلة عنقودية ألقتها إسرائيل في الأيام الأخيرة من الحرب في صيف العام ٢٠٠٦، وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من أربعة ملايين قنبلة عنقودية غالبيتها صناعية أميركية بقي منها أكثر من مليون قنبلة لم تنفجر.

علماً بأن هناك مساحة لا تقل عن ١٢,٤ كيلومتر مربع من أصل ٣٥ كيلو متر مربع في منطقتي النبطية وصور لم يتم نزع القنابل منها

إن كوارث الطبيعة والاختلال المناخي والاحتباس الحراري تدفع ثمنها شعوب العالم قاطبة وهذا الثمن مرشح للإرتفاع إذا لم تتعاون جميع الدول وتساهم كل حسب قدرتها لمعالجة الآثار البيئية المدمرة الناتجة عن عدم الالتزام بتنفيذ مقررات المؤتمرات والقمم البيئية والايفاء بتسديد الدول الغنية لما عليها ولأن التحذيرات التي يطلقها العلماء والتي لم تجد آذاناً صاغية تنذر بالمزيد من الكوارث البيئية التي يعتبر التصحر عنواناً من أحد عناوينها.

لقد أصبح بإمكان لبنان الاستفادة من المعاهدة التي أبرمت ودخلت حيّز التطبيق والمتعلقة بتحريم استعمال القنابل العنقودية والتي تلزم الدول المصنّعة لها بتقديم المساعدة والعون للدول المتضررة.

# إخفاقات التنمية
# بين سرعة التحول في الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الخدمات والمعلومات

لا يزال الجدل محتدماً حول الأساليب والأنماط الجديدة للتنمية على أسس اقتصادية بحتة، ولأن أي مشروع اقتصادي هو بالضرورة مشروع اجتماعي، ولكن ليس أي مشروع اجتماعي هو مشروع اقتصادي، وما الحديث عن إنشاء مناطق زراعية على غرار المدن الصناعية إلاّ نمط من هذه الأنماط، كونه يحقق هدفين، الأول يتجسد في الحفاظ على الأرض الزراعية، والثاني في إيجاد مناطق تنمية اجتماعية واقتصادية تساهم في إيجاد فرص عمل، وكذلك في توزع السكان وتغيير مناطق الكثافة السكانية.

ويعتبر النزوح المتزايد بسبب انعدام الخدمات والبنى التحتية ومحدودية أو انعدام الاستثمار في الأرياف، ويعتبر التلوث والتدهور البيئي وتراجع الخدمات والنمو السريع للتجمعات العشوائية حول المدن أيضاً من مظاهر الإخفاق في التنمية وكذلك التوزع غير المتوازن للاستثمارات.

كما أن مشكلتي الفقر والتجمعات السكانية العشوائية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الإقليمية، وبالتالي النظر إلى التنمية الإقليمية على أنها الطريقة الفعالة والمدخل الصحيح للتعامل مع هذه التحديات.

وحيث إننا كجزء من هذا العالم نعيش في غمار تحول سريع في الاقتصاد يتحول فيه اقتصادنا من حيث شئنا أم أبينا من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات.

وكانـت المنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون الاقتصـادي والتقني قد بيّنت أن عدد العاملين في أوروبا على الشكل التالي:

| | العام | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٠٠ | ١٩٤٠ | ١٩٩٠ | ٢٠١٠ |
| زراعة | ٧٠ ٪ | ٣٠ ٪ | ٥ ٪ | ٤ ٪ |
| صناعة | ٢٠ ٪ | ٥٠ ٪ | ٢٥ ٪ | ٥ ٪ |
| خدمات | ١٠ ٪ | ٢٠ ٪ | ٧٠ ٪ | ٩١ ٪ |

وإذا كانـت الزراعة تمثـل ١٢,٥٪ من مجمل الإنتاج فـي العام ١٩٦٥، فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٩,٢ ٪ عام ١٩٨٠، ثم إلى ٧ ٪ عام ٢٠٠٨، وصولاً إلى ٦ ٪ عـام ٢٠٠٩، كمـا أن عدد العامليـن في الزراعة انخفض من ٥٠ ٪ عام ١٩٦٥، وصولاً إلى ٢٥ ٪ عام ٢٠٠٩، وهذا يؤكد بأننا لسـنا إلاّ ضمن هذا التحول الحتمي في ظل السـياق المحموم الذي نشـهده اليوم بين دول العالم في الاسـتثمار الأقصى لقدرات أبنائها المعرفية، حيث أصبحت المعرفة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً هـي القاعـدة الأساسـية للثروة لبلوغها مشـارف الاقتصـاد المعرفي الذي يسـتخدم المعرفـة كمادة أوليـة يخلق منها المنافع الاقتصادية، ونحن مجبرون لا مخيرون في خوض هذا السـباق لأنه أمر واقع لا مفّر منه، فمن الحكمة والواجب أن نسـتفيد من التغيرات الحاصلة ونستوعبها ونأخذ بحسبانها ونهمل سيئاتها ونوظف كل ذلك في التعليم الذي يلعب دوراً حاسماً في إعداد القوى البشرية وتنميتها وتأهيلها للانتقال إلـى الاقتصـاد المعرفي الذي أصبـح بمنزلة القدر المحتوم للبشـرية التي نحن جزء صغير منها وينطبق علينا ما ينطبق عليها.

لكـن هـذا بمجملـه لا يعنـي إهمـال الزراعـة، بـل يجـب أن يفهم منـه زيادة الاسـتثمار في الريف والعمل على تنميته بشـكل يخفف من حدة ونزيف النزوح منه

باتجـاه المدن، وتنمية الريف تعني البنـى التحتية ومنها المدارس والجامعات وعدم استنزاف موارد البيئة أو تلويثها، رغم أن العديد من الاقتصاديين يرون أن الاستثمار في الزراعة يكتنفه العديد من الشجون، كونه لا يزال يأخذ صفة المشروعات النمطية كتربيـة الأبقـار والمواشـي والدواجـن وإنتاج الحليب ومشـتقاته، وهـو ما يعترض البعض على تسميته بالاستثمار الزراعي بكونه يأخذ صفة التصنيع.

وإذا كانت التحديات التي تواجهنا في إطار السياسات والخطط التنموية التي تصنعها الدولة وتشـرف على تنفيذها هي عديدة ومتشـعبة، فـإن ارتفاع معدل النمو السكاني يأتي في مقدمتها، وبالعودة إلى التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNIP يونيب)، يشـير إلى تحديات أخرى لا تقل أهمية عن تحدي النمو السـكاني ينبغي على الحكومات والمجتمعات العربية مواجهتها، لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية.

فـي السـابق، وحتى لفترة قريبة جـداً، كانت فكرة التنمية والتنمية المسـتدامة في العالم تعتمد على مبدأ اسـتثمار واسـتغلال الموارد الطبيعية المتاحة، إلى جانب اسـتثمار الطاقات البشـرية وتوجيهها ما أمكن لتحقيق رفاه الإنسان، أما اليوم فهناك من يشـكك بهذه الآلية أو السياسـة، وينّبـه إلى ضرورة تصحيحهـا، ويدعو للتوازن والتعقـل في اسـتغلال الطبيعـة، وبالتالي يدعو لإعـادة إنتاج المفاهيـم المتعلقة في اسـتغلال الطبيعة، وبالتالي يدعو لإعادة إنتـاج المفاهيم المتعلقة بالتنمية، خصوصاً بعـد اكتشـاف الأخطاء البشـرية المرتكبـة التي أدت إلـى تدهور النظـم البيئية وإلى تعميـق المشـكلات البيئيـة التي راحت بدورها تترك آثاراً سـلبية وربمـا كارثية على الاقتصاديات الوطنية كما على أنماط المعيشة ومستوياتها.

فالإفراط في استغلال الموارد الطبيعية جعل البيئة تصبح عبئاً على الاقتصاد، وأظهر الارتباط العضوي الوثيق بين التنمية والبيئة بعناصرهما المتعددة والمترابطة، كمـا أظهـر على نحو شـديد الوضـوح حقيقة أن عمليـة التنمية ينبغـي أن تنطلق من قاعـدة العمـل لتحقيـق ما يمكن تحقيقه دون الإسـاءة إلى الطبيعة، بـل إن هناك من يعرف التنمية المستدامة الناجحة بأنها العملية التي تمضي لتحقيق أهدافها، لكنها في الوقت ذاته تسـعى لحماية الموارد الطبيعية، وإلاّ فلن تكون مسـتدامة، وعندما يصل اسـتغلال الإنسـان للموارد الطبيعية تحت عنـوان: التنمية إلى حدود الإسـاءة للبيئة

والطبيعة بما يجعل مشـكلاتها تتعمق، وربما يجعلها تسـير بتسارع كبير إلى التدهور تفقـد العمليـة التنموية جزءاً مما تنطوي عليه من غايات نبيلة وأهداف اقتصادية لأن هذا التدهور وتلك المشـكلات لها تكلفتها الاقتصادية المباشرة، فضلاً عن تكلفتها الباهظـة غيـر المنظورة (كالاحتبـاس الحراري وتغييـر المناخ والجفـاف والتصحر وشـح المياه...)، وإن التكلفة الاقتصادية المباشرة للتدهور البيئي في الدول العربية التـي قدرها تقرير «يونيب» الأممي بنحـو ٤,٢-٨,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي وتوقعاته بأن يسـاهم ارتفاع معدل النمو السكاني وتطور أنماط الإنتاج والاستهلاك وتحسن مستوى المعيشة في زيادة معدل طرح النفايات الصلبة لترتفع من ٢٥ مليون طـن عـام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠ مليون طن بحلول العـام ٢٠٢٠. إن هذه الأرقام وغيرها ممـا ورد فـي التقرير تضع مجتمعاتنـا وحكوماتنا أمام تحديات جديـدة ينبغي التنبه إليها من الآن سـعياً لتحسـين أدائنا البيئي واسـتغلالنا للموارد الطبيعية، وربما يأتي في المقدمة منها المياه والطاقة لأنهما الأعلى تكلفة تطبيقاً للقاعدة الاقتصادية التي تقـول إن صافي الوفـرة من الموارد الطبيعيـة والبيئية هو المقيـاس الحقيقي لمعدل وفرة الاقتصاد.

وإذا كان تقلص حجم العاملين في القطاع الزراعي أمر حتمي، فإنه ليس بهذه الطريقـة وهجرة الريـف إلى المدينة أصبحت حتمية، ولكـن يمكن أن تكون المدن هـي قرى تنمـو أو مدن صغيرة تتطور وتطور قسـم من الزراعة إلى مسـاحات كبيرة تستغل رأسمالياً أيضاً فيه نوع من الحتمية ولكن يمكن أن يكون ذلك عبر تعاونيات تطور صناعتها الغذائية.

ولكن ليس هناك أي حتمية في ترك المزارعين إلى مصيرهم في قراهم أو في عشـوائيات المدن، وليـس هناك أي حتمية في عدم دعم الزراعات المعيشـية (التبغ والقمح) وترك القرى إلى مصيرها ولا في خيار ألا تنمّى المناطق التي يعيشون فيها والمدن القريبة منها.

# حتى لا تكون التنمية على حساب البيئة
# لا بد من بيئة نظيفة من أجل غذاء سليم

تواجـه البيئة تحديـات جمّة، من هذه التحديات ما يعتبر نتيجة طبيعية للتطور الاقتصـادي والصناعي، ومنها ما هو بمثابـة تعديات تطاول الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الخضراء وترشيد استعمال المياه وخلق ثقافة بيئية لتوعية الجيل للاهتمام بالتغييرات المناخية (الجفاف والنقص في الأمطار) بهدف إشراك المجتمع المدني المحلي في إيجاد الحلول وفي الطرق السليمة للتخلص من النفايات بالطرق الآمنة.

وإذا كان التخطيـط والتنظيـم العمرانـي يعطـي شـكلاً حضاريـاً لأي تجمـع سـكاني، فـإن هذا الأمـر يتزايد الاهتمام به لأسـباب متعـددة وكثيرة، منها المسـألة البيئية والصحية والنواحي الجمالية، ومما لا شـك فيه أنه في المدن الرئيسـية تأخذ هذه الناحية أبعاداً كثيرة وأهمها المراعاة في التوسـعات العمرانية وشـق الطرق على أن تتناسـب وواقـع هذه المـدن ومحاولة الاسـتفادة من جميع المسـاحات انعكس بالمحصلة شكلاً حضارياً وبيئياً وصحياً.

والملاحـظ أن معظـم هـذه التوسـعات لا تعطـي مسـاحة واسـعة للخضـرة والأشـجار والحدائق، ما يجعلنا أمام كتل إسـمنتية ضخمة، ونحن نعلم مدى فائدة الأشـجار والخضـرة حـول وبجوار الأبنيـة كونها تشـكل «مصافـي» طبيعية تخفف مـن معـدلات التلـوث وكم أصبحت قليلـة ونـادرة التجمعات السـكانية التي تأخذ بالحسابات هذه النواحي.

والذي يجعلنا نتحدث عن ندرة المساحات الخضراء في المدن هو معدلات التلـوث التـي بدأت تـزداد وتنذر بمخاطر كثيرة لها انعكاسـات مباشـرة على صحة

الإنسان، وهذا الأمر بحاجة إلى معالجات بعضها سريع وبعضها على المدى البعيد وبعدما قرأنا أن بيروت هي أقل مدن العالم اخضراراً، فعلى المدى القريب لا بد من الحد من ارتفاع معدلات التلوث عن طريق وسائل النقل المعتمدة بالتشدد في أمور السماح بسيرها وضرورة صيانتها أو التخلص من السيارات والآليات المستهلكة.

والأمر الآخر هو التأكد والمتابعة عند إجراء المعاينات الدورية لوضع «المصافي» المناسبة للمعامل في جوار المدن والعاصمة، ومعمل كهرباء الذوق خير شاهد على ذلك، عدا عن المعامل التي ينبعث منها غازات أو دخان أو غبار يؤثر على البيئة (معامل الإسمنت) وعلى المدى البعيد لا بد من التشدد والمراقبة الصارمة على الآليات والمركبات التي يتم استيرادها لتكون صديقة للبيئة، إضافة إلى المعامل التي يتم استحداثها على أن تؤخذ النواحي البيئية بالحسبان لوضعها خارج المدن وبعيدة عن التجمعات السكانية أو ضبط معدلات التلوث في المنشآت الموجودة على أرض الواقع.

إن هذا الأمر يتطلب أن تتضافر الجهود وتوضع الآليات المناسبة والملائمة للوصول وبشكل عملي لخفض نسب التلوث وبالتدرج، ولا بد من التوعية المستمرة والدائمة عبر جميع الوسائل وإيجاد الأدوات المناسبة للحد من انتشار السكن العشوائي الذي يفتقر إلى أدنى الحدود التنظيمية والبيئية والصحية، عدا عن النواحي الجمالية التي تشوه منظر المدن، إضافة إلى عدم قدرتها على تحمل أي نوع من أنواع الكوارث الطبيعية.

وإذا كان الحديث قد كثر في الآونة الأخيرة عن معوقات التنمية التي تشكل الجدار العازل لتحقيقها، فإن الوعي يأتي في أولى درجات الحل لفهم تلك المعوقات كون التنمية لا تأتي ولا تحدث بشكل تلقائي، وإنما تهدف إلى تغيير الواقع القائم من خلال تغيير هياكل الإنتاج التي تنعكس على بنية المجتمع لإحداث تغييرات فيه، ولا يمكن لعملية التنمية أن تحقق أي نجاحات ما لم تسهم كل فعاليات المجتمع فيها، لأن الاعتماد على موارد الدولة وحدها في زيادة الإنتاج وإحداث التنمية يعني المزيد من الانتظار لمزيد من القلق الاقتصادي، حيث يصعب في ظل كل ما تنادي به من إنهاء للاحتكار أن يكون هناك من ينادي بوحدانية (احتكار) أعباء التنمية على الدولة ومؤسساتها فقط، ولأن التنمية تحتاج إلى اغلاق نوافذ الفساد حتى تلك التي

تستند إلى قرارات تنفيذية ومحاسبة كل من يثبت أنه كان سبباً في تضييع فرصة نمو في أي قطاع من القطاعات.

إن التشجيع لإيجاد سلوكيات تتفهم الواقع البيئي يكون عبر تشكيل جمعيات أهليـة تعنى بهذه المسـائل من خلال متطوعين، إضافة إلـى دور البلديات في تنظيم حملات نظافة لتنظيف الأراضي من المواد البلاستيكية بالتعاون مع الأهالي وشرح الأضـرار الناجمـة عن ذلـك عبر المحاضـرات والنـدوات التي تسـلط الضوء على مخاطر وجود هذه المواد ومدى خطورتها عندما تتحلل مع التربة.

لذلك، لا بد من إيجاد الآليات المناسبة والنظر بها طبقاً للواقع وصولاً للحد مـن التدهـور البيئي عبـر البرامج والنـدوات والمحاضرات التخصصية التي تسـلط الضوء للمحافظة على البيئة، وأن تأخذ شكلاً تصاعدياً وتهدف إلى إيجاد سلوكيات إن كان على صعيد الفرد أو المجتمع.

إذاً، الحديـث عـن التنمية يعنـي الوصول بالمجتمع إلـى درجة ملائمة من التطـور وتعميـق إنسـانيته لكنهـا لا تقـوم إلاّ بالبشـر أنفسـهم الذيـن بمجموعهم يمثلـون أفـراد المجتمـع وهم أهم وسـائل تحقيقها، ونظراً إلـى أن التنمية تهدف إلى حشد الطاقات البشرية دون تمييز بين النساء والرجال يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها التنموي أساسـياً في هذه العملية، لكون النساء يشكلن نصف المجتمع، وبالتالـي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يسـهمن في العملية التنموية على قدم المسـاواة مع الرجال، بل وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمـدى تقدم النسـاء وقدرتهن على المشـاركة في جميع أنـواع التنمية الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة وغيرهـا مـن المجالات الأخـرى، لأن أصل الإنسـانية الرجل والمرأة، والمرأة مثل الرجل تماماً تحمل نصيبها من المسـؤولية لا بالتبعية للرجل.

ويبقى السؤال الملحّ: ألم يكن من الأنجع أن تنفق الدولة على تنمية المناطق الريفية الفقيرة في عكار وجرود الضنية وتحسين ظروف المعيشة في بلداتها وقراها بدل أن نتخبط اليوم في حل مشـكلات مدينة طرابلس المكتظة بالسـكان، والسـؤال نفسه يصحّ عن مناطق ريفية ومدن أخرى كصيدا وصور والنبطية.

# دور المرأة في التنمية
# وحقوقها في المساواة والحياة

تحتفل دول العالم في الثامن من آذار من كل عام بيوم المرأة العالمي إجلالاً وتقديراً وعرفاناً بما تقدمه المرأة.

ويعـود الاحتفـال بهـذا اليوم لأحـداث تاريخية جرت في العـام ١٨٥٧ حين قامـت مجموعـة مـن عاملات معمل نسيج في مدينـة نيويورك الأميركيـة بإضراب مطالبـات بتحسـين ظـروف العمل، وفي ٢٨ شـباط مـن العـام ١٩٠٩ قامت بعض الناشـطات بتنظيم تظاهرة مطالبات بالحق في التصويت، وأطلق على هذه التظاهرة اسـم يـوم المـرأة العالمـي، واحتفلت الولايـات المتحـدة الأميركية بهذه المناسـبة واعتمدتها مناسـبة سنوية منذ ذلك التاريخ، وبعدها عُقد في العاصمة الدانمركية في العـام ١٩١٠ المؤتمـر النسـائي العالمي، فقامت إحدى رائدات النسـاء وطلبت من ألمانيا أن تحذو حذو الولايات المتحدة الأميركية بتخصيص يوم للمرأة في كل دول العالـم، بعـد المؤتمر بعام، أي عام ١٩١١، تـم الاحتفال في معظم دول العالم بيوم المـرأة، بعـد ذلك في عام ١٩٧٥ تبنـت الجمعية العامة للأمم المتحـدة قراراً يدعو العالم إلى اعتماد يوم الثامن من آذار يوماً عالمياً للمرأة.

وعلى رغم تقدم وتطور المجتمعات لا تزال شـرائح واسـعة من قطاع النساء تعانـي مـن التمييز وحتى الاضطهـاد والقتل وحتى الـوأد. واذا كانت المرأة تشـغل مكانة اجتماعية معينة ويتوقع منها القيام بمجموعة من أنماط السـلوكية تمثل الدور المطلـوب، فإن للمـرأة المعيار كمرأة وزوجة وأم يبقى هو الـدور الذي يتوقعه منها المجتمـع وينتظرهـا القيام به يتفـق اتفاقاً كبيراً مع دورها الفعلـي إن لم يتطابق معه،

وتلعب المرأة أدواراً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لا يقل أحدها أهمية عن الأخر، فممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات والترشح للمجالس النيابية هو واجب ومهم مثل المشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون.

وحين ننظر إلى الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية، لا بد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري وتجزئة الدور في هذا الفصل إلى عدة أدوار هو بغرض التوضيح وتفسير إلى أي مدى تستطيع المرأة أن تشارك وتساهم بفعالية في التنمية، وما العوامل التي تؤثر في معدلات إسهام المرأة في التنمية في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت على هذه المجتمعات؟ وما العوامل التي تواجه المرأة للقيام بهذه الأدوار وتعوق اندماجها والتزامها بالمشاركة الحضارية الكاملة في صناعة الحياة بكل أبعادها بدءاً من حقها الطبيعي في حرية الحركة والانتقال إلى ذروة التأثير في صنع القرار والإسهام في تحديد المسار.

وإذا كانت المرأة لا تزال تطالب بحقوقها وبمساواتها بالرجل وهي لا تزال تكافح لنيل حقوقها الإنسانية ككائن فاعل في محيطه ومجتمعه، غير أن هذا الكفاح لم يكلل بالنجاح في الكثير من دول العالم، وعليه، فقد أشارت إحصاءات تتعلق بقسم كبير من النساء في بريطانيا ومختلف أنحاء العالم إلى أن المكاسب التي حققتها المرأة منذ مئة عام قد تعثرت، أو أنها تراجعت، وقالت صحيفة ذي اندبندنت أون صنداي في تقريرها بمناسبة يوم المرأة العالمي: إن ١٩,٢٪ فقط من أعضاء مجلس العموم البريطاني هم من النساء، بحيث يجعل المملكة المتحدة في الترتيب ٦٩ في العالم من حيث حصة النساء في البرلمان، أي بعد أفغانستان والإمارات وباكستان.

وحسب تقرير فاوسيت فإن النساء قد يحتجن إلى مائتي عام لتحقيق المساواة في البرلمان البريطاني إذا ما استمر التقدم على المستوى الراهن، غير أن ذي اندبندنت أون صنداي أقرت بأن التحديات التي تواجه المرأة في بريطانيا لا تبدو على قدر كبير من الأهمية مقارنة بتلك التي تواجهها النساء في مختلف أنحاء العالم مثل الفقر المدقع وقمع الأنظمة وكره النساء الممنهج.

أما السيدة فوبي اسيو وهي إحدى المدافعات عن حقوق المرأة في كينيا وتشغل الآن منصب سفيرة النوايا الحسنة لدى صندوق التنمية بالأمم المتحدة، فإنها ترى بأن النساء ما زلن أكثر عرضة من الرجال للجوع بسبب التمييز الممنهج، لكنها تضيف بأنه من غير المقبول أن تكون أغلبية الفقراء من النساء رغم أنهن وراء إنتاج أغلبية الغذاء في العالم.

وكان التقرير التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي نشر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة قد أشار إلى أن مشكلة البنات الناقصات بسبب إجهاض الأجنة الإناث تتعاظم، مشيراً إلى ولادة ١٩٩ ذكراً مقابل ١٠٠ أنثى فقط في شرق آسيا. وتشير إحصائية أخرى إلى وجود ٨٥ مليون امرأة ناقصة من أصل ١٠٠ مليون في الصين والهند لوحدهما، ويعتقد بأنهن توفين بسبب التمييز بين الجنسين في العناية الصحية أو الغذائية أو لمجرد الإهمال.

من جهتها تؤكد منظمة العمل الدولية إلى أن الهوّة لا تزال قائمة بشكل ملحوظ بين الرجال والنساء في مجال فرص العمل ونوعية الاستخدام، رغم مؤشرات التقدم الحاصلة في إطار المساواة بين الجنسين خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة، لكن منظمة العفو الدولية أكدت أن الدانمارك والنروج وفنلندا والسويد التي تتصدر دول العالم في مجال المساواة بين الرجال والنساء لا تملك تشريعات قوية لمحاربة العنف الجنسي. أما منسقة شبكة «نساء من أجل النساء» في المغرب نزهة العلوي فإنها ترى بأن نسبة الأمّية ما زالت مرتفعة بين المغربيات، خاصة في البوادي رغم الإنجازات التي حققها المغرب لصالح نسائه وأهمها في العام ٢٠٠٩ وذلك بوصول أكثر من ٣٠٠٠ امرأة للمجالس المحلية المنتخبة، إضافة إلى صدور مجموعة من التشريعات والمكتسبات لصالح النساء والتي يجب استكمالها بقوانين الحماية من العنف ومحاربة الاتجار بالنساء.

# البطالة وهجرة الأدمغة:
# حائلان دون التنمية العربية

قـدّر تقريـر صادر عـن جامعة الدول العربية نسـب البطالة في الـدول العربية ما بين ١٥-٢٠٪، وبالمقارنة مع وسـطي نسـبة البطالة في العالم لعام ٢٠٠٣ البالغ ٦,٢٪ نجد أن النسبة في الوطن العربي هي ١٢,٢٪.

وفـي تقرير آخر لمنظمة العمل العربية، نجـد أن البطالة العربية تتزايد بمعدل ٣٪ سـنوياً، وتنبـأ التقريـر بأن يصل عدد العاطليـن عن العمل في البـلاد العربية في نهايـة العـام ٢٠١٠ إلى ٢٥ مليون عاطل عن العمل، وأن يصل إلى ١٠٠ مليون عام ٢٠٢٥، وتزداد خطورة هذه المشـكلة عندما ندخل في اعتبارنا أن ٦٠ ٪ من سـكان الدول العربية هم دون الخامسة والعشرين.

ويبلغ عدد الشـبان العاطلين عن العمل حالياً ١٢,٥ مليون شخص، أي اكثر مـن ١٤٪ مـن القوة العربية العاملة التي تبلغ ٩٨ مليون شـخص، ويرجح المراقبون أسـباب البطالة إلى أمور عدة منها سـوء التخطيط وعدم ربط المؤسسـات التعليمية والتدريبية بمتطلبات السوق، إضافة إلى عدمٍ وجود قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحـة ولعـدد العاطلين عن العمل فعلاً، الأمر الذي يؤدي إلى غموض سـوق العمـل، ناهيك عن تفشـي العمالة الأجنبية في بعض البلدان العربية ولا سـيما دول الخليـج والتـي وصلت إلى حدود ١٨ مليوناً، يضاف إلـى ذلك عمالة الأطفال التي مـا زالـت تفضّل على غيرها لقبولها بأدنى الأجور والتي ما زالت موجودة في معظم دول العالـم بمـا فيهـا البلـدان العربية، وللتدليل علـى ذلك يكفي القول إن مشـكلة البطالة تسببت بخسارة في الناتج الإجمالي العربي وصلت إلى ٥,٢٪، أي ما يعادل

١١٥ مليار دولار. وقد أدرك المحللون والمراقبون تلك المشكلة فوصفوا الحلول والمقترحات ونادوا بضرورة تضافر الجهود العربية من خلال فتح سوق عربية حرة مشتركة وإلغاء الحواجز على التجارة والاستغناء عن العمالة الأجنبية وتعويضها بالعمالة العربية والاستغناء عن عمالة الأطفال ومشاركة المرأة بالعمل إلى جانب الرجل والتعاون في إطار الموارد البشرية من خلال دمج الإطارات العربية وتبادل المعلومات وتأهيل الموارد البشرية وإصلاح التعليم والاستفادة القصوى من الخبرات والأدمغة العربية وفتح المجالات أمام تفوقها ونبوغها وربط الجامعة بالواقع، إضافة إلى الإصلاحات السياسية ودعم الاستقرار السياسي والعمل على رفع وتيرة معدل النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان العربية في قطاع التعليم خصوصاً ازدياد معدل التحاق النساء بالتعليم العالي، لا يزال الشباب من رجال ونساء يواجهون نقصاً في فرص العمل، مما يعني تفاوتاً بين تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري. ففي المنطقة أعداد كبيرة من المواهب تتطلع إلى عمل لائق، ولكن المنطقة لم تستطع الاستفادة منها بل واصلت الاعتماد على الأيدي العاملة العابرة مع ما يحدثه ذلك من تسرب للموارد من الدورة الاقتصادية مع التحويلات المالية التي يجريها المغتربون.

أما في البلدان والمناطق التي تعاني اضطرابات أمنية وعدم استقرار، فقد أسهم الوضع الأمني في إطالة الأزمة الإنسانية وفي إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، كما أن استمرار الصراع ووجود الاحتلال في فلسطين والعراق أدى إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وحرمانهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والعلمية المنتجة. وما زاد تعقيد الأمور هو أن السياسات الاجتماعية الوطنية لم تتوصل إلى تحقيق مستوى معيشي لائق لكل فرد، بصرف النظر عن مسألة الأمن البشري. وللتدليل على هجرة الكفاءات العربية لا بد من الإشارة إلى عاملين أساسيين هما العامل الطارد والعامل الجاذب، فالعامل الطارد يتمثل في ضعف الدخل وفرص العمل والأوضاع الأمنية غير المؤاتية عند البعض التي تؤدي إلى البطالة التي تصل إلى حدود ١٥٪، وأكثر من ذلك بين الشباب وضعف البحث العلمي ٠,٣٪ من الدخل الوطني مقابل ٢٪ في كوريا. أما العامل الجاذب يتمثل

فـي الحاجـة العاليـة للمهـارات حيث تضاعف خلال ٥ سـنوات عددهـم من ١,٩ ملايين إلى ١٩,٧ مليوناً عام ٢٠٠٠ وتنامي المؤسسات المدنية والحوافز العالية.

يبلـغ العجز في الفنييـن في مجال تكنولوجيا المعلومات ٨٥٠ ألف فني في أميركا، و٢ مليون في أوروبا، ويسـاهم العرب بـ١,١٪ من الكتب المنتجة عالمياً رغم كونهم يمثلون ٥,٥٪ من سكان العالم، ويبلغ متوسط عدد الكتب المترجمة أقـل مـن واحد لكل مليـون عربي، مقابـل ٩٢٠ كتاباً لكل مليون إسـباني، ويوجد ١٦٠٠ باحـث مغاربي فـي مركز البحوث العلمية CNRS في فرنسـا، مقابل ١٢٠ منظمة وشـبكة للكفاءات العربية في فرنسـا فقط، وتضم جمعيـة الكفاءات العربية الأميركيـة حوالـى ٥٠٠ متخصص ، كما تضم جمعية الأطباء من أصل مغاربي في فرنسـا ٦٠٠٠ طبيب، منهم ٥٠٠٠ طبيب مقيم في فرنسـا، وهناك ٤٣ ألف طبيب عربـي المولـد يعملـون فـي دول OECD، أي مـا يعـادل كل الأطبـاء في ٩ دول عربيـة. أما مجموع الأطباء العرب فـي المغتربات فهو ١٨٪ مقابل ٧,٩٪ للأطباء الهنـود و٠,٩٪ للأطباء الصينيين، وترتفع هذه النسـبة إلى ٢١٪ في تونس و٢٣٪ في الجزائر و٢٨٪ في المغرب و٣٣٪ في لبنان، وهناك طبيب واحد عربي من كل عشـر أطباء في فرنسـا ، علماً بأن ٨ دول عربية تشكو من نقص فادح في الكفاءات الصحية.

ويحتـل لبنـان المرتبة الثانية بعد مصر لجهة ما يسـمى «هجـرة الأدمغة»، أي الأعـداد الكبيـرة الباحثين الذين يهاجرون بحثاً عن أوضـاع أفضل لإعداد بحوثهم، على سـبيل المثال، ويظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن هناك ١٢٥٠٠ باحث مصـري و١١٥٠٠ باحـث لبناني يعملون في الولايات المتحـدة عام ٢٠٠٠، ويبين أسـتاذ الهندسـة الكيمائيـة في جامعة القاهـرة د. أحمد جابر أن معـدل الإنفاق على الأبحـاث العلميـة بنسـبة مئويـة مـن الناتـج المحلي الإجمالـي منخفض إلـى أبعد الحـدود فـي المنطقة العربية، أي نحو ٠,٢٪ بينمـا المعدل العالمي هو ١,٤٪. أما في إسرائيل فهو ٣,٨٪

انطلاقـاً من هذه المعطيات وتأسيسـاً على ما سـبق، نـرى أنه لا بد من العودة إلـى كتـاب للباحث منير العكش بعنـون «أميركا والإبـادات الجماعية» الذي يجعل كل قارىء له يأسـف على الوقت الذي مرّ ولـم يقرأ فيه هذا الكتاب من قبل، والذي

ينبغي أن يكون أيقونة يحملها كل عربي، عسى يرى فيه بعض الحقيقة ويستفيق من كبوة طال أمدها.

هجـرة الأدمغـة العربية حقيقـة نتحدث عنها، والأنظمة هي المسـؤول الأول والاهتمـام بالهجـرة وآثارها علـى البلدان المصدرة تركز من منظور التنمية البشـرية وليـس مـن منظور التحويلات ودورها التنموي، ففي الوقت الذي تكرسّ فيه الدول الناميـة معظـم قدراتها لبناء كوادرها وعقولها الوطنية، نرى الهجرة التي تفقدها تلك الكـوادر وتتركهـا في نزيـف تنعكس آثاره علـى صحة المجتمع ونمـوه الاقتصادي وتنميته.

وحسـب التقريـر الوطني للسـكان، يتبين وجود ٢١٤ مليون شـخص مهاجر مـن مختلـف دول العالم، منهم حوالـى ٣٧٪ هاجروا من الـدول النامية إلى الدول المتقدمة، و٤٠٪ هجرة بين دول ذات مستويات متماثلة، و٣٪ فقط مهاجرون للدول النامية، ومع ذلك فقد سجلت الهجرة الدولية تباطؤاً واضحاً خلال السنوات الماضية مقارنة بحجم الهجرة أوائل القرن الماضي أو القرن التاسـع عشر، والمؤشرات تدل إلى أن أكبر الدول المصنفة عالية الدخل سـتفقد نحو ٢١٦ مليون فرصة عمل حتى عـام ٢٠٥٠، والاتحاد الأوروبي سيسـجل خسـارة ٦٦ مليون عامل يشـكلون نحو ٣٣,٥٪ من قوة العمل لديه.

# مشكلة البطالة وآثارها السلبية

تعتبر مشكلة البطالة من أهم العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، وتتجلى هذه المشكلة بتعطيل إنتاجية عدد كبير من الأفراد عن العمل ما سينتج عن هذه المشكلة آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلا أن المشكلة الأهم في هذا الجانب تتعلق ببطالة الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وضياع طاقاتهم دون الاستفادة منها لمجتمع يكون بأمسّ الحاجة لها، لكون نسب البطالة بين الشباب مرتفعة في لبنان مقارنة مع فئات المجتمع الأخرى، وخير مثال على ذلك أعداد الشباب المتقدمين لوظائف إدارية أو أمنية، هذا العدد الذي يصل إلى بعض عشرات من الألوف بينما العدد المطلوب لا يتجاز المئات، وهذا ما يدفع بالعدد الكبير للوقوف على أبواب السفارات طمعاً بالحصول على سمة دخول إلى أي بلد قد يجدون فيه الملجأ والملاذ. قد تكون الأزمة المالية الاقتصادية التي ضربت أسواق العالم قد أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول وأخرجت مئات الآلاف من سوق العمل، وتسببت بمشكلة اقتصادية اجتماعية واسعة النطاق في معظم بلدان العالم ومنها لبنان، وإن كان هذا التأثير في حدود بسيطة إلا أن ذلك يظهر في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تظهر نسبة البطالة بين صفوف الشباب الوافدين إلى سوق العمل والتي هي في حالة تجدد مستمرة مقابل حالة بطء شديدة في تأمين فرص عمل لها تخفف من حدة تأثيرها السلبي المتزايد على الاقتصاد الوطني والتي تظهر آثارها جليّة في تزايد أعداد الشباب الطالبين للهجرة بعد أن تكون أبواب العمل قد سدّت في وجوههم، سواء كان ذلك عبر القطاع الخاص أم عبر القطاع العام.

فالقطاع الخاص يطالب بمزيد من التسهيلات والتخلص من الروتين وبعض الإزعاجات الإدارية في مفاصل ومؤسسات مختلفة ليستطيع تحقيق انطلاقة قوية في استثماراته وتنويعها، وخاصة الاستثمارات المدرّة لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ومنها القطاع السياحي الذي يستقطب الاستثمارات أكثر من سواه والتي يبلغ حجمها الأكبر ضمن هذا القطاع.

أما القطاع الزراعي الذي يفترض أن يعطي حيّزاً أكبر واستثمارات أهم، فهو لا يزال دون الاهتمام ودون المستوى، خاصة إذا علمنا أن حجم الاستثمار في هذا القطاع لا يتجاوز ١٪، وأن حجم القرض في هذا القطاع يختلف كثيراً عن حجم القرض في قطاعات أخرى، من هنا، فإننا نطالب أن تعطى الأولوية لهذا القطاع لأنه يوفر فرص عمل كثيرة وخاصة لمحدودي التعليم الذين لا يستوعبهم سوق العمل السياحي أو الخدمي أو الصناعي أو التجاري.

فرصة العمل هذه لا تعني إنتاجية فقط بل تعني، وهي الأهم، فرصة حياة لشباب قادم إلى تكوين أسرة وإعالتها بشكل صحيح بدل أن ينجر إلى أمور لا تحمد عقباها، وهذا ما يؤسس إلى حالات من التذمر الاجتماعي في محيط المدن وداخلها، وهذا أيضاً ما يشكل من أحزمة البؤس مصدر قلق اجتماعي وسياسي ينذر بوجود قنابل موقوتة يمكن استخدامها عند أي اضطراب أمني أو سياسي.

إن هذه المسألة تحتاج إلى تكاتف القطاع العام مع الخاص، وإلى عمل أهلي هدفه تأمين فرص عمل للباحثين عنها، هذا العمل يتجلى بتوجيه الشباب وطلاب العلم نحو الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل بدل التوجه نحو قطاعات أصبحت متخمة ومشبعة بأعداد لا تجد فرصاً لعملها بعد مسيرة علم واختصاص، وبعد أن يكون قد ضاع ما ضاع على هذا الطريق دون الوصول إلى المبتغى.

إن مكاتب الدروس عليها أن تزوّد الشباب بحصيلة ما لديها من أبحاث ودراسات تشكل منارة وهداية لهؤلاء الشباب، توجههم نحو المستقبل وتحول بينهم وبين الضياع الذين سيقعون فيه في حال توجههم نحو اختصاصات عشوائية دون العودة إلى ما يحتاجه المجتمع وسوق العمل المحيط بهم، هذا إضافة إلى أن تدهور الموارد الطبيعية في الأرياف هو من الأسباب بل هو من أهم الأسباب

المؤدية لانتشار البطالة والفقر، حيث يعد استنزاف أو تلوث الموارد المائية أو تدهور الأراضي أو نفوق الحيوانات من المخاطر الكبيرة التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية ومستوى الدخل، وبالتالي، غالباً ما تؤدي إلى زيادة انتشار الفقر والبطالة في صفوف القادرين على العمل، وما الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان إلا وجهاً من أوجه هذا التدهور المريع الذي دفع بأعداد كبيرة من المواطنين إلى هجرة قسرية وبطالة غير محدودة.

في التقرير الذي وضعته منظمة العمل العربية لإحصائيات العمل في الدول العربية يتبين أن نسبة البطالة هي أدناها في الكويت ٣٣, ١٪، وأعلاها في السعودية ٤, ٥٪، والمغرب ٦, ٩٪، ومصر ٩, ٨٪، وسورية ٤, ٨٪. أما في الأردن وتونس والجزائر والسودان ولبنان وليبيا واليمن فإن نسبة البطالة تتراوح ما بين أدناها ١, ١٣٪ وحتى ٥, ١٨٪، كما أن بلداناً عربية أخرى تتميز بارتفاع حاد في نسبة البطالة ما بين ٥, ٢١٪ وحتى ٣, ٥٦٣٪ وهي فلسطين والعراق والصومال وجيبوتي وموريتانيا.

وتشير بيانات العام ٢٠٠٧ بأن معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) هي أعلى من الفئات العمرية الأخرى، فقد قدرت نسبة بطالة الشباب في الأردن ٤, ٧٦٪ وفي الجزائر ٢٥, ٤٣٪ وفي السعودية ٩, ٥٠٪ وفي الإمارات ١٥, ٤٤٪ وفي العراق ٢, ٥٤٪ وفي قطر ٥, ٣٧٪ وفي المغرب ٣٦, ٤٠٪ وفي لبنان ٢٥, ٦٥٪ وفي سورية ٩, ٥٦ وفي مصر ٨, ٧٢٪ وفي اليمن ٣, ٧٣٪ وقدرت نسبة بطالة الشباب لمجمل البطالة في الدول العربية عام ٢٠٠٧ ما يقارب ٢, ٥٤٪ بينما معدل الشباب في العالم بحدود ٤, ١٤٪.

مما تقدم يتبين بأن توسيع شبكة الأمان والحماية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي الوطني هي خطوة لا بد منها لتجنب أصحاب الدخل المحدود خطر البطالة والمرض والفقر، وتؤمن حداً أدنى من الدخل للأسر بالإضافة للحفاظ على هذه المجموعة لتبقى صامدة دون الانزلاق إلى مهاوي البطالة والفقر، كما أن المطلوب هو تحقيق الإنماء المتوازن بين المناطق والقطاعات الاقتصادية بغية دمج المناطق الأقل نمواً وإعطاء أولوية لتحديث وتطوير القطاع الزراعي وتخفيف درجة تأثره بالتقلبات المناخية وإعطاء المناطق الأقل نمواً أولوية في سياق استراتيجية التنمية المتوازنة التي تعمل على تقليص التباين في درجة التقدم الاقتصادي بين

المناطـق وتقديم تسـهيلات ودعم للاسـتثمارات فـي المناطق الأقل نمـواً والعمل على إعادة دمج المناطق الأقل نمواً في النشاط الاقتصادي عن طريق بناء وتحديث وإعـادة ترميـم البنى التحتية لتلك المناطق وتحفيز التنوع الاقتصادي فيها، بالإضافة إلـى إجـراءات أخرى يمكن اتخاذها تتعلق في العديد مـن التحديات لقضايا التنمية المسـتدامة التـي من شـأنها الحد من مسـتويات الفقر وخفض معـدلات البطالة في صفـوف القادريـن والوافديـن إلـى سـوق العمل عـن طريـق تدريب طالبـي العمل الراغبين في العمل في القطاع الخاص عن طريق تأهيلهم ورفع قدراتهم وإكسـابهم المهارات الفنية والمهنية وفق احتياجات الوظائف المعروضة والتعامل المباشر مع سوق العمل لاستقراء فرص العمل المتاحة لدى القطاع الخاص والتواصل المباشر مـع المتعطليـن عن العمـل لضمان انتفاعهم مـن برامج التدريب من أجل التشـغيل المضمـون والانفتاح على جميع القطاعـات الإنتاجية والخدمية في القطاع الخاص والتركيز على التدريب النوعي وتطويره باستمرار.

# حرائق الأحراج المفتعلة

يعتبر تاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٠ الأسوأ لأنه اليوم الأكثر سواداً في تاريخ الثروة الحرجية في لبنان، حيث اندلع ما يتجاوز ١٢٠ حريقاً على مساحة الوطن من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه ومن بقاعه إلى شماله ومن جبله إلى ساحله، بحيث لم تسلم منطقة واحدة من حريق التهم آلاف الشجرات المعمّرة، وأدى إلى خسارة ملايين الأمتار المربعة الخضراء التي تحتاج لتعويضها إلى حوالى نصف قرن من الزمن، وحسب ما صرح به المدير العام للدفاع المدني العميد درويش حبيقة، فإن أكثر من ٩٠٪ من هذه الحرائق وغيرها هي من فعل البشر، لأن الإجراءات الرادعة بحق هؤلاء وبحق من سبقهم لم تتخذ بعد، وذلك عملاً بقرار مجلس الوزراء المتخذ بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٠ الذي قضى بتشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع والزراعة والعدل والداخلية والبلديات والبيئة، مهمتها إعداد الاقتراحات الآيلة إلى تطوير وتحديث القوانين والأنظمة المرعية الإجراء بما من شأنه الحفاظ على الثروة الحرجية والحد من قطع الأشجار والأحراج وتشديد العقوبات بحق المخالفين، هذه اللجنة التي اجتمعت بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠١٠ بقيت قراراتها حبراً على ورق... لأنها لم تتطرق إلى محاسبة المسؤولين وتحديد مسؤولية المقصرين... وما هي مسؤولية الوزارات المعنية، علماً بأن الأحراج وأعمال التحريج والمشاتل أصبحت منذ حوالى العشر سنوات من مسؤولية وزراء البيئة... أضف إلى ذلك المساحات الشاسعة من أجود الأراضي الزراعية التي يقتطعها سنوياً الزحف العمراني والتي تقدر بحوالى ٥-٦ آلاف دونم سنوياً تخسرها الأرض الزراعية، وهنا أيضاً نسأل عن عدم سنّ القوانين التي تحمي

الأرض الزراعيـة وتعمل على تشـجيع البنـاء في الأراضي الصخريـة والجرداء عبر تقديـم حوافـز معينـة الهدف منها حماية السـهول والأراضي الزراعيـة الخصبة التي يصعـب تعويضهـا، وهـذا مـا يدفعنـا للنظر بالمرسـوم رقـم ٢٣٦٦ الصـادر بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٩ القاضي بتصنيف الأراضي والذي يحدد عوامل الاسـتثمار بين متدنية ومتدنيـة جـداً والـذي لم يوضـع موضع التطبيـق كونه يحتـاج إلى آليـة تطبيقية بعد تشـكيل لجنة إدارية برئاسـة رئيس المجلس الأعلى للتنظيم المدني وتضم مندوبين عن وزارات ومؤسسات عدة...

وبالعودة إلى البيان الوزاري للحكومة الحالية الذي حدد ضرورة التوصل في العام ٢٠١١ إلى إنتاج مليوني غرسة من الشتول سنوياً، نرى أن التحريج يفترض أن يحتل حيزاً هاماً ويعتبر قضية وطنية عملاً بالشـعار القائل: «التشـجير الإجباري بدل التجنيد الإجباري»، وهذا يتطلب وضع الخطط التنفيذية انطلاقاً من أهمية الشـجرة في حياة الإنسان وفي الحفاظ على التربة وتنقية الهواء.

وإذا كنـا نلاحـظ المضـي بأعمال التحريـج سـنوياً التي تقوم بها مؤسسـات حكوميـة ومنظمات غير حكومية، وجمعيـات أهلية وبيتية وبلديات، فإن هذا العمل رغـم أهميتـه إذا لـم يتابع فإنه سـيذهب أدراج الريـاح، خاصة إذا علمنا بـأن متابعة الغرسـات المزروعة يجب أن يسـتمر على مدى ثلاث سـنوات ريّاً وتعشيباً ويجب حمايتهـا مـن الرعي ومن قطعان الماشـية... ومـن الحرائق المفتعلـة وغير المفتعلة علمـاً بأن هناك أشـجاراً مثـل الصنوبر إذا احترق لا يجدد نفسـه بل يتعرض لليباس عكس البلوط والغار والخرنوب والشوح وغيرها.

وبحسـب الإحصاءات فإن خسارة لبنان من المساحات الخضراء خلال الفترة الواقعـة بيـن العاميـن ١٩٩٥ و١٩٩٩ قدرت بـ٢٣ مليون متر مربـع التهمتها النيران، يضاف إليها ما خسره لبنان خلال حرب العام ٢٠٠٦، ٣٧٠٠ هكتار، وكما أن خسائر الأحراج في العام ٢٠٠٧ كانت مرتفعة حيث بلغت المساحة المحترقة ٤٥٠٠ هكتار.

وإذا كنـا قـد تناولنا الحرائـق كخطر يتهدد المسـاحات الخضـراء، فإن هناك تهديـدات أخـرى لا تقل خطورة عن الحرائق ومنها الألغـام والقنابل العنقودية التي تركهـا العدو الإسـرائيلي في مناطـق الجنوب وأدت إلى خسـائر كبيرة في الأرواح، وأدت أيضاً إلى تقلص في المسـاحات الزراعية المسـتثمرة وفي مساحات الغابات،

كما أن الرعي الجائر وقطع الأشجار وانجراف التربة وتلوث مصادر المياه والجفاف والإفراط في استثمار مصادر المياه الجوفية وانتشار المقالع والكسارات غير المرخصة يضاف إلى ذلك الانتشار العمراني العشوائي كلها مجتمعة عوامل تؤدي إلى خسارة مساحات من الأراضي الزراعية، ويعتبر الفقر وانعدام فرص العمل عوامل سلبية تؤدي إلى هجرة الأرض وتضاف إلى الأسباب الواردة آنفاً وطبقاً للمادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن المناطق القاحلة وشبه القاحلة الجافة هي مناطق معرضة للتصحر حيث يتراوح معدل تساقط الأمطار السنوية نسبة لمعدل التبخر المحتمل بين ٥٠ , ٠ و٦٠ , ٠٪ نتيجة لذلك، فإن ٦٠٪ من مساحة لبنان تقع ضمن دائرة الخطر.

إن المجتمع المدني مدعو لنشر ثقافة بيئية بين الناس تبين منافع الشجرة، لأنها أكثر من رمز لرقي الإنسان، ولأنها أيضاً حاجة عملية وضرورة عيش يتزايد إلحاجها بتزايد العمران والتصنيع في المدن والقرى، إنها رمز الحياة فكيف لنا أن نراها تحترق؟!

يعتبر تدهور الموارد الطبيعية من المظاهر الأساسية للفقر، وهذا الأمر أكثر ما يكون وضوحاً في الأنظمة الريفية الزراعية، حيث يعتبر استنزاف أو تلوث الموارد المائية أو تدهور الأراضي أو نفقان الثروة الحيوانية من المخاطر الكبيرة التي تؤثر على الإنتاجية الزراعية ومستوى الدخل وبالتالي، غالباً ما تؤدي إلى انتشار الفقر. وما يزيد من الأمر سوءاً أن الموارد المادية للسكان الريفيين غالباً ما تكون مستثمرة بالنشاطات الاقتصادية المعتمدة اعتماداً كلياً على الموارد الطبيعية وبالتالي، فإن سوء إدارة الموارد المائية والبيئية والمتمثل مثلاً بالتصحر والجفاف وتملح التربة واستنزاف الموارد المائية، وحدوث الكوارث الطبيعية مثل حرائق الغابات تؤدي بمجملها إلى فقدان هذه الموارد، وبالتالي انتشار الفقر.

وبالنتيجة تزداد هجرة السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية بحثاً عن العمل، حيث تتفاقم أعداد الفقراء ومشاكلهم وازدياد معدلات الفقر وتدني مستوى التعليم وتراجع المستوى الصحي لتلك الشرائح الاجتماعية التي ينتج عنها آثار سلبية كبيرة على الصحة العامة، وهذه المشاكل تساهم بدورها في زيادة استنزاف الموارد المادية القليلة جداً لري هذه الفئة الفقيرة من المجتمع.

# التلوّث ومخاطره البيئية

يُعتبـر التلـوث من أخطر الظـروف التي تؤثر علـى البيئة ويصـل خطرها إلى البشـر والحجـر والـزرع والضرع والمياه والهـواء، وقد وصل التلوث بشـكل فعلي إلى مختلف مناحي الحياة، ولا سيما الحياة النباتية بعدما تعددت مصادره وتأخرت معالجة أسبابه كما هي الحال في التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي وفضلات معاصـر الزيتـون ومخلفـات الصناعـة والآثار المتبقية للأسـمدة والأدويـة الزراعية وغيرها.

وإذا كانـت الأمـم المتحـدة قـد احتفلت في الثاني والعشـرين من شـهر آذار بيوم المياه العالمي تحت شعار «مياه نقيّة لعالم صحي»، فإن التقارير التي أصدرتها المنظمة الدولية واليونيسيف تؤكد أن ثلث سكان العالم محرومون من مياه الشرب، فيمـا يعانـي الثلثـان المتبقيان مـن تلوث مصادر الميـاه الجوفية والسـطحية. وتربط التقارير بين تلوث المياه وعودة انتشـار أمراض الكوليرا والإسـهال والتيفوئيد التي تهدد ٤ مليارات شـخص في العالـم سـنوياً وتتسـبب بـ ٣٠ ألف حالة وفاة أسـبوعياً يشكل الأطفال جزءاً كبيراً منها.

وتشـير معلومـات المعاهـد المتخصصة إلـى أن عـدداً كبيراً مـن الأنهار في حوالى ٤٨ بلداً سـيقل حجم تدفقها وسـيزداد تلوثها في المسـتقبل القريب، أي أن نسـبة الاسـتفادة من مياهها ستنخفض بشكل كبير مع تزايد السكان والنمو الصناعي المطـرد وعـدم اعتماد سـلوكيات وآليات ترتكز على الترشـيد وعدم الإسـراف في استخدام المياه.

ويشـير تقريـر صدر مؤخـراً عن الأمم المتحـدة أن ١,٨ مليون طفل يموتون

سـنوياً بسـبب المياه الملوثة، وحيث يموت طفل كل ٢٠ ثانية بسبب أمراض تنقلها مياه ملوثة تنشر الأمراض وتدمّر المحيط، كما أشار التقرير إلى أن انعدام الأمان في الميـاه والصـرف الصحي والنظافة الصحية يودي سـنوياً بحياة مـا يقدر عدده ١ , ٥ ملايين طفل دون الخامسـة، وأن هناك ما يقارب من ٨٨٥ مليون شـخص يعيشـون مـن دون إمكانيـة الحصـول علـى مياه مأمونة للشـرب، ومـا يقرب من ثلاثـة أمثال هـذا العـدد تنقصهم خدمات الصرف الصحي الأساسـية إضافة إلى وجود ٢٢ ألف شـخص يصابون بأمراض تنقلها المياه غير الصالحة للشـرب لتصبح السـبب الأول للوفيات في العالم قبل سوء التغذية.

وتشير إحصائية أخرى إلى تسرّب مليوني طن من المياه الملوثة يومياً وغيرها من السـوائل إلى المياه الباطنية (على الصعيد العالمي)، أما في الدول النامية فهناك أكثـر مـن ٩٠٪ من مياه الصرف الصحي و٧٠٪ من النفايات الصناعية غير المعالجة تصـب فـي المياه السـطحية، وتؤكـد الأمم المتحدة بـأن صيانة المـوارد المائية أقل تكلفة بكثير من تطهيرها بعد تلوثها.

إن حماية مصادر المياه من التلوث يشكل العنوان الأهم في الحفاظ على هذه الثروة، إضافة إلى ترشـيد اسـتهلاك المياه عامة ومياه الشـرب على وجه الخصوص وحمايـة أحواضها من التلوث لنكفل اسـتمرار الحيـاة في محيطنا بأقل ما يمكن من أمـراض ووفيات للأطفـال والبالغين كتلك التي تذكرها تقارير اليونيسـف والصحة العالمية وتعاني منها دول عديدة في العالم.

أمـا فـي لبنان فإن مصادر التلوث تبدأ بشـبكات الصرف الصحي وصولاً إلى المعامـل الصناعيـة والمعامل الغذائيـة ثم في المزارع الحيواتيـة وما ترميه محطات المحروقات من زيوت وشـحوم في مصبات الأنهر أو في شبكات الصرف الصحي ثم في تلوث الشواطئ والمياه البحرية.

وكان المركـز الدولـي للبحـوث الزراعيـة في المناطـق الجافة (ايـكاردا) قد بدأ بدراسـة إمكانية اسـتخدام الفضـلات لإنتاج المحاصيل منذ فتـرة، وقد أظهرت الدراسـات لمدة خمس سنوات في كازخسـتان على سبيل المثال أن مياه الفضلات المعالجة من المدينة لم تؤذ الأشجار المزروعة كالحور والدردار والتوت والسفرجل والنسـرين البري، وقد زاد الري باستخدام مياه الفضلات من توافر العناصر الغذائية

مـن دون تلويـث التربـة بالمعـادن الثقيلة، ويقـوم الفلاحون حاليـاً بزراعة الأعلاف للحيوانات في أراض مروية بمياه الفضلات حيث تجري دراسات لتحديد إن كانت الحيوانات تعاني من تأثيرات ضارة من تناول هذه الأعلاف المزروعة بهذه الطريقة، وجديـر بالذكـر أن كلفة التأثيـر الصحي لتلـوث المياه في لبنان بلغـت ٣ , ٧ مليون دولار أميركي سنوياً.

انعكـس التلـوث على صحة الناس ونشـاطهم وقدرتهم علـى العمل، ولكن نقص الإحصائيات الطبية يجعل من التقويم الكمي للآثار الصحية التي يسببها تلوث الهـواء أمـراً صعباً، ومع ذلك تبقى واضحـة التأثيرات الصحية، فقـد وجدت وزارة الصحة أن إصابات الجهاز التنفسـي في المناطق الملوثة تفوق مثيلاتها في المناطق النظيفـة بمعـدل ٣ إلى ٤ مرات، وأشـار التشـخيص إلى الذين يعيشـون بالقرب من عمل ترابة شـكا إلى أمراض تنفسـية، وكذلك إلى المرضى الذين يعيشـون بالقرب من معمل الكهرباء في الذوق.

يؤكـد الخبـراء أن هنـاك العديـد مـن السياسـات والإجـراءات المؤسسـاتية والتشـريعية والاسـتثمارية التـي يمكـن أن تهدف إلى تحسـين نوعية الهـواء، ومنها اعتماد سياسـات ومشـروعات تسـهم في تخفيض إطلاق غازات الدفيئة وتخفيض الضغط على الموارد الطبيعية خاصة في مجالات التوسع في استخدام الغاز الطبيعي لتوليـد الطاقـة الكهربائية وإعادة تأهيل محطات التوليد بهدف رفع الكفاءة وتنشـيط وتشـجيع اسـتعمالات الطاقـات المتجـددة وخاصة طاقـة الرياح والطاقة الشمسـية ووضـع المخططـات التنظيمية للمـدن والبلديات وفـق المعاييـر العالمية، وبحيث يلحـظ النمـو السـكاني وتطويـر منظومة النقـل والمـرور وتوفير مرائب للسـيارات والمسـاحات الخضراء والحدائق من الإجراءات المؤسسـاتية والتشريعية عدم منح تراخيـص للمشـروعات الصناعيـة الجديدة قبل إجراء تقويم شـامل لآثارهـا البيئية وتفعيل آليات تنفيذه بالشكل الذي يضمن الالتزام بالمواصفات والحدود المسموح بها لملوثات الهواء وإنشاء شبكة رصد متكاملة ووضع برنامج وطني لمراقبة تلوث الهـواء فـي بيروت والمدن الكبرى وفي المناطق الصناعية وجوارها، إشـارة إلى أن كلفة اسـتهلاك المياه المعلبة في لبنان تبلغ حوالى ٥ , ٧ مليون دولار سـنوياً، ويعتبر البنك الدولي أن هذه خسارة تذهب من رصيد الدخل القومي.

# التدهور البيئي

يشكل التدهور البيئي تهديداً مباشراً للرقعة الزراعية التي تتناقص باستمرار وتتراجع معها المساحات الخضراء بما يؤثر سلباً على العمالة في القطاع الزراعي ويدفع بالمزارعين للنزوح نحو المدن، وإن معالجة مشكلات هذا التدهور وتلوث المياه والعجز المائي وضبط الهدر في المياه، والاستهلاك الجائر للمياه الجوفية وترشيد استهلاك المياه في الزراعة وتشجيع المزارعين على استخدام وسائل الري الحديثة هي عناوين أساسية يجب الانطلاق منها للحفاظ على البيئة وهي تعتبر ركيزة أساسية في التنمية المستدامة.

وكلنا يعلم ان الغطاء الاخضر يملك خاصية متميزة في تخليص البيئة من كثير من ملوثاتها وتعديل درجة حرارة الجو وتلطيف المناخ المحلي وكمصدّ للرياح القوية إضافة إلى حماية التربة من الانجراف والحفاظ على مياه الأمطار وتخزينها بالشكل البيئي السليم والتقليل من تلوث المياه وتلوث الهواء وكذلك التخفيف من التلوث الضوضائي.

لذلك فإن الشجرة هي الرئة التي يتنفس منها المجتمع والتي يجب الحفاظ عليها وحماية البيئة والحفاظ على الغابات والموارد الطبيعية وتنميتها تعتبر أيضاً قاطرة حقيقية للتنمية المستدامة وتعزيز دورها في تحقيق التنوع الطبيعي الحيوي، بما ينعكس إيجاباً على مجالات الصحة والبيئة والسياحة فضلاً عن الأهمية الحيوية المتكاملة لإجراءات حماية المتساقطات المائية والموارد الطبيعية وصون وحماية الغابات من الحرائق وبناء فواصل مائية بما يؤدي إلى صون المساحات الخضراء وبما يحول دون هدر موارد المياه.

ويلعب التوسع العمراني الذي هو نتيجة التزايد السكاني دوراً سلبياً في تقلص مساحات الاراضي الزراعية حيث يفقد لبنان سنوياً أكثر من خمسة آلاف دونم من أفضل الاراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني وبسبب توسع المدن ومرافقها الأساسية وان النظر إلى مشكلات تدهور البيئة على إنها نتيجة تزايد السكان ومتطلباتهم المعيشية فحسب هو إفراط في التبسيط او تشخيص غير دقيق لأن هناك جملة أسباب تؤدي إلى هذا التدهور قد يكون تزايد السكان والزحف الإسمنتي أحد أسبابه.

إن التراجع في القطاع الزراعي سيؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد العام والأمن الغذائي وزيادة معدلات البطالة في الريف والمدن، وهذا ما يظهر من تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى نحو ٨٠٪ من مجموع مساهمة الناتج القومي، وربما أقل من ذلك مع تراجع في نسبة الأموال المستثمرة في المشاريع الزراعية إلى درجة وصلت إلى ١ بالمئة من مجموع قيمة الاستثمارات العامة وتقلصت معها أيضاً اليد العاملة إلى أقل من ١٢٪، في حين وصلت إلى ٣٥٪ في مطلع الستينات، ونحن إذ نقر ونعترف بأن واقع الزراعة في لبنان ليس نموذجاً ولا مثالياً وهو يحتاج إلى رؤية مستقبلية وتخطيط أشمل لأن الرقعة الزراعية في لبنان محدودة وضرورة إدخال زراعات جديدة ولأصناف جديدة عمل لا بد منه لتغيير النمط الزراعي وإحداث نقلة نوعية في اعتماد التكنولوجيا الحديثة.

لقد أدى تدهور القطاع الزراعي وهجرة الأراضي الزراعية وخاصة في المناطق الريفية إلى تراجع كبير ومستمر في المساحات الزراعية مما انعكس على تقلص حصة الفرد من المساحات المزروعة البعلية والمروية من نحو ٩٠٠م٢ إلى دون ٦٠٠ م٢ في حين تقدر الأمم المتحدة المساحة المطلوبة لتأمين حاجة الفرد الواحد من الغذاء بنحو ٢٥٠٠م٢.

إن المساحة التي يتم استصلاحها سنوياً لتضاف إلى مساحة الأرض الزراعية هي بحدود ٦٠٠ هكتار تعادل تماماً المساحة التي يتم اقتطاعها لصالح الزحف الاسمنتي لذلك لا بد من وجود تشريعات تحمي البقية الباقية من الاراضي الزراعية وتشجع البناء في الأراضي الصخرية وغير الزراعية.

# التحدّي السكّاني والخطر القادم من كل الجهات

تستدعي إشكالية العلاقة بين السكان والتنمية والتي ليست هي حديثة العهد ضرورة تناول هذه العلاقة من منظور التنمية المستدامة التي تحقق استدامة الموارد من جهة وتحقق نمواً اقتصادياً مطرداً تتوجه ثماره نحو تحقيق أكبرقدر من الرفاه لأكبر شريحة من السكان، وهذا لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال إدماج القضايا السكانية في استراتيجيات التنمية وبرامجها ومشاريعها.

وإذا كان المجتمع اللبناني قد شهد تحولات ديموغرافية مهّمة نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية والتي سينتج عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستقبلية تشكل تحديات اقتصادية واجتماعية مهمة لأن انخفاض نسبة الأطفال تقدم فرصة لتحسين نوعية التعليم بينما تشكل زيادة نسبة السكان في سن العمل ونسبة كبار السن (المتقاعدين) تحديات تخص سوق العمل وبرامج الضمان الاجتماعي.

ويشكل النمو غير المتوازن في تمركز السكان حول المدن وفي النزوح من الأرياف خللاً ويحدث تشوهاً كبيراً بسبب أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمت في الفترات السابقة بشكل غير متوازن جغرافياً وهذا ما أدى إلى حدوث هجرة داخلية من المناطق الأقل نمواً في الأرياف إلى المناطق الأكثر نمواً حول المدن وحدوث توسع عشوائي في محيط المدن التي تستقطب الحجم الأكبر من السكان.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية في العام ٢٠٠٧ ولأول مرة في تاريخ البشرية كان أكثر من نصف سكان العالم يقطنون المدن، وبحلول العام ٢٠٣٠ سيعيش

عشر سكان العالم في مناطق حضرية وهذه الظاهرة العالمية التي تواجه الحكومات تحديـات كبيـرة بصددها دفعت بالكاتب مايك ديفر في كتابه (كوكب العشـوائيات) لرصد الظروف المأسـوية للحياة في عشوائيات مدن العالم الثالث على نحو خاص علـى الرغـم من أن المأسـاة تمتد أيضاً إلى الكثير من مـدن أوروبا وأميركا وكندا... حيـث تشـكل عشـوائيات الشـمال ٢٠٪ من مجمـل عشـوائيات العالـم والبقية في الجنوب.

كما تشير الإحصاءات إلى أنه في العالم اليوم نحو ٥ مدن فقط يعيش في كل منها أكثر من ٢٠ مليون نسـمة بينما تشـير التوقعات إلى أن عام ٢٠١٥ سيشهد أكثر مـن ٥٥٠ مدينـة يعيـش في كل منها عدة ملايين من البشـر. وفي هـذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تركيا استطاعت تحويل مناطق السكن العشوائي المحيطة في المدن إلى مدن منظمة كما هي الحال في مدينة أزمير واسـتطاعت الهند فعل الشـيء نفسـه فـي مدينـة كلكتا وهذا مـا يتطلب وضع برنامـج عملي ليس لمعالجـة وضع مناطق السكن العشوائي بل لوضع البدائل العملية لمنع توسعها وانتشارها.

وأزمـة التزايـد السـكاني التي تنبّه العالـم إلى سـلبياتها منذ عشـرات السـنين دفعـت بالحكومـات إلـى عقـد مؤتمـرات تتعلـق بالسـكان والتنميـة كان أولها في بوخارسـت (رومانيـا) عـام ١٩٧٤ وفي نيو مكسـيكو (المكسـيك) عـام ١٩٨٤ ثم فـي القاهـرة (مصر) عـام ١٩٩٤ وتوالت المؤتمـرات التي كانت تهـدف إلى تقليل معدلات النمو بشكل عام ولكن أعطت ثمارها في الدول الصناعية دون سواها ولـم تحقـق الغـرض منها في دول العالـم الثالث التي لا تزال تعاني من الزيادة العشـوائية في السـكان والتي تؤدي بدورها إلى بطء في عملية التنمية وزيادة في نسـب البطالة بالإضافـة إلى أزمة السـكن وغيرها من الأزمات الاجتماعيـة والاقتصادية على حد سـواء، وإذا كان المعـدل العالمـي لزيادة السـكان هو في حـدود ١,٦٪ أي أننا في لبنـان نتجـاوز هذا الرقـم لنصل إلى ٢,٧٪ سـنوياً، وهـذا يعني أن وسـائل وأدوات التنميـة المتاحـة وللفترة القادمة سـتجد أجيالاً تلتهمها وتحتاج إلـى المزيد لأن أي تنمية حقيقية ومسـتدامة يفترض أن تكون نسـبتها الضعف أو على الأقل توازي نسبة النمو السكاني، فكيف يكون الحال إذا كانت غير ذلك؟ وهذا ما يعني وبلا شك بأن

مصاعب جمّة ستواجهنا وتحتاج لتضافر جهود الجميع من المعنيين وغيرهم لوضع حلول تضمن الاستقرار للأجيال القادمة.

إن الانتشار الأفقي للاستثمارات وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي على وجه الخصوص وخاصة في المناطق الريفية النائية سيكون له فوائد كبيرة مستقبلاً للمستثمرين ولأبناء تلك المناطق لأن أي مشروع استثماري مهما كان نوعه سيزيد من وعي وثقافة المجتمع المحلي المحيط به وسيكون صاحب العمل مؤثراً في هذا المجتمع، ويمكن من خلال إدخال الكثير من المفاهيم المجتمعية الجديدة التي تتناسب مع التطورات التي تشهدها منطقتنا، ولأن تنمية المناطق الريفية والنامية يحتاج خطوات جادة ومسؤولة على مستويات مختلفة ومركزية أيضاً إذا أردنا للتنمية المستدامة أن تغطي كافة شرائح المجتمع (الإعفاء من الضرائب وغيرها من الرسوم لآجال معينة).

في منتدى التمويل والاستثمار العقاري الذي استضافته بيروت في شهر نيسان ٢٠١٠ قدّر الامين العام للاتحاد العربي للتنمية العقارية الدكتور أحمد مطر العجز الإسكاني في الوطن العربي بأربعة ملايين مسكن، وأشار إلى ضرورة تأمين مئة مليار دولار لبناء مليون ونصف مليون مسكن رخيصة التكاليف، مشترطاً أن تقدم الأراضي لمثل هذه المشروعات بأسعار المرافق من قبل الحكومات العربية.

وحيث يتبين أن النشاط العقاري وقطاع البناء يشكلان ١٨٪ من الناتج الإجمالي العربي وأن حجم الثروة العقارية العربية يصل إلى ٢٧ ألف مليار دولار، ويبلغ عدد الشركات العربية العاملة في النشاط العقاري ١٨٥ ألف مؤسسة، يعمل فيها أكثر من أربعة ملايين مواطن عربي، وهذا ما يدل إلى أن أزمة السكن في الوطن العربي لا تتعلق بقلة عدد المؤسسات العقارية ولا بالأموال الموظفة ولا بتوفر الأراضي والسيولة النقدية بقدر ما تتعلق بتوظيف حجم كبير من رؤوس الأموال في المضاربات والوساطات العقارية، وأن الحلول لهذه المشكلة تبدو غير ممكنة وحتى لو تم بناء ١,٥ مليون شقة سكنية لأن تلك المساكن للأسف إن بُنيت فستدخل أيضاً في المضاربات العقارية العابرة للحدود الوطنية لأن المطلوب أن يترافق ذلك مع إيجاد فرص عمل لأبناء الأرياف تضمن لهم الاستقرار.

وبكلمة أوضح إن استثمار الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة في القطاع العقاري بالشكل الصحيح وعدم توظيف الجزء الأكبر من رأسمالها في المضاربات العقارية يمكن أن يساهم بحلحلة مشكلة السكن ويمكن أن يزيد من فرص العمل الحقيقية في هذا القطاع وإلا فالمشكلة مرشحة لمزيد من التفاقم في العقود القليلة القادمة.

وإذا كانت الزيادة السكانية تلتهم إلى حد كبير مجمل الموارد الطبيعية وتزيد وتضاعف الموارد البشرية لكن ذلك يتطلب أن يترافق مع زيادة الاستثمار وصولاً لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع يساعد على احتضان سلبيات الزيادة السكانية من جهات كثيرة وفي طليعتها العجز عن توفير فرص العمل للقادمين كل عام إلى سوق العمل وهم كثر بفعل تلك الزيادة.

إن التركيز على المدارس المهنية في الأرياف وزيادة عددها وتحفيز الطلاب للانتساب إليها لأن ما نلاحظه أن التسرب في الثانويات المهنية كبير وهذا مؤلم وخطير لأن التعليم المهني هو الحل للتحدي السكاني ولأنه استثمار أمثل للموارد البشرية يخدم تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي.

وطالما أننا بلد زراعي، أو هكذا ندّعي بمناسبة وبدون مناسبة، لا بد لنا أن نداوم على إبداء بالغ حرصنا على هذا القطاع وتقفّي أثر أو آثار ما يجري من اهتمام ودعم حكومي لأن في ذلك حرصاً على زيادة اقتصادية وأكثر من ذلك على أمن غذائي في زمن مفاجآت جعلت وتجعل من الغذاء بين الحين والآخر مادة «عزيزة» عندما تعزّ فعلاً لا تنفع معها كل أموال الدنيا إن توافرت؟ أي كالماء إلاّ قليل، وقد يكون علينا قبل أن نبلغ غرضنا من طرح الفكرة الإشارة إلى جرعات الدعم التي استحصلها وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن إن لصالح الوزارة أو المؤسسات الملحقة بها، لكن ثمة تهديداً يلوح في الأفق يتوعد مجمل استراتيجيتنا الزراعية ذا علاقة بالبعد التنظيمي والإداري، ولا بد أن نسعى لقرارات أو إجراءات ما من منطلق الاستعداد للمواجهة مع هكذا تحد أو تهديد، أما التهديد فهو متأت من حالة استنزاف سريعة تجري ومنذ سنوات لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية العالية بحيث أزالت من الوجود سهولاً وأراضي لم يعد لها أثر، وبحيث قدرت المساحة التي تتآكل سنوياً

بيـن ٥-٦ آلاف دونم سـنوياً من أجود وأخصب الأراضـي الزراعية، وهذه الحال تتطلب إصدار القوانين التي تحمي الأراضي الزراعية وتمنع البناء بها والتشدد في تصنيفها وتشجيع البناء في الأراضي الصخرية.

وبما أننا أمام زيادة سـكانية ونقص في مساحات الأراضي الزراعية، وبالتالي أمام عجز غذائي، لذلك لا بد أن نوجه توسـعنا العمراني نحو مناطق ليسـت زراعية أو نحـو الأقـل خصوبة والأقل جدوى كي نبقى بلـداً زراعياً بغية الوصول إلى وطن معافى ومواطن مكتف.

ولا بـّد من الإشـارة في نهايـة المطاف إلى أن التدهور فـي التنوّع البيولوجي بلغ ٣٠٪ منذ الاسـتقلال لغاية ما نحن فيه الآن، كما أن خسـارة لبنان من عدم جباية الضرائب في عمل الكسارات - ضرائب على القيمة المضافة - تبلغ ٢ إلى ٣ مليار دولار سنوياً. ونخسر من جراء الحرائق السنوية ١-٣٪ من المساحة الخضراء، ومن أصل ٥,٤ طن من النفايات اليومية يعالج ٢ طن منها من قبل شركة سوكلين و٥,٢ طن ترمى في الطبيعة.

والثروة السمكية تقلصت منذ الاستقلال بنسبة ٦٥٪، كما أن هناك ١٠٠ إلى ١٨٠ حالة طبية قاهرة سنوياً تقع جراء تلوث الهواء خصوصاً عند الأطفال.

# الضواحي والقنبلة السكانية

بعدما استشعرت جميع دول العالم بأن المشكلة السكانية أصبحت في دائرة الخطر، فإذ بها تضع الخطط للحد من هذه الظاهرة لما تستنبطه من تداعيات وآثار مستقبلية من الخطورة بمكان على سيرورة برامج وخطط التنمية الشاملة، والتي لا تحتاج إلى كبير عناء لإثباتها، لأن مجرد التفاتة بسيطة ذات اليمين أو ذات الشمال نحو الدول التي تنوء تحت وطأة التضخم السكاني ومعدلات النمو السكاني المرتفعة فيها والتي ما فتئت ترخي بظلالها على اقتصاديات الدول النامية وتقضّ مضاجع صنّاع القرار الاقتصادي ورجال التخطيط فيها تبرهن على ضرورة إلقاء «القنبلة السكانية» في وعي الناس وعند جميع المواطنين وتظهير مكونات لوحة الرفاهية التي ترتبط بشكل وثيق بالدخل المرتبط بدوره بشكل وشيك بانخفاض معدلات المواليد، لأن الاستمرار في التزايد بالمعدلات الراهنة سوف يقلل بالتأكيد من الرفاهية المستقبلية للجميع.

وقد تمكن الكثير من دول العالم من تخفيض معدلات مواليدها بنجاح، بالاعتماد على شعور الناس الإيجابي بالمسؤولية تجاه الصالح العام، لأن التغيرات الاقتصادية جعلت من مصلحة الناس فعلياً أن يختاروا عائلات أصغر، كما أن القوانين الأبدية للطبيعة طالما تهددت العدد الهائل من البشرية بالجوع والبطالة والفقر والمرض والأمية بسبب التزايد بمعدلات لا تتناسب ونمو الموارد الاقتصادية فيها عموماً والغذائية خصوصاً.

فثمة حقائق دامغة ومذهلة في آن معاً لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية

فـي عالـم اليوم، فإذا ما أمعنا النظر في ملامح الصورة الكونية الراهنة ستتكشـف لنا سريعاً تلك الظلال القاتمة التي يخلفها النمو السكاني المرتفع من فقر مدقع وافتقار للمعيشة الإنسانية اللائقة والكفاح من أجل البقاء والأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل والأفواج الضخمة من النازحين من الريف إلى ضواحي المدن هرباً من بؤس أحوال المعيشة فيها ليزدحموا في تلك الضواحي بلا عمل منتج، ويعيشوا في أحزمة البـؤس والفقـر على ضفافهـا فيما معدل نمو البطالة فيها أعلـى بكثير من معدل نمو العمالة.

هـذا المشـهد المخيـف لا بـد أن يترافـق مـع مشـاكل اجتماعيـة تهـدد حياة المواطنين وتجعلهم أسـرى الممارسات الخاطئة، بل وتقودهم إلى مسارات تتنافى مـع كل العـادات والتقاليد المعتمـدة في المجتمع، مما يجعل مـن الضرورة بمكان وضع سياسـة سـكانية تصهر الجهود الرسـمية والأهلية في بوتقة المسؤولية الوطنية المتلمسـة لسـوداوية المشـهد المسـتقبلي ـ إن لـم نقـل كارثية ـ تشـارك فيها جميع القطاعات من أجل مواجهة هذه المسألة بالغة الحيوية التي تعتبر من أهم التحديات التـي تواجهنـا فـي المرحلة القادمة، ناهيك عن ارتفاع أسـعار الشـقق في الضواحي كما في المدن بشـكل أصبح يتعذر على أي مواطن متوسـط الحال امتلاك أي شـقة بل استئجارها وهذا ما نلاحظه من خلال وجود آلاف الشقق الشاغرة والتي لا تجد من يستطيع استئجارها.

هذه الأبنية التي أطاحت بآلاف الدونمات من السهول والمساحات الخضراء ولا تزال تزحف على ما تبقى من تلك المساحات بعدما قدّر الخبراء المساحة التي يقتلعهـا الزحـف العمراني والإسـمنتي بمعدل ٧ آلاف دونم سـنوياً مسـتهدفاً أجود الأراضـي الزراعيـة وأخصبهـا، ومهـدداً الأمـن الغذائـي بمزيـد من الخلـل لصالح الاسـتيراد من الخارج، علماً بأننا في لبنان لا ننتج سـوى ٢٠٪ من غذائنا ونسـتورد ٨٠٪ من احتياجاتنا بالعملة الصعبة من الخارج.

هذا الخلل في الميزان الغذائي في ظل مناخ الجفاف الذي يلفّ المنطقة وما يخلفـه من انحسـار فـي الزراعات لا سـيما البعلية منها وانحدار الخـط البياني لنمو الثـروة الحيوانية بسـبب التصحر وطـول فترة الجفاف يؤدي إلى بطالـة قاتلة ويدفع بالناس للهجرة والنزوح.

وكانت الأمم المتحدة قد نبهت إلى هذه الظاهرة وطالبت بمواجهة تحديات الزيادة السكانية، مشيرة إلى أهمية الإجراءات التي تحدّ منها، ومطالبة أيضاً أن يكون يوم السكان المصادف في ١١ تموز من كل عام حافزاً لزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان، لأن الانفجار السكاني القادم سيؤدي إلى هوة تتسع في اقتصاديات دول فقيرة وأخرى غنية مع تعالي نبرة التحذيرات من تداعيات سكانية خطيرة تنجم عن تزايد الازدحام السكاني.

هذا فيما أشار باحثون بأن الانفجار السكاني سيؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة أولها أزمة في الماء والغذاء والطاقة وتاليها زيادة في التغيرات المناخية والكوارث والتلوث البيئي.

مدير الفرع الأوروبي لمنظمة اليونسيف فيليب كونري علق على هذه الظاهرة بأن الدول النامية هي الأكثر ضعفاً وهي التي تدفع فاتورة الأزمات الكبيرة دائماً، لأنها الأقل تزوّداً بوسائل مقاومة هذه الأزمات سواء كانت أزمات غذائية أم مائية أم اقتصادية. الآن وبعد مضي ٢٣ عاماً من اليوم العالمي للسكان الذي أعلنته الأمم المتحدة في ١١ تموز ١٩٨٧ تزداد المخاوف أكثر من آثار مدمرة للبيئة والاقتصاد والخدمات مستقبلاً ،من الأخذ بعين الاعتبار أن نحو ١٠٠ مليون إنسان بلا مأوى اليوم، ويعاني ٢٥ بالمئة من سكان العالم من مشكلات السكن، واللافت في مطلع الألفية الجديدة أن غالبية السكان الأكبر سناً ما تزال تقطن في الأرياف شبه المعدومة في ظل الحرمان والتهميش مع تراجع الرعاية وتفكك الأسرة، وتشير التقديرات أن نسبة الزيادة في أعداد المسنين حتى عام ٢٠٢٥ قد تصل إلى ٧ أو ٨ أضعاف مع انعدام شبه كامل لضمان الشيخوخة في المناطق الريفية، وفي هذا المجال ارتفع صوت منظمة الصحة العالمية محذرة من العيش في المدن من خلال حملة توعية بالتهديدات التي يطرحها العيش في المدينة على صحة الإنسان، فيما بات أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، ويتوقع أن ترتفع نسبة سكان المدن إلى ٦٠ بالمئة من مجمل سكان الأرض بحلول العام ٢٠٣٠ بحسب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، علماً بأن ثلث سكان المدن يعيشون اليوم في مدن الصفيح، أي ٨٣٠ مليون شخص من أصل حوالى ٣ مليارات شخص يعيشون في المدن.

لذلك، فإن معدل النمو السكاني يجب أن يترافق بشكل يتناسب مع الزيادة في استهلاك الغذاء، وإذا كان معدل النمو السكاني بحدود ٣ بالمئة سنوياً، فإن ذلك يرتب زيادة في استهلاك الغذاء بمعدل ٥ بالمئة بينما الإنتاج الغذائي لا ينمو إلا بنسبة ٢ بالمئة سنوياً، وهذا يظهر العجز الحاصل الذي لا يمكن تخطيه إلا بزيادة الاستيراد.

إن الحديث الدائم والتركيز على مفهوم التنمية المستدامة هو شكل من أشكال التعبير عن مجمل الإجراءات التي يقوم بها الإنسان لإشباع حاجياته وتحسين حياته والارتقاء بها نحو الأفضل، وهذا يتطلب جملة إجراءات لإجارة الموارد بطريقة واعية بعيداً عن الهدر أو الاستنزاف الجائر غير المضبوط وفق رؤية استثمارية تأخذ الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار. إن من حق الجميع التطلع إلى حياة أفضل وهذا يعد حقاً للجميع، وهذا يقاس عادة بمستوى الدخل واستخدام الموارد المتاحة وتوظيفها من خلال إيجاد علاقة ومعادلة سليمة تأخذ بعين الاعتبار حالة التوازن بين الموارد والإمكانات من جهة وبين عدد السكان ومعدلات التزايد من جهة أخرى، ومن المؤكد أن التنمية القابلة للاستدامة تتطلب الإنصاف، فلكي تتحقق الأهداف الاقتصادية والبيئية يجب أن تحقق أهدافاً اجتماعية من خلال حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والسكن اللائق وإلخ... هذا الواقع عادة ما يتعرض لنوع من الخلل، وهذا يعود إلى المعدلات المتسارعة في عملية التزايد السكاني والتي تسبر وفق معدلات تصاعدية ما يؤدي إلى استنزاف الموارد لتأمين الحاجيات المتنامية، وهذا ما يجعل النمو السكاني المتسارع يطيح بكل مكتسبات التنمية المحققة.

غير أن توزيع الدخل في العالم هو السبب الآخر لهذه المشكلة، لأن سكان أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان لا يشكلون سوى ٢٠ بالمئة من سكان العالم ويمتلكون ٧٠ بالمئة من الدخل القومي العالمي، والآية معكوسة بالنسبة لسكان الدول النامية، الذين يشكلون ٧٠ بالمئة من سكان العالم ولا يمتلكون سوى ٢٠ بالمئة من الثروة العالمية، في حين تقترب الزيادة السكانية من الصفر في أوروبا الغربية، ترتفع في اليابان إلى ١ بالمئة (سنوياً) و١,٢٥ بالمئة في الولايات المتحدة الأميركية، يبدأ معدل الزيادة في جنوب شرق آسيا بـ١,٥ بالمئة ليصل إلى ٢ بالمئة

فـي أفريقيـا وإلى نسـبة ٣-٥ , ٣ في أميـركا الجنوبية ومعظم الـدول العربية، أما في لبنان فهي بحدود ٢ بالمئة.

وبحسـب خبراء الاقتصاد، فإن الزيادة السـكانية حين تتجاوز نسـبة ١ بالمئة سنوياً تنعكس مباشرة على التوزيع العمري أو الهرم السكاني، حيث تتضخم قاعدة الهرم لتصبح الكتلة البشرية الأكبر متمركزة في شريحة الأعمار التي تبدأ من الولادة وحتى خمس عشـرة سـنة، وهذا يعني عملياً ارتفاع البطالة وانخفـاض قوة العمل، الأمر الذي يزيد من التكلفة ومن الموارد الاقتصادية المتوجب تكريسها لإعالة هذه الشريحة من السكان.

إن المطلـوب اليـوم هو كبح جماح هذا التزايـد مهما كانت كلفته الاجتماعية والعمل على تأهيل وتطوير الموارد البشرية وتعميق اختصاصاتها بما يلبي احتياجات سـوق العمـل، وبالتالي تعزيز دورها ومسـاهماتها في عمليـة التنمية، وهذا ليس من مسؤولية الدولة وحدها، بل هي مسؤولية وطنية شاملة يشارك فيها المجتمع المدني بكل مكوناته.

# المشكلات البيئية المعيقة للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية إيكولوجية، تهدف للوفاء بالاحتياجات الإنسانية مع الحفاظ على جودة البيئة الطبيعية، والتقليل إلى حد أدنى من التدهور البيئي، ودمج الاعتبارات البيئية بالتخطيط التنموي.

وإذا كانت جماعات حماية البيئة، الخضر، قد نجحت في حماية محيطها وفي لفت الانتباه الدولي للتدمير الخطير الذي لحق بالكرة الأرضية، الكوكب الذي يقطنه حالياً نحو سبعة مليارات نسمة، فإن صراعاً مريراً لا تزال تدور رحاه مع دول وشركات على حد سواء، ومؤتمرات المناخ وغيرها من تجمعات ولقاءات عالمية تشهد عمق الهوّة بين السياسي والإنساني بعد أن تعاظم الإحساس بالبيئة وبعد سلسلة من الكوارث الطبيعية التي طالت وهددت ولا تزال حياة الإنسان وكل الكائنات الحيّة على الأرض، وفضائح الأغذية الفاسدة التي كثر الحديث عنها وتم ضبط القليل منها خلال شهر شباط من العام ٢٠١٢ هي خير دليل على ذلك.

لقد أسفر الاهتمام ببيئة الأرض على النطاق العام على الاهتمام أيضاً بالموارد الطبيعية سواء كانت على سطح الأرض أو في باطنها.

في ضوء ذلك فقد تركز العمل على وضع آليات مبتكرة للحفاظ على هذه الموارد وإدامة وجودها في الطبيعة، وعليه فقد أمكن تحديد المشكلات البيئية ذات الأولوية والتي يمكن تعدادها على الشكل التالي:

- محدودية الأراضي الزراعية الصالحة للاستخدام.
- تدهور الأراضي (جفاف ـ هجرة ـ نزوح...).

- الاستخدام المفرط لمصادر الثروة الطبيعية.
- الزحف العمراني والإسمنتي وانتشار المقالع والكسارات.
- قلة المردود الناتج عن الإنتاج الزراعي.
- وجود الألغام والقنابل العنقودية التي خلّفها العدو الإسرائيلي.
- ارتفاع أسعار المحروقات والحرائق المفتعلة وغير المفتعلة.

إن تحقيق الاستدامة البيئية يتطلب تقدماً في تقليص الفوارق في الصحة والتعليم والدخل، كما يتطلب مبادرة عالمية في مجال إنتاج الطاقة وحماية النظم الإيكولوجية.

إن عملية التنمية ترتبط ارتباطاً عضوياً بإدارة النظم البيئية واحترام قوانين البيئة من أجل أن تكفل تحقيق التنمية ووضع الاستراتيجية اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

# الفصل الخامس

# الأمن الغذائي

# أزمة الغذاء العالمية
# عنوان تهديد لاستقرار الدول

يعتبر القلق المتزايد من سوء الأحوال الجوية بحد ذاته سبباً كافياً لاستمرار الزيادة في أسعار الحبوب الرئيسية، مما حدا بالكثير من دول العالم إلى إطلاق التحذيرات من تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما دعا منظمة الأغذية والزراعة الدولية الدولية (الفاو) لإطلاق نداءات من أجل اتخاذ تدابير فاعلة لكبح جماح الأسعار ومساعدة الدول الأكثر تضرراً من ارتفاع الأسعار وخاصة في القارة الإفريقية، حيث نبّه المدير العام للفاو جاك ضيوف العالم الذي يتجه الآن نحو أزمة غذاء تهدّد استقراره السياسي، مما يستدعي وضع حدّ للمضاربة في أسواق السلع الغذائية. هذا التهديد يعزّزه الفشل في معالجة الأسباب الهيكلية التي تقف وراء اختلالات نظام الزراعة الدولي واختلال العرض والطلب والرسوم الجمركية التي تضعها الدول الغنية وسياسات الدعم الزراعي التي تمارسها.

لكن التقرير الذي أصدرته الفاو خلال شهر كانون الثاني من العام ٢٠١١ يبيّن أن مؤشّرها للأسعار قد ارتفع نحو مستوى قياسي خلال شهر كانون الأول الفائت، متجاوزاً مستويات العام ٢٠٠٨، حين أشعل ارتفاع الأسعار اضطرابات في دول عديدة!!

بدوره حذّر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في كلمة له من أن العالم يواجه خطر نشوب اضطرابات بسبب الغذاء وتراجع النمو إن لم يعالج زعماء العالم تقلّبات أسعار المواد الغذائية. وكان ارتفاع الأسعار في أسواق القمح والسكر قد أشعل احتجاجات قوية في أجزاء من شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهي تأتي

قبل أن نتعافى من سـابقتها التي وقعت في العام ٢٠٠٨، ما يزيد من حجم كرة النار المتدحرجة باتجاه الأغنياء حيناً وباتجاه الفقراء في معظم الأحايين!

والمؤشـر الذي يدعو إلى الخطر هو أن نتاج القمح قد انخفض بنسـبة تصل إلـى ٣٦٪ فـي الفترة الواقعة بيـن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وهو الأمـر الذي ادى إلى ارتفـاع أسـعاره خلال العـام الماضي فقط إلى ٤٧٪ مدفوعة بسـوء الأحوال الجوية وموجة جفاف في روسيا وجيرانها في منطقة البحر الأسود.

ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية العام ٢٠١٠ لم يحدث أي تطوّر ملموس على هـذا الواقع، حيث بقيت الأسـعار على تذبذبها، مما دفـع بعدد من الدول إلى اتخاذ إجراءات لحمايته منعاً لزيادة التضخم وارتفاع الأسعار، وهذا الإجراء لم يلق ترحيباً من رئيس البنك الدولي روبرت زويك الذي دعا إلى تفادي اتخاذ إجراءات حمايته بل دعا الدول القوية اقتصادياً إلى مسـاعدة الدول الفقيرة وإمدادها بالمواد الغذائية، بينمـا دعـا رئيس فرنسـا إلى إجراء دراسـات حول الـدول الأكثر تضـرراً من ارتفاع أسعار الأغذية وتقديم المساعدة لها.

بعـض الـدول طلبـت مـن مواطنيها زراعـة بعـض المحاصيل حتـى ولو في حدائقهـم الخاصـة الضيقـة، عـلّ ذلك يسـدّ قليلاً من فاتـورة العجـز الغذائي، لكن مبعـث القلـق الحقيقي يبقـى لدى صنّاع القرار في العالم إذا لم يكبح ارتفاع أسـعار الغـذاء، لأن ذلـك يؤدّي إلى زعزعة الاسـتقرار الاجتماعـي والاقتصادي من خلال ارتفاع التضخّم وإلى إجراءات للحماية التجارية واضطرابات، كما قد يؤدي ارتفاع أسـعار الغـذاء أيضاً إلى انتكاس التعافي مـن الأزمة المالية من خلال تقليص القدرة الشرائية للمستهلكين في الاقتصادات الناشئة سريعة النمو التي تقود هذا التعافي.

إن حـل مشـكلة ارتفاع أسـعار الغذاء عالمياً يكمن في أن تقـوم الدول القوية اقتصاديـاً بالخـروج من سلسـلة الوعود والتصريحـات، وأن تتجه لمسـاعدة الدول الأكثـر تضـرراً وتمكينها من تجاوز الأزمة وتقديم المسـاعدة للـدول النامية في بناء مشاريع زراعية واقتصادية طويلة الأمد وتطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي للإفادة القصوى من الإمكانات، خاصة وأن بعض هذه الدول يمتلك واقعاً مائياً غنياً ولكنها تعاني من صعوبات في القطاع الزراعي بسبب عدم قدرتها الاستفادة من الإمكانات

الطبيعية لديها وعدم وجود استثمارات قوية في القطاع الزراعي الذي عليه يقع عاتق تحقيق الأمن الغذائي.

وفـي هـذا المضمار يمكـن النظر إلى بعـض الدول التي رفعت شـعار الأمن الغذائـي، واسـتطاعت أن تحوّله إلى واقع ملموس، ومنها سـورية التي كانت تعاني ضائقـة غذائيـة فـي بداية السـبعينات وأصبحت اليـوم تصدّر مليون طـن من القمح سـنوياً، مـع الإبقاء على مخزون اسـتراتيجي يكفي حاجتها لمـدة عامين على الأقل علـى رغم مواجهتها لخطـر الجفاف وانحباس المطر وانخفـاض معدلات الأمطار والنقص الواضح بالموارد المائية المتجددة وجفاف نسبة كبيرة من الآبار في مناطق زراعة القمح. وهنا يسـجّل للزراعات المروية قدرتها على توفير حاجة الاسـتهلاك المحلـي مـن هـذا المحصول الاسـتراتيجي الـذي .تأثـر إنتاجـه عالميـاً وارتفعت أسـعاره بشـكل كبير. وكان لا بد من تقديم الدعم للمزارعين للاستمرار بزراعة هذا المحصول وذلك عن طريق تمويل هذه الزراعة الأساسية وتقديم مستلزمات الإنتاج العينية عن طريق المصارف الزراعية باعتبار هذا المحصول أكثر من اسـتراتيجي، إذ لا بد من إنتاج كميات كافية للاستهلاك المحلي، وذلك بتشجيع الزراعات المروية التي هي أكثر اسـتقراراً وثباتاً وأماناً، ومن أجل ذلك لا بد من الاسـتمرار في العمل للاسـتفادة مـن كل قطرة ماء تسـقط فوق اراضينـا عن طريق إقامـة المزيد من البرك الترابية أو المصنوعة من الباطون المسلّح واتباع الأساليب الحديثة واعتماد الأصول الأكثر إنتاجية.

وحين تعرّضت الباكسـتان لزلزال مدمّر عام ٢٠٠٥ كانت البلاد تتلقى ما بين ٢٣ و٢٤ طائرة يومياً محملة بالعديد من مواد الإغاثة من الخارج، في حين تقلصت بعد ذلك إلى ما يتراوح بين طائرتين وثلاث طائرات يومياً، وهو شيء متواضع، غذ لا يـزال تجـاوب العالم وتضامنه مـع المنكوبين ضعيفاً مقارنة بحجـم الكارثة التي تفوق أضرارها تسونامي ٢٠٠٤ وزلزالي كشمير عام ٢٠٠٥ وهاييتي عام ٢٠١٠.

وهذا ما دفع بمؤسسـة الشـفافية الدولية لأن تؤكد ضياع جزء كبير من أموال المساعدات التي قدمتها هيئات الإغاثة لباكستان بسبب الفساد وسوء الإدارة.

ومع أن الكوارث الطبيعية ضربت في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن بعضها

لم يطلب مساعدات المنظمات الدولية، مثل الصين، التي لقي فيها أكثر من ١٢٠٠ شخص مصرعهم في حوادث انزرق التربة خلال صيف العام ٢٠١٠ في إقليم غانسو شمال غربي البلاد، في حين تمّ وقف البحث عن ٥٠٥ أشخاص آخرين كانوا في عداد المفقودين، إذ تواجه الصين كوارثها الطبيعية بشكل سريع عبر جهود إغاثة فعالة وبفضل المساعدات القادمة من أنحاء أخرى من البلاد، حيث يؤكد الصينيون أن الحشد الوطني هو أكثر الطرق كفاءة لمواجهة الكوارث..

إن سياسات الدول الغنية الكبرى واستراتيجياتها ورغباتها الجنونية في السيطرة على العالم جعلها تتنصل من كل القرارات والاتفاقيات الدولية لتدفع الدول الصغرى والفقيرة الثمن الباهظ لهذه الكوارث من أمنها واستقرارها وحتى انتعاشها الاقتصادي، حيث يقع الفقراء والمنكوبون ضحية يبقى غريمها طليقاً بين عجز الأمم المتحدة وتقصير منظمات الإغاثة الدولية وبين مبررات وحجج الدول الكبرى التي تبدو سخية عندما يتعلق الأمر بأهداف استراتيجيةن لها في المنطقة المنكوبة.

# ١٦ تشرين الأول
# يوم الأغذية العالمي

تحتفل الأمم المتحدة في السادس عشر من تشرين الأول من كل عام «بيوم الأغذية العالمي»، وهذا التاريخ يعود للعام ١٩٤٥ حين تأسست منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، حيث عهد إليها بمهمة تحسين الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى تحسين ظروف سكان الأرياف، وهي من أكبر الوكالات المتخصصة ضمن نظام الأمم المتحدة والوكالة الرائدة في مجال الزراعة والمواشي والغابات وصيد الأسماك والتنمية الريفية، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالمياه والأراضي والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية.

تضم منظمة الأغذية والزراعة الدولية ١٨٧ بلداً عضواً، إضافة إلى منظمة عضو واحدة هي الاتحاد الأوروبي، وما تجدر الإشارة إليه أن مكتب تمثيل المنظمة في لبنان قد تأسس عام ١٩٧٧ للمساعدة في تطوير قطاع الأغذية والزراعة بطريقة تلبي التنمية البشرية والاقتصادية.

ويوم الأغذية العالمي هو مناسبة للتذكير بحجم مشكلة الغذاء وأهميتها، حيث تعاظمت وتفاقمت معضلة انعدام الأمن الغذائي العالمي، ولا تزال تمثل خطراً بالغاً على الإنسانية جمعاء بعد تصاعد عدد الذين يعانون من الجوع دون رحمة والتي تشمل اليوم سدس البشرية، وحيث يموت كل خمس ثوان طفل واحد في العالم بسبب انعدام الغذاء، وحيث يموت سنوياً ستة ملايين شخص من الجوع بما يعادل موت ١٦٥٠٠ شخص كل يوم جوعاً...!؟

وكان برنامج الأغذية العالمي قد دعا خلال العام الماضي وفي هذه المناسبة إلى تذكر أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع ولا يحصلون على القدر الكافي

من الغذاء ويحتاجون إلى المساعدة العاجلة، وحين أعطي الكلام للسيدة جوزيت شيران المديرة التنفيذية للبرنامج دوّت كلماتها في أرجاء القاعة عندما قالت: «إن يوم الغذاء العالمي هو في الواقع يوم بلا غذاء هذا العام بالنسبة لشخص من بين كل ستة أشخاص في مختلف أنحاء العالم»، وتبعتها تحذيرات صدرت عن المنظمات الإنسانية الدولية مفادها أن تدني مستوى تدفق المعونات الغذائية التي وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ عشرين عاماً تزامن مع زيادة عدد الجوعى في العالم والذي يزداد يوماً بعد يوم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إضافة إلى سوء الأحوال الجوية.

والسبب الأكيد الذي فاقم الأزمة هو أن المساعدات التي تعهدت بها الدول النامية للدول الفقيرة ذهبت لإنقاذ الصناعة المالية للعالم، وهذا ما خفض المساعدات الإنسانية للدول الأخرى، مما أدى عملياً إلى استفحال مشكلة الفقر والجوع ومسألة إيواء اللاجئين في الكثير من دول العالم المنكوبة بهذه المشكلات، وحيال ذلك، ليس مفهوماً تماماً ما صرحت به وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بأن مسألة المجاعة في العالم تحمل مسؤولياتها جميع دول العالم، لأن بلادها المتورطة بحروب عبثية في العراق وأفغانستان تتكبد هي بدورها خسائر هائلة من جراء هذه الحروب.

كما أن من بين المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم أيضاً أن العديد من دول العالم لا تتمتع بالأمن الغذائي، إلا أنها غير قادرة على تأمين الغذاء لشعوبها، وتعتمد في ذلك اعتماداً كلياً على الواردات التي تدفع من أجلها أموالاً طائلة تحتاج إليها في عملية التنمية.

وإذا كان القضاء على الجوع في العالم يتطلب زيادة الإنتاج الغذائي بنسبة ٧٠٪ لإطعام تسعة مليارات إنسان بعد أربعة عقود، وإذا كانت الدول الغنية لم تلتزم بما اتفق عليه، أي تأمين ٤٤ مليار دولار سنوياً لدعم الزراعة وخصوصاً في الجنوب الفقير، وإذا كان عدد الجياع قد ارتفع منذ حزيران ٢٠٠٨ من ٨٥٠ مليوناً إلى ١,٠٥ مليار جائع، والقضية كما أشار إليها السيد نعيم قداح ليست قصة زراعة وجوع فحسب، بل قصة سقوط مريع للحس الإنساني، والدليل على ذلك ما يحدث في أميركا حيث يعدم سنوياً ثلاثة ملايين عجل بإطلاق النار عليها ودفنها في التراب بهدف المحافظة على

استقرار أسعار اللحوم، ويتم في كندا حرق ملايين الأطنان من القمح للسبب ذاته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كميات هائلة من البن تحرق في البرازيل للمحافظة على ارتفاع الأسعار، أما في دول الاتحاد الأوروبي فيتم إنفاق أكثر من ٣ مليون يورو سنوياً لإتلاف فائض الخضار والفواكه التي تزيد عن الاستهلاك والتصنيع، كما تفيد الأرقام أن قيمة منتجات أطعمة الكلاب والقطط في أميركا تساوي أربعة أضعاف الدخل الوطني لبلد مثل أثيوبيا، وفي عالم الجوع والفقر يقتات ملايين الأطفال من القمامة، وفي العالم الثالث هناك أكثر من مليون طفلة جديدة يذهبن إلى سوق الدعارة كل سنة... من أجل تأمين لقمة العيش، أما على المقلب الآخر فهناك ٤٤٧ ديراً يملكون ثروات تساوي الناتج السنوي لنصف سكان المعمورة.

كما أنه من المذهل أن نعرف أن أشدّ دول العالم فقراً تنفق مبالغ هائلة على تسليح نفسها كالهند وباكستان، اللتين هما من أفقر شعوب العالم وأكثرها سكاناً، وهما وحدهما يستوردان من السلاح سنوياً بما يعادل ١٨٪ من الواردات العالمية من السلاح، كما بلغ الإنفاق الهندي وحده عام ٢٠٠٥ ثلاثة أضعاف الإنفاق على التعليم والصحة، وفي باكستان سجل هذا الرقم نحو تسعة أضعاف.

وإذا كان المستعمرون قد أرادوا لهذه الدول أن تبقى تحت رحمتهم وأسيرة قبضتهم التسلطية، فإنهم أيضاً أرادوا أن يكون أكثر من ثلث سكان هذه الدول يعيشون تحت خط الفقر.

وإذا كان عدد الجياع في العالم قد تعدى حاجز المليار ومئتي مليون جائع، فإن هذا الرقم يجب أن تدركه أميركا التي وقف وزير خارجيتها عام ١٩٧٤ وتعهّد (هنري كيسنجر) بألا ينام أي شخص في العالم وهو جائع، وذلك خلال فترة لا تتجاوز عقداً من الزمن...

وأمام هذا التعهد الذي أطلقه وزير الخارجية الأميركية، فإننا ومنذ ذلك الحين وأعداد الجياع في ازدياد، وخلال العقد المنصرم أضيف ١٠٠ مليون نسمة إلى أعداد الجياع خلال عام واحد، وتستحوذ الهند بمفردها على رأس الهرم في عدد الجياع، حيث يتواجد ٣/ ١ من جوعى العالم فوق أراضيها.

بعد الوصول إلى هذا العدد من جوعى العالم أصبح الجوع نكبة وكارثة وعيباً أخلاقياً يفترض أن تخجل منه أية حضارة أو ثقافة أو دين أو دولة تعتبر نفسها في مصافي الدول المتقدمة أو المتطورة.

# أزمة الغذاء الأبدية
# في الطريق الصعب

يشكل القمح الغذاء الأساسي لمعظم سكان الأرض ويزداد الطلب عليه، نتيجة الزيادة السكانية مما أوجد اضطراباً في أسواقه اشتد على نحو غير ملحوظ في غضون الأسابيع الأخيرة، نتيجة استمرار الجفاف المدمر للمحاصيل لدى الاتحاد الروسي والتي ازدادت بفعل الحرائق التي أتت على ما يقرب من ثلث إنتاج القمح لهذا العام، وهذا ما دفع بروسيا إلى اتخاذ قرار بحظر تصدير القمح الروسي حتى نهاية العام، ويتوقع المراقبون أن يتم تمديد الحظر إلى العام القادم، وخاصة أن أسواق القمح تعاني ارتباكاً شديداً بعد الفيضانات العارمة التي اجتاحت باكستان ودمرت معظم المحاصيل الزراعية هناك.

ويهدف الحظر إلى ضبط أسعار الغذاء داخل روسيا بعدما أظهرت بيانات وزارة الزراعة الروسية أن محصول القمح لهذا العام قد لا يكفي الطلب الداخلي، كما تشير التقارير الروسية إلى ارتفاعات حادة في أسهار الدقيق، حيث ارتفع سعر الخبز في موسكو بنسبة ٢٠٪.

والذي أشار إليه رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين هو أن الحظر قد يستمر خلال العام ٢٠١١، موضحاً أن محصول هذا العام قد ينخفض إلى ٦٠ مليون طن، وهو أقل بكثير من محصول العام الماضي الذي وصل إلى ٩٧ مليون طن، علماً بأن روسيا تحتاج إلى ٨٠ مليون طن لتغطية الاستهلاك الداخلي وهذا معناه بأن المستهلك الروسي سيعاني عجزاً قدره ٢٠ مليون طن!!

وتعتبر روسيا من أكبر الدول المصدرة للحبوب، وهي المصدر الأساسي

لتأميـن القمـح لمصر والعراق والجزائر وغيرها، لذلك فإن هذا الحظر سـيؤدي إلى رفع أسعار الخبز في مناطق عديدة من العالم، وهذا ما دفع بمنظمة الأغذية والزراعة التابعـة للأمـم المتحدة (الفاو) إلـى التحذير من توقف صادرات الحبوب الروسـية والتي سـببت وضعاً مقلقاً في أسـواق القمح وأدى إلى ارتفاع الأسـعار الذي بدوره يهـدد الأمـن الغذائي في الـدول الفقيرة والمحدودة الدخـل، كما حصل في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ عندما أدى ارتفاع أسـعار المواد الغذائية إلى أعمال شـغب وإخلال بالأمن في كثير من الدول في أفريقيا وآسيا ودول الكاريبي.

وخفضـت (الفـاو) وتوقعاتها بشـأن الإنتـاج العالمي للقمح فـي ٢٠١٠ إلى ٦٥١ مليون طن، لأن توقعاتها كانت في شـهر حزيران تشـير إلى أن الإنتاج سـيصل إلـى ٦٧٦ مليـون طـن، وتسـتند المنظمة فـي توقعاتها إلـى الظـروف المناخية غير المؤاتية خلال الأسابيع الأخيرة، لكنها أشارت بالمقابل إلى أن سوق القمح العالمية هـي أكثر توازنـاً اليوم عما كانت عليه إبان أزمـة ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ولا يوجد ما يبرر الخوف من أزمة غذاء عالمية في الوقت الراهن.

علـى المسـتوى الدولـي، ارتفعت أسـعار القمح بنسـبة تزيد علـى ٥٠٪ منذ حزيـران الماضـي، وقـد أثار ذلك مخـاوف من تكـرار أزمة غذاء عـام ٢٠٠٨ حين تعرضـت محاصيـل الجنوب في مختلف أنحـاء العالم إلى دمار كبير بسـبب طقس غير عادي.

مصر هي أكثر الدول التي تتأثر بأزمة القمح العالمية جراء تقليص الصادرات الروسية، إذ تعاني مصر من فجوة غذائية بين استهلاك وإنتاج القمح تقدر بحوالى ٦ مليون طن، حيث يبلغ إنتاجها المحلي من القمح نحو ٨ مليون طن بينما استهلاكها يصـل إلـى نحو ١٤ مليون طن من القمح، وتسـتورد مصـر بين ٦ و٧ مليون طن من القمح منها ٣ إلى ٤ مليون طن من روسيا، وحاولت الحكومة المصرية طمأنة الرأي العـام بالإعـلان عـن توافر مخزون اسـتراتيجي من القمح يكفي لمـا يزيد عن أربعة أشهر.

والسـؤال الذي يطـرح دائماً هو: لماذا يطلب من المسـتهلك المحلي تحمل نتائـج الحرائـق في روسـيا والفيضانـات في باكسـتان وغيرها من أزمـات يمكن أن تصيب مناطق مختلفة من العالم؟

الحرائق في روسيا والفيضانات في باكستان جاءت على الكثير من المحاصيل والثـروات الزراعيـة والحيوانيـة، الأمر الذي سـيزيد أسـعار الكثير من السـلع على مسـتوى العالم بسـبب الدمار الذي سـببته المياه وبسـبب حاجة الباكستانيين للمواد الغذائيـة العاجلـة لعشـرين مليون منكوب من الفيضانات التي تسـببت بأسـوأ كارثة طبيعية في تاريخ البلاد، مما دفع بالأمم المتحدة إلى إطلاق نداء لجمع ٤٦٠ مليون دولار من أجل تقديم مساعدة عاجلة للمنكوبين.

واللافـت أن أي أزمـة تحـدث فـي بلـد مـا لا بد مـن انعكاسـها علينا وهذا مـا تعودنـا عليـه طوال سـنوات كثيرة، فأي أزمـة تصيب بلداً أو قـارة أو حتى قرية فـي شـرق الأرض أو غربهـا وتسـبب فقداناً في السـلع أو زيادة في أسـعارها نجد المنتجـات المثيلـة لهـا في أسـواقنا قـد ارتفعت مباشـرة وبمقدار أكثر مـن ارتفاع الأسعار العالمية.

وما دامت أسـعار الطاقة لا تزال مرتفعة، فإن الوقود سـيتنافس مع الغذاء عبر الكرة الأرضية، وقد ارتفع ثمن القمح إلى ثلاثة أضعاف ما بين عام ٢٠٠٥ وصيف العام ٢٠٠٨، وزاد ثمن الرز خمسة أضعاف محدثاً بذلك اضطراباً غذائياً عاماً مودياً بخمسة وسبعين مليون نسمة إلى أحضان الفقر، وتعد الأسعار المرتفعة دليلاً قاطعاً أن الطلب يسبق العرض، وأنه وبكل بساطة ما من غذاء.

فبنغلادش، وهي من أكبر مسـتهلكي الرز في العالم، تحتاج للمزيد كل سـنة لتغذية كثافتها السكانية المتزايدة.

بقي أن نعرف بأن الذرة المستخدمة لصنع خمسة وثلاثين غالوناً من صهريج الإيثانول بإمكانها إطعام شخص واحد لمدة عام كامل.

يعـرض تبدل المنـاخ، حيث الفصول الحـارة وازدياد قلة الأمطـار، الحصاد المسـتقبلي للتناقص في معظم دول العالم، الشـيء الذي يزيد طيف ما يسميه بعض العلمـاء اليـوم: «أزمة الغـذاء الأبدية» التي يبـدو أنها أزمة مسـتعصية لن تجد الحل الشـافي لها رغم «محاولة» بعض الدول الإعلان عن نيتها بأنه لن يكون هناك جائع علـى وجه الأرض (هنري كيسـنجر عـام ١٩٧٤)... في الوقت الذي وصل فيه عدد جياع العالم إلى ما يزيد على المليار جائع.

# المجاعة قادمة

تعتبـر مشـكلة الجوع من أهم وأبرز المشـاكل التي لا يحتمـل إيجاد حل لها المزيـد مـن التأجيـل لأن عـدد الجيـاع الذين كانـوا بحـدود ٨٠٠ مليـون جائع في تسعينات القرن الماضي ارتفع عددهم ليصل إلى مليار و٢٠٠ مليون جائع مع نهاية العام الماضي، وهذا العدد يسـاوي ١/٦ سـكان العالم، أي أن سدس البشرية يعاني من مشكلة الجوع، علماً بأن إنتاج الغذاء في العالم ووفق تقديرات الخبراء يشير إلى أنه يكفي لسـد حاجة ١٢ مليار نسـمة أو لضعف سـكان الأرض، لكن سوء التوزيع وسوء الإدارة والتغييرات البيئية والجفاف وتخلف سكان بعض المناطق يجعل لقمة العيـش غيـر متاحة لدرجة أن مئات الآلاف من الأطفال يموتون من الجوع مع طالع كل يوم.

وكانـت الباحثـة الأميركيـة سـوزان جـورج في كتابهـا الشـهير «كيف يموت النصـف الآخـر من العالم جوعاً»، قد أشـارت إلى أن الحيوانـات المدجنة في دول الشمال تستهلك نصف ما يستهلكه سكان الجنوب.

ولأن ٨٥٪ مـن سـكان الأرض لا يملكون أكثر من ١٥٪ وهذا المؤشـر إنما يـدل علـى مـا يتم نهبه بشـكل منظم من الـدول الفقيرة في ظل الاسـتعمار بشـكليه القديم والحديث.

كما أن مديرة برنامج الأغذية العالمي جوزيت شـيران سـبق لها وحذرت من ازديـاد عـدد الجيـاع في العالم وقالـت: «إن من الآثـار المترتبة على الأزمـة المالية العالمية أن واضعي السياسات عالمياً سيضطرون في المستقبل القريب إلى مواجهة

خيـارات صعبـة للغاية بيـن أولويـات الإنفاق، موضحـة الحاجة إلى طـرح القضية وتوضيحهـا بقـوة حـول منع حـدوث أزمة جوع ومنـع وقوع مجاعـة، وحول اتخاذ إجـراءات عالميـة»، هـذا إذا أضفنا إلـى أن نحو ١٠٠ ألف إنسـان يومياً يموتون من الجـوع، أو مـن الآثار المباشـرة له وفق تقديرات ذكرها جان زيغلر في كتابه «سـادة العالم الجدد: العولمة، النهابون، المرتزقة، والغجر».

فـي هذا الوقت كانت اجتماعات مجموعة الدول العشـرين التي انعقدت في تورنتـو فـي كندا عبارة عن منابر لاسـتعراض المشـكلات الاقتصاديـة العالمية دون تقديـم حلـول ناجعة لها وهي لم تخرج بما هـو جديد ولم يقدم قادة هذه الدول أي جديد لمسـاعدة ملايين الناس الجياع الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم جراء الأزمة المالية العالمية، وحيث لم يتم الاتفاق على أي برنامج يحفز برامج الدعم وتخفيض العجزالمالـي، بل على العكس تواصلت دعوات التقشـف مع تزايد عمليات برامج الحوافز الاقتصادية أو تخفيفها ما سيزيد البطالة ويقلل من البرامج الحكومية بهدف تحسـين المسـتوى المعيشـي لمواطنـي الدول فـي العالـم، ولعل التظاهـرات التي شـهدتها تورنتو أوضح مؤشـر إلى أن الفقر لا يزال يسـحق عظام الفقراء في العالم علـى الرغـم من كل التقـدم العلمي والرفـاه الاقتصادي الذي حققته البشـرية طوال العقود الماضية.

إن القيود المفروضة من قبل الدول الغنية على الدول الناشـئة وعلى أسـواق تلـك الـدول الفقيـرة وإتخامها بصادراتها تشـكل عراقيل بوجه وصـول اقتصاديات الدول إلى حالة سـليمة، لذلك فإن التعهد الذي أطلقه قادة الدول الاقتصادية القوية حـول الامتنـاع عن زيادة العقبات أمام الاسـتثمار وتجارة الأمـوال والخدمات عدم فـرض قيـود جديدة علـى التصديـر أو تطبيق إجـراءات تحفيزللصـادرات تتعارض مـع قواعـد منظمة التجارةالعالمية سـتكون مجـرد حبر على ورق، ولهـذا، فإن قمة العشـرين بقيت كما هي دائماً محطة لتعزيز مكاسـب الدول القوية اقتصادياً وإيجاد الحلـول لمصلحتها على حسـاب الدول الفقيرة ولم تتمكـن من الخروج من تحت هذه العباءة التي يكتفي لابسـوها بإطـلاق الوعود دون الوفاء بالالتزامات على حين تتزايد أعداد الجياع يومياً على امتداد الكرة الأرضية.

إن القلـق ينتـاب آلاف المزارعين في الدول الفقيـرة من الإجحاف القادم في

تقاسم المواد الغذائية التي تنتج في الدول الغنية ولأن المساعدات التنموية المقدمة مـن عـدة دول غنية والخاصـة بالقطاع الزراعـي في الدول النامية قـد انخفضت من ١٩٪ عام ١٩٨٠ إلى قرابة ٥٪ مؤخراً.

ويشـير تقريـر صادر عن منظمة الأمم المتحـدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى الدور المتنامي الذي تلعبه الدول النامية في دعم احتياجات السوق والإنتاج، وعلى هذا الأسـاس جاءت مقررات قمة الغذاء التي عقدت عام ٢٠٠٨ في روما وعنوانها «نلتـزم بالقضـاء على الجوع وتأمين الغذاء للجميع اليـوم وغداً»، وهذا أيضاً ما دفع برئيس البنك الدولي عام ٢٠٠٨ روبرت زوليك للقول: «الجوع يولد عدم اسـتقرار وعلينـا أن نتحرك الآن ومعاً... يجب وضع خطةعمل عاجلة وعلى النظام التجاري الدولـي أن يعمـل بفعاليـة أكبر لتأميـن كمية كبيرة من السـلع الغذائية في الأسـواق وبأسـعار معقولة». ومع هذا فإن عدد الجياع ما زال يرتفع باضطراد رغم التعهدات التـي أطلقتها قمم الغذاء منذ العـام١٩٩٦ «بخفض عدد الجياع إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥»، فالمقررات لا تأخذ طريقها للتطبيق، لأنه في العام ٢٠٠٢ تم التعهد والإقـرار بتخصيـص ٢٤ مليـار دولار لمكافحـة الجـوع، لكـن تبين في مـا بعد أن المعونـات المقدمة للزراعة انخفضت بمعـدل ٥٨٪ وهكذا يبدو، فإن كل التجارب السابقة لم تكن ناجحة.

هذا على الصعيد العالمي، أما على الصعيد العربي وانطلاقاً من التقرير الذي أعدتـه مجموعـة مـن الخبـراء العرب علـى مدار عـام كامل، وبتكليـف من مجلس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة العـرب الـذي انعقد فـي الكويت مطلع العـام الحالي، فـإن التحـدي الذي يواجه العـرب لا يقتصر على تحقيق نمو مرتفـع بل يجب أيضاً تحويل النمو بشـكل أسـرع وأكثـر فاعلية للحد مـن الفقر عبر سياسـة فاعلة لإعادة توزيع الدخل، مشـيراً إلى أن نسـبة الشـباب من إجمالي السكان العاطلين تزيد على ٥٠٪ بالنسـبة لمعظـم الدول العربية مـا يجعل معدل البطالة فيهـا الأعلى في العالم كلـه، ولفت التقرير إلى أن التحـدي العربي في هذا المجال يتمثل في ضرورة توفير ٥١ مليون فرصة عمل جديدة خلال السـنوات العشـر القادمة للإسـهام فقط في منع زيـادات معـدلات البطالة وإبقائها ثابتة حتى العام ٢٠٢٠، وأوضح التقرير أن الأمل العربـي بتحقيق الاكتفـاء الذاتي من الغذاء لا يزال عصياً علـى التحقيق وليس هناك

أي تحسـن يذكـر عن معدلات العـام ١٩٩٠، وأن دولتين عربيتين فقط هما سـورية والسـودان نجحتـا في تحقيق الاكتفـاء الذاتي من الحبوب، ونبّـه التقرير كذلك إلى خطـورة نقص التغذية على وجه الخصوص فـي الدول العربية الأقل نمواً تلك التي تعاني من أزمات سياسية وبيئية كما في الصومال والسودان واليمن.

أما التقرير الصادر عن المكتب الإقليمي العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩، فقد ركزعلى تحديات أمن الإنسـان في البلدان العربية ومنها البطالة المتفشية بين الشباب، حيث أظهر التقرير أن هناك واحداً من كل ٥ أشخاص فـي المنطقـة العربية يعيـش تحت خط الفقـر الدولـي المتمثل بدولاريـن أميركيين فـي اليـوم الواحد، كما أشـار التقرير إلـى أن المنطقة العربية هي إحـدى المنطقتين الوحيدتين في العالم اللتين سـجلتا ارتفاعاً في عدد الذين يعانون من قصور التغذية منـذ تسـعينات القـرن المنصـرم، ويمثل الجيـاع البالغ عددهـم في المنطقـة العربية ٢٥,٥ مليون شخص نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان.

ويشـير التقريـر أيضـاً إلـى تراجع حصة الفرد مـن الأرض الصالحـة للزراعة بنسـبة ١٨,٨٪ خلال ١٠ سـنوات، وأن هناك ٥٩٪ مهددة بالتصحر بتأثير التغيرات المناخيـة، وهنـاك ٢٥٪ انخفـاض فـي القـدرة الإنتاجيـة الزراعية حتـى نهاية العقد القـادم، إضافـة إلى تضخم وترهل المدن. إن جميع المحاولات التي بذلت لخفض عدد الجياع في العالم باءت كلها بالفشل ولـم تسجل تقدماً في مجال مكافحة الجوع وسـوءالتغذية الـي ينهش ثلاثة أرباع البشـرية، وهـذا ما يدفعنا للتذكيـر بنتائج قمتي ١٩٩٦ و٢٠٠٢ حـول ضـرورة «تحقيق الأمن الغذائـي» وخفض عدد الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ وهو أمر يبدو بعيد المنال.

إزاء هـذا الواقـع نرى أنـه لا بد من إصـلاح النظامين التجـاري والاقتصادي الدولييـن وفـرض مزيـد من الضوابـط على النظـام الذي يعـزز الاسـتغلال ويعمق الفجـوة بين فقـراء الأرض وأغنيائها وبالتالي اعتماد قواعد للتجارة الدولية تسـاعد الدول النامية على ضبط أسواقها من أجل إطعام جائعيها بدلاًمن قواعد تقدم الولائم للشـركات الجشـعة وتطبيق مبدأ «سـيادة الغذاء» وبأن لكل دولة ولكل شعب الحق بالغذاء وبأسعار معقولة.

# أزمة الغذاء العالمية... أيضاً

تشكل المحاصيل الزراعية كالقمح والأرز والذرة والصويا أساس الغذاء الذي يعتمد عليه البشر في حياتهم. وقد أدى التغيير المناخي وما رافقه من ارتفاع في درجات الحرارة ونشوب العديد من الحرائق التي اجتاحت السهول والغابات إلى فقدان العديد من المحاصيل.

كما أن الأمطار الغزيرة التي هطلت في أستراليا وموجات الصقيع في أوروبا، قد أدت هي أيضاً إلى تراجع هائل في المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى خلق مشاكل كثيرة في أكثر من مكان من هذا العالم.

ويشكل استخدام الوقود الحيوي تنافساً ما بين الآلة والإنسان، حيث تم استخدام ١١٩ مليون طن من أصل كامل إنتاج الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ من الحبوب لإنتاج الإيتينول ليستعمل كوقود للسيارات، علماً بأن هذه الكمية تكفي لإطعام ٣٥٠ مليون شخص سنوياً، وهذا ما أدى إلى تضاعف الاستهلاك السنوي للحبوب خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٥، حيث كانت بمعدل ٢١ مليون طن، بينما هي ارتفعت إلى ٤١ مليون طن خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى إنتاج الإيتينول في أميركا في الفترة ذاتها والمشار إليها آنفاً.

ومن المرجح أن يصيب تغيير المناخ في الوطن العربي المتعطش للمياه أكثر من أي جزء آخر في العالم، وهذا ما يهدد بخفض الإنتاج الزراعي في المنطقة.

وفي هذا الإطار، أظهرت الحكومات العربية مزيداً من الوعي في هذه القضية مؤكدين أنها تحتاج إلى مزيد من التعاون لتحسين البحث والسياسات.

إن تغيير المناخ سيكون له تأثير على المناطق العربية لأنها تعاني من الفقر والجفاف على نطاق واسع ومن ندرة المياه والتهميش الاجتماعي، وهذا المجال لفت مسؤولون لدى طرح تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول تغيير المناخ في لقاء في القاهرة إلى أن «لدى ١٥٪ من السكان في العالم العربي منفذاً محدوداً لمياه الشرب؟».

كما توقع المدير الإقليمي للدول العربية في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يخفض شحّ المياه الناتج عن تغيير المياه الإنتاج الغذائي ٥٠٪ في المنطقة، في وقت يذهب ٨٠٪ من استهلاك المياه في الوطن العربي إلى الزراعة.

وهنا تبرز الحاجة الملحّة إلى مزيد من التعاون بين الجامعة العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة الحكومات على وضع سياسات ملائمة، واعتبر التقرير أن من شأن نمو سكاني أقل أن يساعد في بناء القدرة على التكيف الاجتماعي مع أثر تغيير المناخ وفي الحّ من انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة.

هذا إذا ما نظرنا إلى الحاجة الفعلية لإطعام الملايين من أبناء الأرض، أما في الجانب الآخر، فقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، أن ثلث الطعام المنتج للاستهلاك الآدمي أي ما يعادل ١,٣ مليار طن يهدر أو يبدّد كل عام!!

وجاء في دراسة أعدها المعهد السويسري للغذاء والتكنولوجيا الحيوية بتكليف من منظمة الفاو، أن النفايات الغذائية تشكل مشكلة في البلدان الغنية، إذ غالباً ما تلقى مواد غذائية صالحة للتنول في صناديق القمامة، وذكر التقرير أنه لا بد من العثور على قنوات تصريف جيدة للغذاء الذي تقرر أن يُلقى به في سلة المهملات، لافتاً إلى أنه بوسع المنظمات الخيرية أن تتعاون مع الباعة لجمع المنتجات التي تقرر التخلص منها لكنها لم تزل جيدة بمعايير السلامة والمذاق والقيمة الغذائية، وفي إحصائية صادرة عن منظمة الفاو تشير إلى أنه في كل عام يموت نحو عشرة ملايين طفل من الجوع، أي أكثر من ٢٠ ألف طفل يومياً، وأكثر

تحديـداً نقـول: يموت طفل واحد كل خمس ثوان، حسـبما أكد ذلـك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

المحلـل الاقتصـادي فـي صحيفة تشـرين السـورية... ناجي أسـعد، يرى أن الاقتصاديـات العالميـة تنتج من السـلع والثروات عموماً ما يسـمح بسـد الحاجات الأوليـة لمجمـوع سـكان الأرض، ولا يـرى أن هناك مشـكلة من حيـث الإنتاج بل يرى المشـكلة في توزيع الموارد والثروات والإمكانات بين قلة من البلدان والكثرة منها، لأنه بحسـب بيانات الأمم المتحدة تكفي ١٠٪ من ثروات المئات القليلة من أصحـاب المليـارات في العالم لسـد حاجـات المليار فقير من الغذاء وماء الشـرب والدواء.

ومن المفيد والضروري التذكير أن أسباب الفقر والجوع كثيرة، منها:

اسـتنزاف المـوارد، التغيير المناخي، السياسـات الاقتصاديـة الخاطئة لبعض الدول، واستخدام الحبوب كوقود حيوي وارتفاع أسعار الغذاء في العالم.

وللأسف هناك تسع دول من الدول المتقدمة تنفق على غذاء القطط والكلاب فـي سـتة أيام ما يزيد عن المسـاعدات التي خصصتها منظمة الأمـم المتحدة للدول الفقيرة في كل عام.

ويتوقع خبراء متخصصون بأن أزمة الغذاء العالمية سـتأخذ هذا العام شـكلاً مغايراً عن الأزمات السـابقة، وأنها سـتجلب معها موجة من الاضطرابات السياسـية والاجتماعيـة في دول تعانـي من ضائقة اقتصادية إلى جانب وجود عوامل سياسـية تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان...

وإذا كانت الزراعة والاستثمار فيها يشكلان الحل الاقتصادي للمشكلة، وهي تعتبر الحل الأمكثل لانتشال السكان من الفقر والجوع، فإن البعض يرى أن المسألة تتطلب حلولاً أخرى تبدأ بالتنمية المسـتدامة وتوسـيع المساحات المزروعة وتأمين مياه الري والتنمية الشاملة على مستوى التعليم وتأمين الأسواق الملائمة للتصريف والوصول إلى الأسـواق العالمية لبيع الصـادرات. ناهيك عن المطالب التي يطالب بها المزارعون في حقهم بالضمان الصحي وضمان مزروعاتهم من الكوارث.

# اللاجئون في العالم
# قضية إنسانية وضحيّة استعماريّة

حـددت الأمم المتحدة يوم الرابع عشـر من كانـون الأول من كل عام موعداً للاحتفـال بيـوم اللاجئ، وهـذا الحدث يمثل الذكرى السـنوية لتأسـيس المفوضية العليـا للاجئين التي مضى على تأسيسـها أكثر من سـتين عاماً، وبهذه المناسـبة دعا المفـوض العـام فيهـا أنطونيو غوتيرس العالـم إلى بذل جهود أكثر جراء مشـكلات النزوح القسري وفقدان الجنسية محذراً من العوامل الجديدة التي تسبب اللجوء.

ويظل اللاجئون الفلسـطينيون طيّ النسـيان في الإعلام الغربي بالرغم من أن عددهـم يقارب الخمسـة ملايين لاجئ، علماً بأنهم اللاجئـون الوحيدون في العالم الذيـن لا تدعوهـم مفوضات وكالات الأمم المتحدة إلى العـودة إلى ديارهم، على الرغـم مـن أن إسـرائيل وافقـت علـى القـرار ١٩٤ الذي يقـر بحق عـودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، وذلك لتضمن اعتراف الأمم المتحدة بها.

وفـي الحـرب التي شـنتها الولايـات المتحدة علـى العراق، وحسـب منظمة متخصصـة ترصـد الضحايا العراقيين الذين سـقطوا في الحرب من خـلال متابعتها لوسـائل الإعـلام، فقـد وصل عـدد القتلى العراقييـن منذ بدء الغزو إلـى ١٠٠ ألف قتيل، كما أن اللاجئين الذين نزحوا عن ديارهم، سواء ممن بقوا على هامش المدن الكبرى في العراق، أم الذين غادروا إلى الدول المجاورة في سورية والأردن، يقدر بحوالى ستة ملايين شخص، وهو ما يمثل أكبر أزمة للاجئين في العالم.

وقـد هرب معظم العراقيين في ذروة أعمال العنف بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ووصل عدد العراقيين الفارين شهرياً إلى ٣٠ ألف شخص كانوا يتدفقون إلى سورية، في حين وصل الآلاف الآخرون إلى الأردن، ورغم انحسار موجات اللاجئين قليلاً عام ٢٠٠٨، إلا أن مشكلة اللاجئين لا تزال قائمة إضافة إلى أنها أحدثت تغييراً ديموغرافياً فـي المجتمع العراقي وأدت إلى تهجير حوالى مليون عراقي مسـيحي، ورغم تراجع

وتيـرة العنف فإن مجموعات محدودة مـن العراقيين قررت العودة إلى أرض الوطن، والأكثرية تفضل البقاء في المنفى على المخاطرة بالرجوع، وخاصة مع تواصل أعمال العنـف المتفرقـة في أنحاء العراق، حيث سـقط أكثر من ألفي قتيل جـراء العنف عام ٢٠١٠، كما تجري عمليات «تطهير» مذهبي واسعة خاصة في العاصمة بغداد.

ورغم قيادة الولايات المتحدة لعملية غزو العراق، فإنها لم تسـتقبل سـوى ٥٠ ألف لاجئ عراقي للعيش فيها، وهو رقم لا يكاد يعني شـيئاً إذا علمنا أن العدد نفسـه الذي قبلته السويد بسكانها الأقل عدداً واقتصادها الأصغر بكثير من الاقتصاد الأميركي.

من هنا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- مشـكلة اللاجئين وتشريدهم مشكلة تتحملها الدول التي سببت لهم هذه المأساة وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل.
- السياسـات الإسـرائيلية فـي تشـريد الفلسـطينيين مسـتمرة سـواء بتهويـد النقـب والجليل، وسـنّ قوانيـن عنصرية، وإقامة جدران فاصلـة، والقرار ١٦٥٠ الهادف إلى طرد الفلسطينيين من الضفة والقدس لاستكمال تهويدها.
- اسـتيلاء إسرائيل على ينابيع المياه وطرد السكان الفلسطينيين كما حدث في غور الأردن الـذي كان عـدد سـكانه عام ١٩٦٧ حوالى ٣٥٠ ألفاً وأصبح عدد سـكانه اليوم ٥٢ ألفاً.
- هناك ٧ آلاف مستوطن يهودي يسيطرون على ٩٥٪ من الغور وعلى ٩٨٪ من مياهه.
- آلاف البيوت الفلسـطينية في أراضي ١٩٦٧ هدمتها الجرافات الإسـرائيلية وأدت إلى تهجير أهلها، ورفح أصدق مثال.
- عام ١٩٦٧ تم إضافة ٢٠٠ ألف فلسطيني إلى لائحة التشريد الإسرائيلية.
- ٥٦ ألف فلسطيني ليس لديهم أوراق هوية رغم عيشهم على أرضهم وهم مهددون بالرحيل والترحيل بموجب القرار ١٦٥٠.

إزاء ما تقدم ينبغي على المفوضية العليا للاجئين أن ترفع الصوت لرفع الظلم عن أناس آمنين تحاول أطماع دول اسـتعمارية تحويلهم إلى ضحايا ومشردين رغم أن قـرارات الأمم المتحـدة تكفل لهم الحق بالعودة إلى أرضهم وديارهم... ودفاعاً عن الحضارة الإنسانية.

وهذا ما دفع بالكاتب الفرنسـي د. جـورج دو هامل (١٨٨٤-١٩٦٦) الطبيب الذي حضر الحرب العالمية الثانية للقول: «إن الحضارة إن لم تكن في قلب الإنسان لا يمكن أن تكون في أي مكان آخر، وإن حضارة أميركا ليست سوى حضارة الحشرات».

# على هامش قمة محاربة الفقر
# ... وتبقى محاربة الفقر دون الأهداف المرسومة

تحت شعار مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية التقى مؤخراً في نيويورك ١٤٠ من قادة وزعماء العالم للنظر في معالجة البؤس والفقر والمرض والتخلف على هامش انعقاد الجلسة الـ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة وبعنوان «بإمكاننا إنهاء الفقر».

منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي أكدا أن عدد الجياع في العالم لا يزال مرتفعاً على نحو غير معقول، رغم الجهود التي استطاعت تخفيض الرقم إلى حوالى المليار جائع على الصعيد العالمي، ويرى الخبراء أن الارتفاع المستمر لمستوى الجوع في العالم لا يجعل من الصعوبة بمكان فحسب تحقيق هدف الألفية الأول لخفض الجوع، بل أيضاً تحقيق أي من أهداف الألفية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن من بين أهداف الألفية التي تعتزم أطراف الأمم المتحدة على تحقيقها بكل جدّية يتعهد الهدف الأول بتقليص عدد الجياع من نسبة ٢٠ إلى ١٠٪ بحلول العام ٢٠١٥ غير أنه لم يتبق سوى خمس سنوات ولا تزال هذه النسبة بحدود ١٦٪ حالياً.

ولكن رئيس البنك الدولي أعلن أن العالم شهد خلال العام ٢٠١٠ انضمام نحو ٦٥ مليون شخص إضافي إلى الشريحة التي تعاني من فقر مدقع كما أن نحو ١,٥ مليون طفل قد يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر حتى العام ٢٠١٥.

وإذا كانــت جهود العديد مــن المنظمات الدولية تتركز على موضوع مكافحة الجوع، والحدّ من آثاره الكارثية على حياة البشر، لكن هذا التركيز لم يعط شيئاً في مجـال تنفيـذ الخطط التي تمّ رسـمها قبل عقديـن من الزمن، وخاصة فـي ما يتعلق بتخفيـض عـدد الجيـاع مـن ٨٥٠ مليون إنسـان فـي تسـعينات القـرن الماضي إلى النصـف بحلـول العام ٢٠١٥، بل على العكس تماماً، فقد أضيف إلى هؤلاء الجياع ما يقارب النصف ليصبح عددهم ما يزيد على المليار إنسـان، مع عوامل إغاثة أشـدّ سـوءاً بسـبب الحـروب والفيضانات والأزمة الماليـة العالمية وارتفـاع ثمن الغذاء، وإلى ما هنالك من أسباب مصنعة أو مسبقة الصنع.

أميـركا التـي كانت تدفع لقواتها سـتة مليارات دولار شـهرياً لتهديم العراق، وقتـل شـعبه، وتهجير مواطنيه ونهـب خيراته، وتفخيخ سـلمه الأهلي، تقف موقف المتفـرج علـى جيـاع تـمّ تصنيعهم فـرداً فـرداً، بـل الآلاف وبالملايين، أمـا أطفال أفغانستان فحدّث ولا حرج مع فارق جوهري بأن أطفال أفغانستان لـم تكن أحوالهـم الأفضل كأطفال العراق، وإنما تغيرت أحوالهم من السيئ إلى الأسوأ، بفضل سياسة القتل الرحيم التي تمارسها طائرات أميركا وحلف «الناتو».

أما في فلسطين وفي غزة تحديداً، فلم تعد عمليات القصف الجوي والبحري والصاروخـي التـي تمارسـها إسـرائيل ضد العـزل في الأراضـي العربيـة المحتلة، وبأسـلحة الدمـار الأميركية تكفي لزيادة عدد الجيـاع، بل عززت ذلك بحصار جائر على قطاع غزة الذي يصنف من أعلى المناطق في العالم كثافة في السـكان، مع قلة الموارد، لتمعن في قتل الناس جوعاً!!

وللتذكيـر فقـط، فإن الأمـم المتحدة أعلنـت عام ١٩٩٧ عامـاً «للقضاء على الفقر».

وإذا كانــت جهود بعض المخلصين لتخفيض عدد الجياع، هي جهود صادقة وجدية لكن هذه الجهود هي أقل بكثير من الجهود المبذولة أميركياً لتصنيعه وزيادة أعداده!؟

وبالعـودة إلـى الأهـداف الثمانية التي أقرتهـا الأمم المتحدة فـي أيلول العام ٢٠٠٠ وشارك في هذا المؤتمر أكثر من ١٨٠ دولة، بمن فيهم ٥٠ رئيس دولة حيث

وقـع ممثلـو الدول المشـاركة على إعلان الألفيـة ملزمين أنفسـهم ودولهم بتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

القضـاء علـى الفقر المدقـع والجـوع، وتحقيق التعليم الأساسـي والشـامل وتعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحـة الأمهـات، ومكافحـة فيروس نقـص المناعـة والملاريا والأمـراض الأخرى وضمان توفر أسباب الاستدامة البيئية، وتطوير التعاون الدولي من أجل التنمية.

المجتمعون مؤخراً في نيويورك أصغوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهو يطالـب المؤتمريـن بعدم تـرك الفقراء في وقت تنشـغل فيه الـدول بمواجهة الأزمة الاقتصاديـة، وقـال إنه يجب ألا توازن الميزانية على ظهـر الفقراء، مضيفاً يجب ألا ننسـحب مـن الدعم التنموي الرسـمي، وهو حبل نجاة بالنسـبة للمليـارات، هؤلاء المجتمعـون لم يكونـوا متفائلين بما تحقق بخصوص ما توصلـت إليه الدول حول أحـد أهداف الألفية المعنية بمكافحة الفقر، وعزوا ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي كان تأثيرها على الدول النامية أكثر مما هو حاصل في الدول الغنية.

وفي تقرير أعدّته مجموعة من الخبراء العرب اسـتغرق العمل فيه عاماً كاملاً بتكليف من مجلس وزراء الشـؤون الاجتماعية العرب أشار إلى أن نسبة الفقر العام مـا زالـت مرتفعة فـي المنطقة وتصل إلى ٤٠ بالمئة في المتوسـط أي ما يناهز ١٤٠ مليوناً عربياً تحت خط الفقر، كما تدل المؤشـرات على أنه لم يحدث أي انخفاض في متوسـطات الفقر خلال السـنوات العشرين الماضية، بل إن بعض البلدان العربية شهدت زيادة في معدلات الفقر.

إن قمة محاربة الفقر التي عقدت في حاضرة المنظمة الأممية وأمام جمعيتها العامة في دورتها الـ٦٥ مؤداها الفشـل، لأن الوضع الدولي ليس مسـتقيماً، وتسـيّره شـريعة الغـاب التـي فرضتها أميـركا على العالـم والمنظمـة الدولية أسـيرة مواقف الطاغوت مكتوفة الأيدي، مشلولة القرار والإرادة تاركة للولايات المتحدة التصرف بمصائر سـكان الأرض وفق مصالحها وأهوائها. والأمم المتحدة لا شـأن لها سوى لملمـة جـراح الأرض دون علاج والإشـراف على إدارة الأزمات مـا بعد الكوارث والحروب، وإن نتائج قمة محاربة الفقر لن تكون أحسـن من سـابقاتها بدءاً من قمة

إعلان روما عام ١٩٩٦ التي أعلنت عن إنشاء تحالف دولي ضد الجوع لكنها كانت قمة مخيبة للآمال، وكذلك قمة ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ قمة الفاو التي كانت نتائجها أحلام وآمال بعيدة المنال.

إن تصميم البشرية وتعاونها للقضاء على الجوع كي لا يتحول إلى عبودية لا فكاك منها يحتاج إلى جهود مشتركة محلية أو إقليمية ودولية لإعفاء الدول الفقيرة من عبء الديون التي تثقل كاهلها، وتمنعها من تحقيق أي تنمية، بل تكبح أي مبادرة تنموية وتجعلها لقمة سائغة للضغوط من مختلف الجهات وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية، والأمم المتحدة مدعوة إلى تعزيز آلياتها وتقوية دورها لمواجهة متطلبات الشعوب وتلبية طموحاتها المشروعة في الأمن والتنمية والسيادة وتجنب تقديم غطاء لانتهاكات القانون الدولي وهي تستطيع أن تدرأ الكوارث حين تضع قراراتها موضع التطبيق...

بكلمة موجزة، الدورة ٦٥ للأمم المتحدة لن تكون أفضل من سابقاتها لا من حيث القرارات التي اتخذت حديثاً أو بشأن تطبيق المقررات المتخذة سابقاً ومنذ تأسيسها ولم يطبق منها إلا ما هو متوافق مع مصالح الولايات المتحدة المتحكمة فعلياً بسلوك الأمم المتحدة تاريخياً...

ولهذا، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى الإصلاح لتوفير حقوق الإنسان التي كانت من أهم الأسباب التي قامت من أجلها، وإصلاحها يعني مواجهة التحديات والضغوط التي تمارس عليها، وإلغاء الأحادية والدكتاتورية والاستغلال والقمع والتضليل الإمبريالي الذي أدى إلى عدم الالتزام بالقانون الدولي... نتيجة فقدان التوازن السياسي.

# صندوق النقد الدولي
# تحت وصاية الدول الكبرى

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي الفترة الواقعة ما بين ١ و٢٢ تموز من العام ١٩٩٤ وبمبادرة أميركية عقد في منتجع «بريتون وودز» في الولايات المتحدة الأميركية مؤتمر النقد والاقتصاد الذي كان من أبرز مقرراته تأسيس صندوق للنقد الدولي، ومنحت الدول المؤسسة للصندوق لنفسها أكثرية الأصوات فيه، بحيث تشكلت قياداته وأطقم موظفيه بداية من الأميركيين الذينم وفّروا معظم رأسماله وبنسبة بلغت ٣٥ بالمئة مما أتاح للأميركيين التدخل بسياسته، بل والتحكم بخياراته وتوجهاته، وهذا ما صبغه بصبغة أميركية قوية أثّرت عليه وتأثر بها بطريقة أدائه، إضافة إلى أنه اتخذ من واشنطن مقراً له، وبلغ أخيراً عدد الدول الأعضاء فيه ١٨٦ دولة، على أن تسمي كل دولة العضو المنتدب من قبلها ونائباً له، وهذا الحاكم يكون عادة وزير المالية أو حاكم المصرف المركزي، ويُدار الصندوق من قبل مجلس الحكام وله مجلس إدارة يتألف من ٢٤ عضواً موزعين على الشكل التالي:

- خمسة أعضاء دائمين من أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان.
- ثلاثة أعضاء كل سنتين من أميركا الجنوبية.
- ستة عشر عضواً ينتخبون انتخاباً عن بقية الدول.

يرأس مجلس الإدارة مدير عام ينتخب من قبله لولاية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، وقد ظهرت سيطرة واضحة للفرنسيين على هذا المنصب ولسنوات طويلة، بحيث أن مرور ٦٧ عاماً على تأسيس الصندوق، فقد شغل الفرنسيون أكثر من ٣٧ عاماً حتى الآن من عمر رئاسته، وهذا ما دفع برئيسة الصندوق الحالية الفرنسية

كريستين لاغارد والتي تولت حديثاً هذا المنصب بعد موطنها دومنيك ستراوس الذي استبعد بسبب فضيحة أخلاقية دُبرت له، للقول بأن المسألة الضرورية التي لا تتحمل التأخير من وجهة نظرها هي الديون السيادية في أوروبا، لما لها من تأثيرات سلبية ليست على أوروبا فحسب بل على اقتصاديات العالم بأسره.

كما رأت بأن مستويات النمو في العديد من دول العالم لا تزال غير متوازنة ومثلها معدلات البطالة المرتفعة.

منذ تأسيسه مرّ الصندوق بمرحلتين ميّزت عمله، وأظهرت مدى تدخله في اتباع سياسات اقتصادية خاصة للدول الفقيرة وحتى للدول النامية:

من ١٩٤٤-١٩٧٨، عمد الصندوق إلى اعتماد سياسة الإقراض للدول المحتاجة ولمدة قصيرة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات.

١٩٧٨-٢٠١١، مرحلة وضع الشروط القاسية والثابتة للإقراض، وهذه الشروط كانت ثقيلة على الدول النامية أو في طور النمو.

وقد أتاحت هذه الفترة للصندوق التدخل في سياسات العديد من الدول وفرضت عليها شروطاً قاسية، كإلغاء الدعم عن مواد أساسية واستراتيجية كالقمح أو الأرز، أو إلغاء الدعم عن التعليم المجاني الذي تعتمده الدول لمحو الأمية، وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص ليتم تمدده وسيطرته على القطاع العام تحت ما يسمى بالخصخصة بذريعة تصفية المؤسسات العامة الخاسرة وتحويلها للقطاع الخاص، إضافة إلى تبني سياسة خفض الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة وتدمير الصناعات المحلية وتدمير البيئة (على غرار ما حدث في البرازيل) حيث قدم الصندوق قرضاً لإقامة سد مائي دمّر غابات مطرية شاسعة، كل هذه النتائج أدت إلى تضاؤل فرص الفقراء بالحصول على الخدمات، هذا في الوقت الذي منع فيه البنك الدولي قرضاً لمصر من أجل إنشاء السد العالي، والموانع لا تعود إلاّ لأسباب سياسية خالصة.

إضافة إلى اشتراط البنك تخفيض الإنفاق الحكومي في مجالات الصحة والدواء والخبز.

من خلال ما تقدم، تبدو القرارات المهمة التي يتخذها الصندوق عرضة

للتحكم بها من قبل الدول الغنية، وهذا ما يجعله لعبة في يد القوى الكبرى المهيمنة على الاقتصاد والمال في أغلب دول العالم.

إن مـا نشـهده من تراجع لدور المنظمات الدوليـة، أي بمعنى آخر بعدها عن تحقيق معايير العدالة والمسـاواة والسـيطرة الواضحة سببه هيمنة الولايات المتحدة علـى مفاصـل القرار علـى صعيد قـرارات الأمم المتحـدة والمنظمـات العاملة في إطارهـا، وهـذا بدوره يؤدي إلى تعطيل دور هـذه المنظمات ويجعل الإرادة الدولية أسيرة السياسة الاستعمارية.

والملاحـظ، أن الأزمـة الاقتصادية العالمية قد أرخـت بظلالها على صندوق النقد الدولي، وقد أظهرت أرقام نشـرت مؤخراً أن التزامات البنك الدولي بإقراض الدول تراجعت بنسـبة ٢١٪ خلال السـنة المالية ٢٠١١ إلى ٤ , ٧٥ مليار دولار مع انحسار الأزمة العالمية.

غير أن البنك الدولي قال إن مسـتوى الإقراض ما زال أعلى منه قبل الأزمة، مشـيراً إلى شكوك الحكومات والمسـتثمرين في قوة الانتعاش العالمي، وفي السنة المالية ٢٠١٠ كان حجم الإقراض ٧٣ مليار دولار.

وكان البنـك الدولـي قـد زاد من تمويل الـدول الفقيرة خلال الأزمـة المالية العالمية مع انهيار الطلب العالمي وتضرر أسواق الائتمان.

وقـال البنك إن التزاماته إزاء الاقتصادات المتوسـطة الدخل والناشـئة بلغت ٢٦ , ٧ مليـار دولار فـي السـنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيـران، ويقل هذا كثيراً عن الالتزامـات خلال السـنة الماليـة ٢٠١٠ التي بلغت ٢ , ٤٤ مليار دولار بعد اشـتداد الأزمة المالية العالمية.

وقـال البنك إن التزامات المؤسسـة الدولية للتنمية، وهي ذراعه التي تضطلع بمسـاعدة أشـد بلدان العالم فقراً، سجلت مسـتوى قياسياً في ٢٠١١ إذ بلغ حجمها ١٦ , ٣ مليار دولار مقارنة بـ ٥ , ١٤ ملياراً في ٢٠١٠.

يتضح مما سبق أن البريق الذي حظي به الصندوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانيـة وحتى لحظـة اندلاع الأزمة قد خفّ وهجه، حيث بـدا وكأنه جزء من الأزمة وليس مؤسسـة رائدة للتصدي لمنعطفات حادة، سـيما في الاقتصاد العالمي، علماً

بأن العوامل التي أضعفت مكانة الصندوق هي تجاهله تحذيرات الخبراء والمحللين من الكارثة قبل وقوعها والتي لم يعرها الصندوق أي اهتمام، وبالتالي عجزه وفشله في التوصل إلى وضع استراتيجية كاملة للتصدي لها إضافة إلى كونه أداة بيد بعض الحكومات الغربية.

وإذا كانت الإدارة الجديدة للصندوق تجهد اليوم لاستعادة بعض مكانته المفقودة واستجماع قواه، فإن عليها إبعاده عن التبعية للحكومات التي تتحكم بسياسته، وإعادة النظر بالشروط القاسية التي يضعها في وجه الدول التي هي في طريق النمو، وكذلك إعادة النظر برفع طاقته الإقراضية إلى ٧٥٠ مليار دولار، لأن السؤال هو من أين سيأتي بهذه السيولة في ظل أولويات الإنفاق التي تواجهها الحكومة والعجز الكبير في الموازنات، إضافة إلى إعادة النظر بالخلل الهيكلي الذي أدى إلى الأزمة بسبب القروض الضخمة التي تم تقديمها العام الماضي وبخاصة إلى اليونان حتى تتمكن من تجاوز أزمتها المالية.

إن المطلوب أن تبقى المؤسسات لتشكل جزءاً من الحل، لا أن تصبح هي جزءاً من المشكلة، وأن تفسح الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي والمسيطرة على صندوق النقد والبنك الدوليين المجال للدول النامية لزيادة حصتها في حق التصويت وتخفيف القيود والشروط عن القروض لمساعدتها.

# أيَّامٌ لا تُنسى

- ٣ آذار : اليوم العربي للمياه.
- ٨ آذار : اليوم العالمي للمرأة.
- ١٠ آذار : اليوم الوطني للمحميات.
- ٢٢ آذار : اليوم العالمي للمياه.
- ٢٢ نيسان : اليوم العالمي للأرض.
- ٥ حزيران : اليوم العالمي للبيئة.
- ١٧ حزيران : اليوم العالمي لمكافحة التصحّر.
- ٢٦ حزيران : اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.
- ١ تموز : اليوم الوطني للدفاع المدني.
- ٣ تموز : اليوم العالمي للتعاونيات.
- ١١ تموز : اليوم العالمي للسكان.
- ١٢ آب : اليوم العالمي للشباب.
- ٦ تشرين الأول : اليوم العالمي للكوارث الطبيعية.
- ١٤ تشرين الأول : اليوم العربي للبيئة.
- ١٦ تشرين الأول : اليوم العالمي للغذاء.
- ١٧ تشرين الأول : اليوم العالمي لمكافحة الفقر.
- ٦ تشرين الثاني : اليوم العالمي لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلّحة.
- ٥ كانون الأول : اليوم العالمي للتطوع/ أسبوع الشجرة.
- ٩ كانون الأول : اليوم العالمي لمكافحة الفساد.
- ١٠ كانون الأول : اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

# الفصل السادس

# ملاحظات واقتراحات

# في الملاحظات
# على عمل المشروع الأخضر

**الملاحظة الأولى:**

بالعودة إلى المرسوم ١٣٧٨٥/ ١٩٦٣ الذي قضى بإحداث المشروع الأخضر بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسم ١٣٣٣٥ تاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٦٣، لا سيما المادة ٢٤ منه التي نصّت على تشكيل لجنة استشارية للتنسيق في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة وتضم في عضويتها المدير العام للزراعة، رئيس اللجنة الإدارية للمشروع الأخضر ورؤساء المصالح في الإدارة المركزية في وزارة الزراعة ورؤساء مصالح من وزارة الشؤون (مصلحة الإنعاش الاجتماعي) وممثلين عن المزارعين يعينون بقرار من وزير الزراعة، تكون مهمة اللجنة الاستشارية إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات إلى وزير الزراعة وإلى اللجنة الإدارية للمشروع الأخضر حول الأهداف المبتغى تحقيقها والبرامج السنوية والطرق والوسائل العامة للتنفيذ والتمويل واستعراض النتائج المحققة والمساهمات التي يتوجب طلبها من مختلف الإدارات وتدابير التنسيق الواجب اتخاذها مع مختلف الإدارات على ان تجتمع هذه اللجنة مرّة كل شهر على الأقل بدعوة من وزير الزراعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

هذه اللجنة المنصوص عنها لم تجتمع ولم يتم تشكيلها أصلاً حتى تجتمع وتناقش وتضع الخطط، من هنا فإن التنسيق بين عمل المشروع الأخضر ووزارة الزراعة يكاد يكون معدوماً كما هو الحال مع باقي المؤسسات التي تعمل في المضمار ذاته.

الأمر ذاته بالنسبة لوزارة الموارد المائية التي تُعنى بشؤون السدود والآبار

الارتوازية والبحيرات الكبيرة الحجم، فإن الاتصال والتنسيق أيضاً لا وجود له، علماً بأن المشروع الأخضر قام منذ تأسيسه ولغاية تاريخه بإنشاء ما يزيد عن ٢٥٠ بركة جبلية في مختلف المناطق اللبنانية بحجم يتسع لحوالى ١٠ ملايين متر مكعب من المياه.

**الملاحظة الثانية:**

إن قيمة المساعدة المحددة بعشرة ملايين ليرة لبنانية لم تعد تفي بالغرض وأصبحت زهيدة جداً لما كانت عليه منذ أكثر من عشر سنوات بسبب ارتفاع الأسعار وتدني سعر الصرف، لذلك نرى من الضروري رفع قيمة المساعدة من ١٠ ملايين ليرة إلى عشرين مليون ليرة عملاً بتوصية هيئة التفتيش المركزي رقم ٤٧١/ ٢٠٠٠ تاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠٠ لأن المساعدة التي يقدمها المشروع الأخضر لا تكفي سوى لاستصلاح وتجهيز ٢٥٠٠م٢ تجهيزاً مقبولاً، ولأن دراسات البنك الدولي حددت مساحة الوحدة الزراعية بخمسة آلاف متر مربع في الأراضي المروية و١٥ ألف متر مربع في الأراضي البعلية، علماً بأن هذه الأسعار تعود للعام ٢٠٠٠ ويقتضي بالتالي زيادتها لنرى أن رفع قيمة المساعدة إلى عشرين مليون ليرة التي طرحت عام ٢٠٠٠ يستوجب الآن إعادة النظر بها لزيادتها بطبيعة الحال.

**الملاحظة الثالثة:**

إن المساعدة التي حدّدها القانون بموجب المرسوم ٤١٤٩ تاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٣ وتعديله بالمرسوم ٧٤٢٦ تاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٥ وحدّها الأقصى عشرة ملايين ليرة لبنانية لكل مزارع لقاء دفع مساهمة ماليّة في أحد صناديق المال التابعة للخزينة تستوجب أيضاً تحديد فترة زمنيّة كسقف يمكن للمزارع الذي حصل عليها أن يعاود طلبه بعد انقضاء فترة زمنيّة محدّدة وذلك بقصد تمكين المزارع من الاستفادة القصوى من أرضه ولأن عمليات الاستصلاح والأعمال التكميلية وبناء خزّان من الباطون وشراء النصوب وتمديدات الريّ الحديث لا يمكن أن يقوم بها المزارع من دون تقديم المساعدة الكافية له، وكذلك من أجل تشجيعه على البقاء في أرضه واستثمارها بأفضل السبل.

**الملاحظة الرابعة:**

طالما أن المطلوب اليوم هو خفض نسبة الفقر والجوع وهو أحد الأهداف الثمانية التي وضعتها الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ والتي تطالب بخفض النسبة

إلـى النصـف بحلـول العـام ٢٠١٥ حيث لا تكـون السياسـات الاقتصاديـة مراعية للفقـراء وحيث يلقى على عاتق الخدمات الاجتماعية عبء مواجهة الفقر مباشـرة، لذلك يجب اسـتمرار البحث عن الطرق والوسـائل التي تحدّ من الهجرة من الريف والحدّ من آثار التصحّر، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

**الملاحظة الخامسة:**

فـي برنامج مكافحـة التصحّر والذي حدد له يوم عالمـي بتاريخ ١٧ حزيران رفع شعار «أوقفوا التصحّر بزراعة شجرة» وطالما أن المشروع الأخضر يعمل على زيادة مسـاحة الأراضي الزراعية وعمل من قبل على زيادة المسـاحة الحرجية وأقام العديد من المحميات والغابات، نرى أنه يسـتثنى ويسـتبعد عن أي نشـاط له علاقة بمكافحـة الحرائـق والحفـاظ على الثروة الطبيعية، علماً بأن دوره أساسـي في شـق الطرقات الزراعية لتسهيل وصول سيارات الإطفاء والدفاع المدني وفي إنشاء البرك الجبليـة القريبـة من الأحراج لتكـون مصدراً في إيصال المياه عنـد اندلاع الحرائق. كما سـبق للمشـروع الأخضر أن طالب بإشـراكه في اللجنة الوطنية لإعادة تشـجير لبنـان المشـكّلة بموجـب قرار مجلس الـوزراء رقم ٣١ تاريـخ ٦/ ٣/ ٢٠٠٢ والتي كان مـن مهامهـا وضـع خطة لإعادة تشـجير لبنان لما لديه من خبرة واسـعة في هذا المجـال، انطلاقـاً مـن محمية أرز الباروك التي كان المشـروع الأخضـر المبادر إلى إطلاقها وإنشـائها، كما سـبق له وتقدم باقتراحات لإنشـاء فواصل عازلة في محيط المحميات وإنشاء برك جبلية حولها.

**الملاحظة السادسة**

إن وجود الألغام والقنابل العنقودية من مخلفات العدوان الإسـرائيلي تشكل حائـلاً دون وصـول المزارعين إلـى أراضيهم وبالاعتماد علـى الأرقام الصادرة عن المكتـب الوطني لنـزع الألغام فـإن ٤٣,٥٪ من ضحايا هذه القنابـل كانوا يزرعون أو يقومـون بأعمـال الرعي لمواشـيهم، في حين أن ٥٣,٣٪ مـن الجرحى المدنيين سـقطوا وهم يقومون بأعمال لها علاقة بولوج الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، ويجب أن لا يغيب عن بالنا بأن متوسط عمر هذه القنابل يتفاوت بين ٢٥ و٤٠ سنة، الأمـر الـذي يمثل خطـراً جدياً على الأجيـال القادمة من السـكان المحليين ويؤدي بالتالي إلى زيادة مساحات التصحر وإهمال الأرض.

### الملاحظة السابعة

بعـد أن نسـجل عرفاننـا وتقديرنـا للجهود التي قـام ويقوم بها وزيـر الزراعة الدكتـور حسـين الحـاج حسـن منذ توليـه حقيبـة وزارة الزراعـة في العـام ٢٠٠٩، وخاصة أنه عمل جاهداً لتأمين الاعتمادات والقروض ورفد المشـروع بالمهندسين والخبرات، وقد تمكن من مضاعفة الموازنة المخصصة للمشـروع الأخضر ورفعها مـن ١٠ مليـارات ليرة إلى ما يقارب ٢٣ مليار ليرة، وهذا ما سـاعد في إنجاز الكثير من الأعمال لا سـيما في مجال الاستصلاح وشـق الطرقات الزراعية وإنشاء المزيد مـن الخزانـات الترابيـة، إلاّ أن الحاجة لا تـزال مطلوبة لإنجاز العديـد من الطلبات المتراكمة للمزارعين في جميع المناطق.

### الملاحظة الثامنة

ضرورة إشراك المشروع الأخضر «باللجنة الوطنية للمياه» المشكّلة بموجب قرار وزاري صادر عن رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٩٨ والتي يرأسـها وزير الطاقة والميـاه أو المدير العـام وتتكوّن من مندوبين عـن وزارات: المالية، الصحة، البيئة، البلديـات والإصـلاح الإداري، ومندوبيـن عـن مجلـس الإنمـاء والإعمـار ونقابـة المهندسـين وجمعية الصناعيين، واللافت أن هناك جمعيات ومؤسسـات تم تسمية ممثلين لها لا علاقة لها بموضوع المياه من قريب أو من بعيد.

### الملاحظة التاسعة

في الوقت الذي تجهد فيه مختلف الدول لزيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعـة لتوفيـر متطلبـات الزيادة السـكانية التي تشـهدها، وزيادة حصـة المنتجات الزراعيـة ضمن الصادرات وقائمة الصناعات المعتمدة على الإنتاج الزراعي وزيادة حصـة الزراعة في الناتـج الإجمالي، ورغم الجهود الحثيثة التي يبذلها وزير الزراعة د. حسـين الحـاج حسـن للارتقاء بهذا القطاع وتحسـين وضعيته، نـرى في المقابل زحفاً يمكن تسميته بزحف الصحراء على الخضراء، يطال أخصب وأجود الأراضي الزراعيـة لمصلحـة العمران والبناء والطرقات، وهنا نرى ضرورة إيجاد التشـريعات التي تحمي الأرض الزراعية الخصبة وتشجع البناء في المناطق الصخرية والهامشية وتقديم الحوافز الممكنة لذلك حفاظاً على ما تبقى من مسـاحات قليلة من سـهولنا ووهادنا وأرضنا الخصبة المعطاء.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
المشروع الأخضر

**عدد العاملين في مكاتب المشروع الأخضر**

| الوحدة | العـــام | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
| اللجنة الإدارية | ٣ | ٢ | ٢ | ٣ | ٣ | ٣ |
| المصلحة الفنية | ٥ | ٤ | ٤ | ٥ | ٥ | ٥ |
| مصلحة الديوان | ١٠ | ٧ | ٤ | ٥ | ٥ | ٧ |
| مصلحة المحاسبة | ١٣ | ١٣ | ١٢ | ٤ | ٤ | ٣ |
| جهاز الطرق | ١٠ | ٨ | ٨ | ٦ | ٤ | ٩ |
| جهاز المساعدات | ٣ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٤ |
| **مجموع العاملين في الإدارة** | **٤٤** | **٣٦** | **٣٢** | **٢٥** | **٢٣** | **٣١** |
| الجنوب | ١١ | ٩٨ | ٦ | ٦ | ٤ | ٣ |
| النبطية | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٤ |
| الشمال الأولى | ٩ | ٨ | ٦ | ٤ | ٤ | ٤ |
| الشمال الثانية | ١٠ | ٩ | ٧ | ٧ | ٥ | ٤ |
| البقاع الشمالي | ١٠ | ٩ | ٩ | ١٠ | ٩ | ١٠ |
| البقاع الجنوبي | ١٤ | ١٣ | ٩ | ٧ | ٦ | ٩ |
| جبل لبنان – ١ | ١٠ | ٧ | ٥ | ٣ | ٢ | ٤ |
| جبل لبنان – ٢ | ٣ | ٣ | ٢ | ٢ | ٢ | ٥ |
| **مجموع العاملين في المناطق** | **٧٠** | **٦٠** | **٤٧** | **٤٢** | **٣٥** | **٤٣** |
| **المجموع الإجمالي** | **١١٤** | **٩٦** | **٧٩** | **٦٧** | **٥٨** | **٧٤** |

* علماً أن عدد العاملين الإجمالي كان في العام ١٩٦٦ يتجاوز ٣٥٠ شخصاً.
* العد الإجمالي للعاملين عام ٢٠١١/ ، ٧٤ شخصاً، منهم:

– ٧ مهندسين مدنيين.
– ٢٤ مهندساً زراعياً.
– ١٨ مساعداً فنياً زراعياً.
– ٢ مساح.

# الإجراءات الآنية لدعم القطاع الزراعي

ينتظر القطاع الزراعي خطوات تدعم مسيرته، منها خطوات آنية ومنها خطوات استراتيجية.

**أما الخطوات الآنية فتتلخص بما يلي:**

- دعم تصريف الإنتاج الزراعي في الأسواق الخارجية.
- التركيز على الزراعة القابلة منتجاتها للتصنيع وفق متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية.
- ضرورة مواكبة عمليات التصنيع الزراعي لعمليات الإنتاج.
- العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من آليات وبذور.
- الاستفادة من الخبرات في مجال البحث العلمي الزراعي والعمل مع المنظمات والجمعيات.
- حماية الإنتاج الزراعي والتقيد بالرزنامة الزراعية.
- التوسع في عمليات الاستصلاح الزراعي للأراضي.
- التوسع في عمليات إنشاء البرك والبحيرات الجبلية والسدود.
- تنظيم عمليات حفر الآبار الارتوازية وترخيصها.
- إلزامية اعتماد الري الحديث لتخفيف الهدر الناتج عن استعمال وسائل الري التقليدية الأخرى.
- التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

**أما الخطوات الاستراتيجية فهي:**

- زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي.

- زيادة المساحات المروية عن طريق الري الحديث.
- زيادة المساحات المستصلحة المضافة إلى المساحة الزراعية المستثمرة لتعويض النقص الذي يتسبب به الزحف العمراني والإسمنتي.
- سنّ القوانين التي تحمي الأرض الزراعية وتحمي المزارع من المنافسة الأجنبية.
- العمل لإعادة تسليف المزارع إما عن طريق المصارف المحلية أو إيجاد مصرف للتسليف الزراعي لتأمين القروض المناسبة للمزارع.
- العمل لدعم الزراعات العضوية وتشجيع إنتاجها.
- تخصيص اعتمادات سنوية لزيادة حجم الكميات المخزنة من المياه عبر البرك الجبلية أو السدود، وكذلك لشق المزيد من الطرقات الزراعية.
- العمل لتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الإعفاءات من بعض الرسوم والضرائب واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- اعتبار بعض المحاصيل المنتجة محلياً محاصيل استراتيجية مثل القمح والزيتون والحمضيات والشمندر والموز والتفاح والعمل لتطويرها ولتسويقها.
- إحداث صندوق للتعويض على المزارع عن خسارته عند حدوث كوارث طبيعية.
- تقوية وتعزيز التعليم الزراعي وإنشاء المزيد من المدارس الزراعية الابتدائية والمتوسطة.
- إقامة دورات تدريبية في شتى الاختصاصات والحقول لتدريب المزارعين.
- تشجيع إقامة «شهر التسوق» في المناطق وإقامة المعارض الزراعية وتقديم الحوافز والجوائز التشجيعية للمزارعين المجلّين.
- تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي لسكان الريف عبر إقامة البنى التحتية والمدارس والمستشفيات.
- زيادة أعداد المراكز الإرشادية وتأمين مستلزمات العمل فيها للإرشاد والتوجيه.
- التشجيع في إقامة التعاونيات الزراعية التي تنظم المزارعين وتعمل على حلّ مشاكلهم.

وإذا كانت الزراعة تشكل المرتكز الأساسي للبنيان الاقتصادي حيث تضطلع بدور كبير على صعيد الأمن الغذائي وتأمين لقمة العيش لقطاع كبير من السكان وتدوير عجلة التنمية في الريف والمدينة على السواء وتأمين المدخلات اللازمة للصناعة (الصناعات التحويلية) التي تشكل مع الزراعة ما يسمى بقطاع الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد، كما تساهم باستيعاب عدد كبير من العمال.

وإذا كانت حصة الزراعة في الموازنة قد وصلت مؤخراً إلى أن تمثل ٣,٩ بالألف فذلك عبر الجهود الحثيثة والمضنية التي تسجل للوزير الدكتور حسين الحاج حسن بعدما كانت دون الواحد بالألف، مع أن الأرقام الرسمية تكشف أن حوالى ٢٠٠ ألف أسرة تعمل في هذا القطاع، أي ما يشكل بين ٢٠-٣٠٪ من قوة اليد العاملة في لبنان، في حين أن هذا القطاع يؤمن ٦٪ من إجمالي الدخل الوطني و١٧٪ من قيمة الصادرات.

إن محاربة الفقر تبدأ بإنماء الأرياف، لأن الغالبية العظمى من الفقراء هم من سكان الريف الذين يعتمدون في كسب معيشتهم على الزراعة والصناعات والخدمات ذات الصلة بالزراعة.

والزراعة هي مجال العمل الأساسي وأكبر مصدر لإيرادات التصدير في معظم الدول النامية بحيث أصبحت الصلة بين الإنفاق على التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي واستئصال الفقر الريفي مترابطة الوضوح، وفي السنوات الأخيرة ظهر ارتباط قويّ آخر بين ارتفاع مستويات الإنفاق على الزراعة والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع، ولأنه عندما تستثمر الحكومات في الزراعة يستطيع المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة أن يزيدوا إنتاجهم وأن يحصلوا على إمكانية أفضل للنفاذ إلى الأسواق.

ومع ارتفاع الإنتاجية يزيد الطلب على مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور، أسمدة، ...)، وهذا ما يؤدي إلى زيادة فرص العمل في القطاع الريفي. وهذا الدور الذي تلعبه المنظمات والجهات المانحة الدولية منها أو الإقليمية، كما أن ما يوفره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) أو منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أو البنك الدولي أو صندوق الأوبك أو المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها، حيث إن هذه المنظمات توفر إمكانية الحصول على المعرفة والدراية الفنية التي تساعدها على ترجمة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية في أنشطة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وإدخال تحسينات على حياة سكان الريف. كما أن تحويل المواد المكرّسة للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر إلى قطاعات أخرى، لا سيما في البلدان النامية كإنتاج الوقود الحيوي يسهم في زيادة التكامل في مسيرة التنمية التي لا بد أن تكون متوازنة لتعطي ما هو مرتجى منها.

# اقتراحات لزيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي

- تطويـر القـوى العاملـة الزراعيـة من خلال تحسـين تركيبهـا النوعـي وإخضاعها لمفاهيم الكفاءة والفعالية ودرجة المهارة.
- تركيز العمل المستقبلي على المبادرة لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وإيجاد الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية.
- التخفيـف مـن انخفـاض المداخيل الزراعيـة والتوجه نحو الزراعـات التي تعطي الإنتاج الأكبر بالكلفة الأقل.
- زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي.
- تطبيق التأمين الزراعي على كافة المحاصيل الزراعية مما يعطي استقراراً للعاملين في الحقل الزراعي ويوجد الحلول لعزوف الشباب عن العمل في الحقل الزراعي.
- دعم الإرشاد الزراعي والبحث العلمي.
- تعزيز مفهوم العمل الزراعي بوصفه قيمة اقتصادية واجتماعية.
- تصنيع المنتجات الزراعية في أماكن إنتاجها.
- إنشـاء المشاريع الصغيرة والمتوسـطة في المجال الزراعي للتخفيف من البطالة الزراعيـة وإعـداد عمالـة بشـرية فنيـة مدرّبـة مـن خريجـي المـدارس الزراعيـة الابتدائية.
- العمـل على زيـادة إعداد وتأهيل وتمكين المرأة في المجـالات الزراعية وخاصة فـي ظل دخول المرأة الريفية بشـكل أكبر إلى مجـال العمل لتحقيق دخل إضافي لأسرتها.

# دعماً للمزارع ولحماية إنتاجه
# التأمين على المحاصيل الزراعية ضرورة لا بد منها

في نهاية الأسبوع الأول من شهر كانون الأول ٢٠١٠، فجأة انهمر المطر بعد طـول احتبـاس وبعد طول انتظار، وبعد صلوات الاستسـقاء فـي العديد من البلدان والبلدات بحيث تحولت هذه النعمة إلى نقمة وإلى خسائر وكوارث أصابت العديد مـن المزارعيـن، خاصـة فـي منطقة البقـاع وفي مناطق عـكار والضنيـة وعلى طول الشريط الساحلي، حيث لم تسلم نصوب الكرمة ولا البيوت البلاستيكية ولا أشجار الموز ولا الزراعات الخضرية، ووقع المزارعون في خسـائر تفوق قدراتهم وراحوا يرفعون الصوت مطالبين بالتعويض عليهم، ولكنهم يتسـاءلون من سـيعوّض علينا، ومـن هي الجهـة المكلفة بالتقدير والتعويض، خاصـة وأن تجربتهم مع الهيئة العليا للإغاثة هي تجربة مرة لم تأتِ لهم بجديد.

إزاء هـذه الكـوارث التي تتكرر عاماً بعد عام وتوقع المزارعين في المزيد من الخسـائر التي أصبحت خسـائر لا تعوض، جعلت العديد منهم يهجر أرضه ويتركها لرحمـة الطبيعـة والسـيول والعواصـف التي لا حدود لها وخسـائرها غيـر منظورة، مـن هنـا نعود لنطالب بضـرورة إحداث صندوق الكوارث والـذي أكدت الأحداث بأنـه أصبـح مطلباً ضرورياً ومُلحّاً لا بد من وجوده في ظـل تزايد حدة آثار الجوائح المستمرة والمتزايدة.

إن الاهتمام بالواقع الزراعي وإيجاد الوسائل الكفيلة بالمحافظة على المقدرة الإنتاجيـة وجعلهـا تتضاعف هو نقطـة البداية لجعـل المزارع يعمل بظـروف مادية ونفسية واجتماعية طبيعية.

والمراقب لأسعار الكثير من الحاجيات يلاحظ الفرق الشاسع بين السعر على

باب المزرعة والسعر المعروض في الأسواق، كما يلاحظ المراقب حجم الخسارة التي يتعرض لها المزارع وضياع جهده بين السماسرة والتجار حيث يضطر في كثير من الأحيان إلى أن يبيع إنتاجه بأقل من سعر الكلفة.

هذه الحالة وهذه المعاناة تتكرر مع كل شيء إنتاجي، والأسباب إنتاج يفوق قدرة الاستهلاك المحلي ولا توجد طرق كفيلة بتصديره إلى الأسواق الخارجية، ولا بد من إيجاد الحلول التي تريح المزارع وجعله آمناً في حال تعرض مواسمه لغضب الطبيعة أو في حال جادت الطبيعة وكان إنتاجه وفيراً بحيث تفتح أمامه أبواب التصدير.

إن حماية المزارع والمحافظة على إنتاجه من الخسارة المحتمة في حال انسداد أبواب التصدير أمامه أو في حال تعرضه لخطر الحرائق أو موجات الصقيع أو أي نوع من أنواع الكوارث الطبيعية التي تواجه الإنتاج ويتحمل المزارع معاناة ذلك، وهذا يقودنا إلى مطلب آخر من المطالب التي لطالما طالب بها المزارعون وهي التأمين الزراعي على المحاصيل الاستراتيجية التي تتعرض في بعض الأحيان إلى خطر الحرائق أو عوامل جوية وبيئية يصعب التحكم بمضاعفاتها، والتي تتلف أجزاء كبيرة من المحصول وبالطبع يرفع ثمن ذلك من امتهن العمل الزراعي ويعيش حالة إحباط، فكيف سيسدد ديون المصارف؟ وكيف سيتمكن من تجميع قواه للبداية مرة أخرى؟

موضوع التأمين على المحاصيل الزراعية كما موضوع التأمين ضد الكوارث الزراعية هما حالتان من المفترض أن تتلازما مع التطور الزراعي، ويفترض أن يتم التفكير جدياً بإيجاد الآلية المناسبة والصيغ الملائمة ليشعر المزارع بأنه أصبح في مأمن يتيح له العمل مهما كانت المخاطر والعوائق وتعطيه الأمان وتشجعه لمضاعفة الجهد وتجعله يعمل في ظروف نفسية ومادية بعيداً عن الخوف على مصير إنتاجه.

إن الاهتمام الدائم وإيجاد السبل الكفيلة بتصريف الإنتاج الزراعي وتسويقه وتصنيعه وتوضيبه وإيجاد الأسواق الخارجية لتصديره هي الكفيلة بإبعاد شبح الخسارة لأي إنتاج، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات للارتقاء بعملية التصنيع الزراعي، وعندما تترافق هذه الإجراءات مع إيجاد الأسس الكفيلة بتطبيق التأمين الزراعي والضمان ضد الكوارث والتي يزداد خطرها يوماً بعد يوم، عندئذ تضمن حالة استقرار شبه دائمة على الصعيد الزراعي.

# الاستثمار في القطاع الزراعي
# الخطوة الأساس في أي مشروع تنموي

إن العلاقة المزدوجة بين التنمية الزراعية وكل من التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة، ومكافحة الفقر والجوع من جهة أخرى، يجب احترامها والعمل وفق أصولها، لأن بقدر ما يحقق الإنفاق على الزراعة أهدافاً اجتماعية مهمّة فهو عنصر لا غنى عنه في دفع النمو وتحقيق الرفاهية، بل إن في وسع الزراعة تقديم فرص استثمارية مجرّبة للقطاع الخاص والمساهمة في تطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي حيث أكدت الدراسات الحديثة بأن الزراعة نشاط اقتصادي مجدٍ وله آفاق مستقبلية حسبما أكدت تقارير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠٠٨.

ومما لا شك فيه أن ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد هي من الأسباب التي تحول دون تنمية قطاع الإنتاج الذي يتطلب إقامة المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتطوير الزراعة وزيادة الإنتاج والتي تلحّ على ضرورة إقامة التوازن بين القطاعات والمناطق وتحقيق وتيرة متناسقة في النمو في مختلف الميادين، خاصة مع تزايد الكثافة السكانية وعدم تناسبها مع زيادة الموارد مما يزيد في ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد التي تصل إلى ٨٠ في المئة وحيث لا نستطيع تأمين سوى ٢٠ في المئة من غذائنا. وعاماً بعد عام نرى أن الأمور لا تبشّر بالخير لأن النمو الذي كان يتوقع أن يسجل ٧ في المئة في العام ٢٠١٠ لم يصل إلى ٢٥ في المئة (حسب نتائج البنك الدولي) والعجز المالي قياساً على الناتج المحلي ارتفع من ٢١ في المئة إلى ٣٧ في المئة والصادرات تراجعت ٨ في المئة والاستيراد ارتفع ٢٠ في المئة وإيرادات الخزينة تراجعت ١٢ في المئة، قابلها ارتفاع في النفقات بنسبة ١١٪، والفائض الإجمالي الذي وصل إلى ١٥ في المئة تحوّل إلى عجز أولي بلغت نسبته

٥ فـي المئة والتحويلات انعكسـت خروجاً للأمـوال والدولرة تراجعت من ٦٢ في المئة في حزيران ٢٠١٠ إلى ٦٥٪ في شهر شباط ٢٠١١.

وتجدر الإشارة ودائماً بحسب إحصاءات جمعية المصارف إلى أن التسليفات إلى القطاع الخاص سجلت تطوراً على الشكل التالي:

٢٠٠٧ بلغت ٣٠,٤ مليار $

٢٠٠٨ بلغت ٣٥,٠٤ مليار $

٢٠٠٩ بلغت ٣٨,٣٧ مليار $

٢٠١٠ بلغت ١٠٨,٦٠ مليار $

وحتى حزيران ٢٠١١ بلغت ١١٣,١٣ مليار $ حيث كان توزيعها كما يلي:

١١,٥٢٪ حصة القطاع الصناعي.

٠,٩٨٪ للزراعة

١٧,٨٪ للمقاولات والبناء

٢٣,٢٢٪ للأفراد.

من هنا نلاحظ أنه مع ارتفاع نسـبة مسـاهمة القطاع المصرفي في التسـليفات إلـى القطـاع الخـاص نرى أن قطاع الزراعـة لم يحظ بأكثر من ٠,٩٪ وبالنسـبة إلى عـدد المقترضيـن فقد تصدر قطـاع الأفراد القائمة بحيث شـكل نحو ٧٠,٠٤٪ من إجمالـي عدد المقترضين تبعه قطاع التجـارة والخدمات ١٢,٠٦٪ وقطاع الصناعة ٣,٢٧٪ والأسـواق الماليـة ٠,٦٧٪، بينمـا لـم يتجـاوز عدد المقترضيـن في قطاع الزراعة ٠,٨٠٪ وحصلت باقي القطاعات على ٣,٦٣٪.

كذلـك فـإن التوزيع الجغرافي لمحفظة التسـليفات يبيـن أن محافظة بيروت استحوذت على ٩٧,٥٨٪ من إجمالي التسليفات تليها محافظة جبل لبنان ٩,٢٠٪ ومحافظة الشمال ٣,٧٤٪ والجنوب ٣,٦٤٪.

وكانـت اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لـدول غـرب آسـيا التابعـة للأمم المتحـدة (الأسـكوا) قد أعربـت عن قلقها البالغ إزاء القضايـا المتعلقة بالأرض في العالم العربي، مشيرة إلى أن الدول العربية لا تسـتخدم سوى ٥٪ فقط من أراضيها

لإنتاج المحاصيل، وقال تقرير وزعته «الأسكوا» بمناسبة اليوم العالمي للتصحّر الذي يصادف في ١٧ حزيران من كل عام، إن ١٥٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي العربية مناسبة للأغراض الزراعية، وإن الدول العربية لا تستخدم سوى ٥٪ من أراضيها لإنتاج المحاصيل.

وأضاف التقرير إن الأراضي القابلة للزراعة تتوزع بشكل غير متكافئ بين الدول العربية حيث تشكل نحو:

٦٠٪ في فلسطين.

٣٠٪ في لبنان وسورية.

أقل من ٣٪ في مصر والسعودية وسلطنة عُمان.

كما أظهر التقرير أن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والإدارة السليمة للموارد المائية والممارسات الزراعية غير الملائمة وتدمير الغطاء النباتي بالإضافة إلى الآثار السلبية لتغيير المناخ كلها عوامل متسببة في تفاقم عملية تدهور الأراضي.

وبحسب تقرير صدر مؤخراً عن الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الدكتور محمد التويجري فإنه يرى بأن الأحداث والاضطرابات التي حصلت في عدد من الدول العربية خلال العام ٢٠١١ أفقدت الاقتصاد العربي نحو ٢٥٪ من نمو الناتج الإجمالي وأن العام ٢٠١٢ سيكون العام الأسوأ على ذلك الاقتصاد، ومعلوم أن العام الأسوأ، يعني تزايد عدد العاطلين عن العمل. وفي آخر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية وردت نصيحة بإعادة توجيه مشاريع التنمية بالإمكانيات القائمة محلياً، بحيث يسمح ذلك بإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل مع الاحتفاظ بالجدوى الاقتصادية لها، بالإضافة إلى تبني الشفافية وسيادة القانون ومحاربة الفساد، كل ذلك يساعد على استدراج مزيد من الاستثمار المحلي المنتج والاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في القطاع الزراعي الذي يعاني ضعفاً أكثر من باقي القطاعات.

إن الاستثمار في القطاع الزراعي لا يزال يعاني نقصاً وخللاً ويجب أن يحظى باهتمام أكبر وتشجيع أفعل وتقديم حوافز وإعفاءات بغية تفعيل وتنشيط هذا القطاع نظراً لأهميته في تعظيط الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، علماً بأن

الإنتـاج الزراعـي يسـهم في الناتـج المحلي الإجمالي بنسـبة تراوح بيـن ٥٪ و٧٪، وهو يسـتخدم بطريقة مباشـرة أو غير مباشـرة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من إجمالي القوى العاملة. وبحسـب التقرير الاقتصادي لبنك عـودة عن الفصل الأول من عام ٢٠١١ فـإن قيمـة الـواردات الزراعية بلغت ٥١٤ مليون دولار، أي مـا يقارب ١٢ مرة قيمة الصـادرات الزراعيـة. وعليه، فقد بلـغ العجز التجاري الزراعـي ٤٧٠ مليون دولار أي بزيادة نسـبتها ٢٦٪ مقارنة مع الفصل الأول من عام ٢٠١٠، ومع أن التسـليفات ارتفعت بنسـبة ٠٧ , ٢٪ فإن التسـليف في القطاع الزراعي كان ٩٧ , ٠٪ موزعة على ٨٠ , ٠٪ مـن الزبائـن، في حين حصـل القطاع التجاري علـى ٤ , ٣٥٪ موزعة على ١٢٪ مـن الزبائن وحصلت الصناعـة على ٤ , ١١٪ موزعة على ٢ , ٣٪ من الزبائن، هـذا إضافـة إلـى أن حجم التسـليفات حافظ على النسـبة ذاتها حتى نهاية شـهر آب ٢٠١١.

إن الخلل في مسيرة التنمية سيتزايد في نظر الخبراء إذ لا يتم تحويل الموارد المكرسـة للنمـو الاقتصـادي والقضاء على الفقر إلـى قطاعات إنتاجيـة من ضمنها القطاع الزراعي، ولأن الاستثمار في هذا الحقل سيمكن المزارعينى ذوي الحيازات الصغيرة أن يزيدوا إنتاجيتهم وأن يحصلوا على إمكانية أفضل للنفاذ إلى الأسـواق، ومع ارتفاع الإنتاجية يزيد الطلب على مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة وأدوات، ويـؤدي ذلـك إلى ازدياد فرص العمل فـي القطاع الريفي غير الزراعي مما يسهم في دعم الاقتصاد بمجمله.

وفي هذا المجال يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة أن تلعب دوراً أساسياً عبر ما تقدمه للحكومة المقترضة من إمكانية الحصول على المعرفة والدراية الفنية التي تسـاعدها على ترجمة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية في أنشـطة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وإدخال تحسينات على حياة سكان الريف.

# أمام حالات التدهور البيئي والصحي:
# الزراعة العضوية أصبحت ضرورة لازمة

الزراعة العضوية هي زراعة مستدامة تحافظ على المصادر الطبيعية واستدامة إنتاجها بمعنى المحافظة على الأصول الوراثية المحليّة البرّية الموجودة في بيئتنا كي لا نضطر لاستيراد البذور المهجنة من الخارج حيث لا نستطيع الاستفادة منها إلا لموسم واحد، وبذلك نستقل اقتصادياً وعلمياً عن الخارج، إضافة إلى أن الزراعة العضوية هي زراعة مكتفية ذاتياً حيث هي تشجّع الاعتماد على المصادر المحلية وعدم استخدام مدخلات من الخارج، أي خارج البيئة المحلية وتخدم العمليات الحيوية الطبيعيّة حيث تمثل التربة نظاماً بيئياً متوازناً تتم تغذيته باستمرار وتنشط فيه الكائنات الدقيقة والتفاعلات الحيويّة المرتبطة بها، كما يتم استخدام العشب الطبيعي وزيادة المادة العضوية في التربة، وبالتالي زيادة نشاط الكائنات الحيّة في التربة والتفاعلات الحيوية الأخرى.

وبما أن الزراعة التقليدية تستخدم الأسمدة الكيماوية والمبيدات بشكل مكثف وتعتمد على الأصناف المهجّنة وتستنفذ العناصر الغذائية وتجهد التربة، والحراثة فيها شيء أساسي ولا تخضع لأنظمة وقوانين وتكاليفها عالية، إضافة إلى أن سعر المنتج أقل، لذلك وبالمقابل نرى أن الزراعة العضوية تأتي أهميتها من عدم استعمال الأسمدة والأدوية الكيماوية إنما تعتمد على استخدام الأسمدة الطبيعية والمكافحة الحيوية، وتعتمد الأصناف المحلية، وتحقق استمرارية وديمومة للمصادر الطبيعية، وتتم تغذية التربة، والنمو الطبيعي والمتوازن، لكن الفرق هو أن الإنتاج في السنوات الأولى يكون أقل لكن السعر هو أعلى، وهذا ما يعوّض الفرق

بين الأولى والثانية والحراثة ليست ضرورية، إنما الزراعة العضوية تخضع لأنظمة وقوانين تفتيش ولتكاليف أقل بينما سعر منتجها هو الأعلى.

تأتي أهمية الزراعة العضوية بأهدافها التي تحققها وفي بدايتها المحافظة على صحة الإنسان بالحصول على غذاء سليم والعمل ضمن بيئة نظيفة وإنتاج غذائي ذي جـودة عالية وبكمية كافية، والتعامل مع النظم والدورات الطبيعية بطرق تعزز نوعية الحياة بدلاً من محاولة السيطرة عليها، وتشجيع الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعـي وتطوير نظام الكولوجي بين مائي ومستدام، والحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها على المدى الطويل، واستخدام الموارد المتجددة إلى أقصى درجة ممكنة، وإيجـاد تـوازن متناسـق بين إنتـاج المحاصيـل وتربيـة الحيوانات وتوفيـر الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس نشاطها الطبيعي والتقليل إلى ادنى حد من جميع أشكال التلوث.

ومن خلال شـهادات الأطبـاء يتبين أن الكيماويات تدخل أجسـامنا من دون أن نعلـم أو نشـعر بهـا حتـى نقع فـي المرض مع جهل المسـببات، وهذا تسـاهم به وبشـكل كبير المواد الكيماوية التي تدخل أجسـامنا عن طريق ما نتناوله من أطعمة مـا يـؤدي إلى تزايد الإصابة بالمرض، وهذا يتضح جلياً إذا ما قارنا بين الغذاء الذي كان يتناولـه أجدادنـا ونظافة الزراعة في حينه ونسـبة الإصابة بالأمراض التي تغزونا اليـوم، وهنـا تكمن أهمية الزراعة العضوية وضرورة توسـيع زراعتهـا للوصول إلى منتج نظيف وآمن.

علـى الصعيـد المحلـي وبالرغـم مـن صـدور المراسـيم التنظيميـة للزراعة العضويـة فـي لبنان والتـي يفترض أن تحـدد المواصفات وطرق المراقبـة والتدقيق وإعطاء الشهادات، فإن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن يعمل على وضع اللمسـات الأخيرة على المراسـيم التنظيمية بناء لتوصية لجنة الزراعة العضوية التي تشكلت في العام ٢٠٠٦ بإشراف الوزير طراد حماده في حينها، إضافة إلى أن الوزير الحاج حسـن رعى ورشـة حول تطوير القطاع أواخر العام الماضي شـارك فيها كل المعنيين بموضوع الزراعة العضوية وصدر عنها توصيات يتم العمل وفق تصورها. وعليه، فقد أرسـلت وزارة الزراعة مشـروع قانون لإقراره في مجلس الوزراء تمهيداً لإقـرار هـذا القانـون لاحقـاً فـي المجلس النيابـي، كما تم تشـكيل لجنة فـي وزارة

الزراعـة لمتابعـة تنفيذ التوصيات وإعداد كافة الأنظمة لإنشـاء النظـام الخاص بهذا الملـف. علمـاً بأن عدد المنتجين العضويين في لبنـان يتراوح بين ٢٥٠-٣٠٠ منتج في مختلف المناطق.

إن المواطـن يدفـع فاتورة باظة ثمناً لما ننتجه ونسـتهلكه من منتجات زراعية غيـر نظيفـة، لذلك فإن موضوع الزراعة العضوية لم يعد ترفـاً بل أولوية وأمراً لازماً بما أننا أمام حالة من التدهور البيئي وتدهور الترب الزراعية والمياه وبالتالي الصحة.

إن الاعتبار البيئي والصحي بات ضاغطاً وبشكل لم يعد من الحكمة الاستهانة به والاسـترخاء في مسـاعي الاسـتدراك وتصحيح المعادلة وتعاون جميع ألإدارات ذات العلاقة وليس وزارة الزراعة لوحدها، لأننا سنصل إلى يوم قد لا يتأخر نجد فيه أن الأسـواق المتاحة لتصريف إنتاجنا الزراعي سـتصبح مغلقة أمام منتجنا الزراعي لأنه منتج غير نظيف حسـب الفهم الحديث لمفهـوم النظافة، كما أن امتناع المزارع بضرورة التخلي عن استخدام المركبات الكيميائية (أسمدة - مبيدات) والتحول إلى الزراعـة العضوية لما لها من أثر إيجابـي كبير على الصحة العامة والبيئة والمحافظة علـى التـوازن الحيوي والمردود المـادي الجيد العائد على الفـلاح، وتبني المزارع التسـميد بنـاء على تحليـل التربة والاسـتخدام الحصري للأسـمدة العضوية وإقناع الفلاح باستخدام المصائد بأنواعها وضرورة الحصول على منتج عضوي.

# الإصلاح الإداري
# بين وسيط الجمهورية والملفات المستعصية

تـرى مصادر وثيقة الاطلاع أن البدء بعملية الإصلاح يؤسـس لمرحلة إدارية جديدة توقف الانهيار وتكافح الفساد وتنمّي الإدارة لتصبح حديثة العهد بكل معنى الكلمـة، وفـي تقريـر أعـده التفتيش المركـزي تحدث عـن التوظيف العشـوائي في الدولـة وتجزئة الصفقـات والتلزيمات غب الطلب خلافاً للقوانين وتكاثر الإدارات والمجالـس الرديفـة ووجـود ٦١٧٩ فـرداً يتقاضـون أمـوالاً من المـال العام تحت تسميات مختلفة.

وفي تقرير آخر سـبق أن أعده مجلس الخدمة المدنية تضمن توصيفاً مفصلاً لأسباب الفشل والفوضى في الإدارات العامة وخلاصة لكيفية تعزيز مجلس الخدمة والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب ومجلس الشورى وديوان المحاسبة، حيث أشـار التقرير إلى أن نسـبة الشـغور في وظائف الفئة الثالثة هو بحدود ٦٠٪، أي أنه يوجد ١٤٨٢ وظيفة شاغرة من أصل ٢٥١٤ وظيفة ملحوظة، وتطرق التقرير إلى أن هناك ١٤٩١١ وظيفة شـاغرة في جميع الفئات، معتبراً معظمها وظائف هامشية غير ضرورية، وطلب المجلس ضرورة تقليص حجم الهيكليات بشكل واقعي، وبالتالي إلغـاء الوظائـف الملحوظة التـي لا تزال شـاغرة ولفترة لا تقل عن خمس سـنوات مقبلة.

وإذا كانت ملفات الإصلاح الإداري هي من أدق الملفات التي استعصت على مدى نصف قرن، على حد تعبير الوزير عدنان القصار، مشيراً إلى التدخل السياسي الـذي هو العائق الأساسـي في وجه تحقيقه، فإن رئيـس جمعية المصارف جوزيف

طربيـه رأى أن الإصـلاح الإداري لا يمكن أن ينفصل عن الإصلاح السياسـي الذي يرتكز على تعزيز مبدأ المحاسـبة والمسـاءلة من خلال صياغة قانون انتخابات نيابية بعـد إدخـال الإصلاحات المطلوبة التي تعثر إدخالها مـن قبل، بحيث يضمن صحة التمثيـل والعدالة والتجاوز التدريجي لحـال الطائفية والمذهبية في حياتنا العامة في اتجاه تعزيز الانتماء للوطن.

لكن الملفت للنظر في تقرير مجلس الخدمة المدنية هو إعداد المسـتخدمين الفائضيـن الذيـن قدّر عددهـم بـ ٥٠٠١ مسـتخدم، منهم حوالى ١٩٤٠ مسـتخدماً فـي الإدارات العامـة مـن دون وزارة الإعـلام، وكان قد جرى توزيـع الفائض على بعـض الإدارات العامـة والبلديـات، أمـا الفائض في المؤسسـات العامـة وعددهم ١٥٨٣ شخصاً فجرى التريث بوضعهم لحين جلاء ما ستؤول إليه الأوضاع بالنسبة لخصخصة بعض المؤسسات العامة.

الأولويـات التـي خلصـت إليها نتائـج الاسـتطلاعات التي قامت بهـا وزارة التنمية الإدارية:

- متابعة العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية.
- تحديد مهل زمنية لإنجاز المعاملات.
- تصنيف الإدارات والمؤسسات العامة وفق تحديد يميز بينها لجهة الموارد والاعتمادات التي تخصص لها.
- إعادة تأهيل البنى التحتية والتجهيزات التي تحتاجها الإدارة.
- تكثيف دورات التدريب الإداري، خصوصاً في حقل المعلوماتية.
- إعادة النظر في هيكليات بعض الإدارات.
- ملء المراكز الشاغرة بأصحاب الاختصاص.
- تفعيل وحدات التخطيط في الإدارات.
- تفعيل مبدأ المساءلة من أجل تصويب العمل الإداري.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومراقبة حسن تنفيذ الموازنات.
- تعزيز حصانة الموظف وتمتين وضعه المادي.

- إنشاء شبكة اتصال معلوماتية خاصة لكل الإدارات.
- العمل على تحصين الوظيفة والموظف من أي تأثيرات.
- تعزيز دور أجهزة الرقابة وتفعيلها واحترام قراراتها.

ولفت التقرير إلى أن عصر الهيكليات الكبرى قد انقضى بعدما تقادم عليها الزمن وتخلفت عن مواجهة التحولات العميقة من مفهوم الخدمة العامة. وإن الإدارات العامة باتت تبنى على أساس فلسفة تقديم الخدمات حيث التركيز أصبح على الإشباع النوعي أكثر منه على الإشباع الكمي، وبات من الضروري تحديد الأنشطة الاقتصادية والخدماتية التي يمكن للدولة الانسحاب منها وإيكال إدارتها إلى القطاع الخاص.

والنقطة التي يجدر التوقف عندها في التقرير المشار إليه هو إشارة التقرير إلى أن حجم القطاع العام بصورته الحالية غير قابل للاستمرار، ولا سيما في ضوء سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وتقليص حجمه، ورأى التقرير أن من أسباب الفشل والفوضى وحشرها بالعناصر غير المنتقاة على أساس الجدارة والاستحقاق والمؤهل العلمي، إضافة إلى إغفال مبدأ الثواب والعقاب الذي أدى إلى تزهيد الموظفين الشرفاء عن العمل بوحي من ضمائرهم وتشجيع المفسدين بالإمعان في الفساد.

وخلص التقرير إلى وجوب دعم وتعزيز هيئات الرقابة وتزويدها بالعناصر القيادية الكفؤة التي لا تبالي بالأوضاع الخاصة أو بالاعتبارات السياسية وتعمل مخلصة تحت لواء القانون، ومن هنا ضرورة التركيز على اختيار أفضل النخب الإدارية الذكية والمحصنة بالمناقبية التي لا يزيدها إطراء ولا يستميلها إغراء.

أما وزارة التنمية الإدارية فقد تضمن تقريرها بعدم سلطة الوزير مما يبين صعوبة دوره في مواجهة تساؤلات المواطنين الذين ينتظرون منه حلولاً جذرية في عملية تطوير الإدارة العامة ومكافحة الفساد المستشري في المصالح والدوائر فيما هو يجد نفسه مقيداً عاجزاً في مواجهة التدخلات السياسية والمحاصصة، إذ لا صلاحية له في الممانعة ولا سلطة في تغيير قرار، وهو في ذلك مضطر لاحترام التضامن الوزاري بانتظار توفر مناخات أكثر ملاءمة لإطلاق عملية إصلاحية

استراتيجية شاملة تتسع مصداقيتها بذاتها وتعيد للمؤسسات هيبتها وللوظيفة العامة احترامها أمام وسائل الإعلام والجهات المانحة، كما هو الحال أمام الموظف العام والمواطن على السواء.

وبقيت الأمور تراوح مكانها وبقي موضوع الإصلاح الإداري بنداً عالقاً في برنامج كل الحكومات المتعاقبة، ولم تتم مقاربة عن عمق إلا في العام ٢٠٠٢، عند استلام الوزير فؤاد السعد لمقدرات وزارة التنمية الإدارية، وكان المبادر إلى طرح فكرة «وسيط الجمهورية» الذي سبقنا إليها العديد من الدول من بينها إسبانيا، حيث يسمى هناك «مدافع الشعب»، وتونس حيث يسمى هناك «موفّق الجمهورية».

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥، أقّر المجلس النيابي اللبناني قانون «وسيط الجمهورية»، وبذلك انضم إلى ١٢٠ دولة تعتمد على وسطاء جمهورية لتسهيل معاملات مواطنيها مع إدارات الدولة ومؤسساتها بغية إدخال الإصلاح المطلوب في جسم الإدارة اللبنانية.

«والوسيط هو رجل تعينه الدولة للتوسط بين المواطن وبين الإدارة» على حد تعبير النائب فؤاد السعد، الذي اعتبر أن أهم صفات «الوسيط» بأنه ليس موظفاً بل يتم تعيينه لمدة ست سنوات غير قابلة للتمديد ولا يتم اختصارها بغية أن يكون مستقلاً في عمله، كما أن له ميزانية يتصرف بها ويختار مساعديه وموظفيه الذين ينتهي دورهم بانتهاء مدته ويغادرون مواقعهم معه.

وكان الوزير فؤاد السعد صاحب الاقتراح الأول والمعتمد أصلاً في عدد من الدول المتقدمة ليشكل صلة وصل بين المواطن والإدارة، وانطلاقاً من القناعة بدور وسيط الجمهورية في حلّ النزاعات بين المواطن والإدارة، لكن هذا القانون الذي صدر منذ أكثر من خمس سنوات لم يوضع موضع التطبيق العملي، رغم أنه يقوم على قواعد أساسية منها:

- استقلالية عن السلطات كافة لا سيما السلطة الإجرائية رغم كونها طرفاً في تعيينه.
- مجانية الخدمات التي يسديها.
- تعدد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها.

- تلقيه شكاوي المواطن.
- وضع اليد على أية مشكلة.
- تلافـي وقـوع ظلم قـد يصيب المواطن فـي تعاطيه مع الجهـاز الإداري أو تصحيح أي خطأ محتمل ارتكب بحقه.

لكن الملاحظ هو أن التوصيات التي يتقدم بها وسيط الجمهورية غير إلزامية، إلا أنهـا ذات أهميـة ووقـع كبيريـن بالنظـر إلـى موقع وسـيط الجمهورية والسـلطة المعنويـة التـي يتمتع بها والدعم الذي يحظى به من كافة السـلطات، ويمكن التمييز بين نوعين من التوصيات والمقترحات، الأولى منها مرتبطة بالشكوى التي يتقدم بها المواطـن، والثانية توصيات عامـة تهدف إلى اقتراح تعديلات على بعض النصوص القانونية لتوضيح الغموض أو تبسيط التعقيدات فيها، وقد يقدم الوسيط في معرض قـرار اتخذتـه إدارة معينة تجاه أحد المواطنين اقتراحات تهدف إلى إعادة النظر بهذا القرار استناداً إلى مبادئ العدالة والإنصاف.

يتضح مما تقدم أن الإصلاح الإداري يسـتلزم إصلاحاً سياسـياً أو على الأقل إبعـاد الإدارة عـن السياسـة، وهذا ليس بالأمر السـهل إلـى أن يقيّض اللـه أمراً كان مقضياً.

# ما هو أخطر من الفساد... التعايش معه

في التقرير الذي رفعته نغوزي أوكونغو أيويالا العضو المنتدب في البنك الدولي إلى رئيسها، أشارت إلى أن الفساد يكلف الدول النامية حوالى ٤٠ مليار دولار سنوياً، لافتة إلى أن ما بين ٢٠ ملياراً و٤٠ ملياراً من الدولارات من الأموال المسروقة عن طريق الفساد تخرج من الدول النامية والفقيرة كل عام إلى الدول المتقدمة، وأضافت أيويالا أن هناك حاجة إلى عمل تعاوني عالمي تقوم به الدول النامية والمتقدمة على السواء بهدف الحدّ من تدفق الأموال غير المشروعة إلى جانب حثّ الحكومات للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويقدر البنك الدولي أن الأعوام الخمسة عشر الماضية شهدت استعادة خمسة مليارات دولار من خلال جميع التشريعات.

وقد أثبتت الأزمة المالية التي هزّت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (١٩٩٧-١٩٩٨) صعوبة التعايش السلمي بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت الأزمة مدى ضعف العوامل المؤسسية في هذه الدول والتي أوضحت معظم الدراسات التي تناولت هذه الأزمة أن الفساد هو المسؤول الرئيسي عن حدوث الأزمة، كما أن نجاح دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على الرغم من انتشار الفساد فيها هو استثناء القاعدة لا يمكن تعميمه، وإلاّ فلماذا لم تنجح التجارب التنموية في كثير من الدول التي ينتشر فيها الفساد.

وقد دلت التجارب أن الأخطر من الفساد هو التعايش معه لأن الفساد لا يقف

عند حدّ معين، فهو كالوباء ينتشر شيئاً فشيئاً ليصبح نظام حياة، وهنا تكمن خطورته حيث يشيع الانطباع بأن الفساد هو الأصل في التعامل ويصبح سلوكاًمستقراً ومتعارفاً عليه في دوائر الحكومة والمؤسسات، وبدلاً من أن يقاومه الضمير العام في هذه الحالة فإنه سيتغاضى عنه بل وقد يعمل على حمايته ومجاراته، فلا مناص إذاً من مكافحة الفساد ولا يمكن مكافحة الفساد إلا بتشخيص أسبابه على نحو صحيح وتحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لأنها تختلف من مجتمع إلى آخر، فأسلوب المكافحة الذي ينجح في بلد ما قد لا يكون فعالاً في بلد آخر، فعلى كل مجتمع أن يكتشف أسلوبه الناجح في مكافحة فساده الخاص، لذا على الجميع الاهتمام بنشر السلوك الأخلاقي وحضّ الأجهزة الرقابية لتمارس دورها الإصلاحي قبل أن تمارس دورها القمعي وتعمل على رفع قدرات الموظفين في ميدان تطبيق المبادئ الأخلاقية عن طريق التدريب والتثقيف والقيادة الملتزمة بالمصلحة العامة لأن التقدم الاقتصادي والعمراني لا يغني عن تقدم المجتمع على سلّم النزاهة والعدالة والالتزام بالمسؤولية.

ولكن هناك ظاهرة يجدر التوقف عندها مع تغيير نظرة المجتمع إلى المادة والتوجه إلى ثقافة الاستهلاك، حيث بات المرتشي والمرتكب محط الأنظار التي تلاحق «فهلويته» وسيارته الفارهة وثيابه المستوردة، وأصبحت صفة المباهاة بوضعه لا تفارقه وسط تساؤل جيرانه وأبناء حيّه الذين يعرفونه أباً عن جد «من أين له هذا؟!» مع أنه لم يرث عن أبيه..... غير الرسن.

إن نظرة واحدة إلى واقع عمل بعض المؤسسات والإدارات تجعلك تجزم أن أغلب إداراتها تمرّ بحالات فساد متنوعة الأشكال تختلف باختلاف درجة تعاملها مع المواطن واحتياجاته بدءاً من الرشوة الصغيرة مروراً بالهدايا القيمة والتحويلات المالية وانتهاء بالمناقصات والصفقات الكبرى، إضافة إلى الفساد الإداري وهو الهدف الذي يجب أن تنتهي إليه حملات المكافحة التي على أجهزة الرقابة كافة متابعتها، وبمعنى أدق أن تكون حملات مكافحة الفساد حرباً معلنة ودائمة.... وأولى خطواتها الضرورية البحث عن زارعي الفساد وصانعيه.... لأن أغلب ممارسي الفساد يستندون بشكل أو بآخر على مفاصل تحميهم، وكم هي عديدة الحالات التي نرى فيها «موظفاً» أصبح مضارباً في أسواق البورصات والعقارات

من دون أن يسـأله سـائل من أين لك هذا؟ وهؤلاء كثر وأكثر خطورة من المفسدين المكشوفين لأن من يصنع الفساد وينمّيه هو الفاسد الحقيقي.

وهذه مسـألة تحتاج إلى نقاش واسع ومراجعة متأنية لبعض القوانين الإدارية والصلاحيـات وغيـر ذلـك من آليـات العمـل الإداري... لأن ثغرات هـذه القوانين أفـرزت وتفرز فسـاداً من نـوع آخر غير الفسـاد المالي، أبطاله بعـض جهابذة القرار الإداري الذيـن يزرعون الفسـاد ويصنعونه من خلال إسـنادهم مهمات مواقع معينة لأشـخاص لا تتحقـق فيهـم الكفـاءات المطلوبـة ويحتمـون بمرجعياتهـم الدينيـة والطائفيـة والمذهبيـة والسياسـية، وكم هي عديـدة الحالات التي انتقـل فيها وزراء كانـوا لا يملكـون إلاّ متاع الدنيا إلى أصحاب رؤوس أموال بل وشـركاء مسـاهمين في مجالس إدارة مصارف وأصبح لديهم القصور والمزارع والمسـاحات الشاسـعة التـي لـم يحلموا في أي يوم من الأيام وحتى خلال مرحلة «نضالهم» السياسـي بأن يملكوا شبراً واحداً من الأرض أو حجراً واحداً في أساس بناء!!

فأين هي مؤسسات الرقابة والمحاسبة لتطاول هؤلاء؟ أم أنها مجدت لتكون فـوق مـن لا ظهر له؟! من هنـا.... فإن الدعوة متجددة دائماً لضـرورة الوصول إلى تعريـف دقيـق لمفهـوم الفسـاد بأنواعه ودعـم خطوات أجهـزة الرقابـة والنصوص القانونية التي تتيح المحاسـبة العلنية لكل نوع من أنواع هذا الفسـاد.... ولأن فضح المفسدين من أولى خطوات مكافحة الفساد بكافة أشكاله وحلقاته، كما وأن نجاح هـذه المواجهـة يجـب أن ينطلق من مسـؤولية الجميع في أن يكونـوا معنيين بفضح المفسدين وأساليبهم التي تهدم ما يبنيه الآخرون.

ومـع جدّية الخطوات والإجـراءات التي تتخذها أجهـزة الرقابة والتي يوجد على رأسـها أناس مشهود لهم بالاستقامة والنزاهة ونظافة الكف وحسن الأداء، فإنه لا بّـد مـن الضرب وبقوة على اليد التي تمتد إلى المال العـام، ولتبقَ العصا مرفوعة دوماً بوجه الفسـاد والمفسـدين، وبالتالي قطع الطريق على كل من تسـوّل له نفسـه هذا السلوك الخاطئ لنصل في النهاية إلى «المعالجة الوقائية» التي ننشدها بدلاً من المعالجة المسـتعصية ولأن عملية الإصلاح التي ينشـدها كل مواطن يجب أن تبدأ بالإصلاح السياسـي الذي يجب أن يطاول السياسـيين وصولاً إلى إصلاح الإدارة، وشتّان الفرق الشاسع بين «الإصلاحين».

# الفساد آفة الآفات

الفساد تهمة يكاد لا ينجو منها نظام في هذه الأيام وعلى مرّ الأيام، وهي تهمة يلصقها أي شخص أو نظام، إذا شاء، بالنظام الذي سبقه أو بالشخص أو بالأشخاص حكاماً وأفراداً وجماعات بغية التشهير أو الطعن بالصدقية والاستقامة. والخطأ مهما كان كبيراً أو صغيراً هو خطأ، والممارسة غير الصحيحة هي فساد حتى لو كانت عدم ابتسامة موظف في وجه مواطن صاحب حاجة. الفساد أصبح «ثقافة» والممارسات غير الصحيحة بالتأكيد هي ثقافة مستوردة وواردة إلى مجتمعاتنا من خلال الثقافة الغربية وبعض الأعمال والمسلسلات العربية عبر شاشات التلفزة التي توضح أن العمل الذي يرغب المواطن في إنجازه في دائرة ما لا يمكن له ذلك إلا من خلال دفع «المعلوم» وتطور هذا «المعلوم» ليصبح وكأنه «حق مكتسب» من حقوق بعض الموظفين الفاسدين ومن خلال بعض أصحاب العمل المفسدين.

وكانت السيدة نفوزي أوكونفو ايويالا، العضو المنتدب في البنك الدولي قد أكدت بأن ظاهرة الفساد تكلف الدول النامية حوالى ٤٠ مليار دولار سنوياً، (قبل أن يظهر ما «جناه» الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي وغيرهما...) إثر عمليات الفساد لافتة إلى أن ما بين ٢٠ مليار و٤٠ مليار دولار من الأموال المسروقة عن طريق الفساد تخرج من الدول النامية كل عام إلى الدول المتقدمة، وهذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي في الرابع من شباط أن يصدر قراراً بتجميد ودائع ٤٦ شخصاً من المقربين من عائلة الرئيس التونسي المخلوع وزوجته، وتابعت أوساط البنك الدولي، أن هناك حاجة إلى عمل تعاوني

عالمـي تقـوم به الدول النامية والمتقدمة على السـواء بهدف الحدّ من تدفق الأموال غير المشـروعة، إلى جانـب حثّ الحكومات للتصديق علـى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد، وهذا ما أشـارت إليه مؤسسة الشـفافية الدولية حين أكدت ضياع جزء كبير من أموال المساعدات التي قدمتها هيئات الإغاثة لباكستان بسبب الفساد.

وحسـب تقرير كتبه وسـام متى في جريدة السـفير بتاريخ ١٤ شباط، أفاد بأن «ثـورة ٢٥ ينايـر» فتحت ملفات الفسـاد باكراً، مما دفع بالحكومة السويسـرية وفور الإعـلان عـن تنحي حسـني مبـارك عن الرئاسـة إلـى تجميد أرصـدة رمـوز النظام المصري في مصارفها، وكانت صحيفة «الغارديان» البريطانية قد كشـفت عن أرقام خياليـة تناولت ثـروات المسـؤولين المصريين، وقـدّرت الصحيفـة البريطانية ثروة عائلة مبارك بما بين ٤٠ و٧٠ مليار دولار موزعة بين أرصدة في مصارف سويسرية وبريطانية وعقارات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر، كما أن صحيفة «الصانداي تلغراف» قد أشارت إلى أن عائلة مبارك استغلت آخر ١٨ يوماً من حكمه لتحويل ثروتها إلى حسـابات في الخارج لا يمكن الكشـف عنها، وبحسـب التقرير نفسه وبصرف النظر عن دقة الأرقام المسربة للصحافة، فإن مظاهر الفساد التي بلغت أوجها خلال السنوات العشر الماضية تؤكد بما لا يقبل الشك أن عشرات المليارات مـن ثـروات الشـعب المصري قد أصبحـت ملكاً لرمـوز النظام، ولهذا السـبب فقد شـكل محامـون وخبراء اقتصاد مؤخراً لجاناً خاصة للبحث في سـبل اسـترداد هذه الثـروات المنهوبـة، ويقول الخبير الاقتصادي المصري عبـد الخالق فاروق لجريدة «السـفير» بأن الأرصدة المصرفية لرموز نظام مبارك لا تشـكل سوى جزء بسيط من إجمالي هذه الثروات، وهو أمر يعود بنظره إلى أن النظام كان يدرك أن هذا الشـكل من الثروة هو أسـهل ما يمكن رصده اسـتناداً إلى اتفاقية مكافحة الفسـاد التي أقرتها الأمم المتحدة.

وبالعودة إلى مؤشـر الفسـاد الصادر عن منظمة الشـفافية الدولية عام ٢٠٠٩ يظهـر أن مصـر احتلت المرتبة ١١١ مـن بين ١٨٠ دولة في العالـم!؟ وفي افتتاحية جريـدة «الغارديان» في ١٥ شـباط والتي ترجمتها هناء شـروف فـي صحيفة البعث السـورية، يعترف رئيـس التحرير، بأننا «نحن كدول غربية نقدم المسـاعدات المالية ولكـن في الوقت نفسـه نحرض الزعماء علـى ارتكاب الجرائم والسـرقات، لذلك

بدلاً من التصفيق فقط للمتظاهرين في مصر، يتعين علينا أن نتحمل المسؤولية عن مساهمتنا في نشر الفقر والبطالة، فهذا من شأنه أن يقدم الكثير لمساعدة العالم النامي أكثر من المساعدات، لذلك، دعونا نضع حداً للنفاق. وتتابع افتتاحية الغارديان: «نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق الشركات التي تقوم بإبرام صفقات وعقود على أساس الرشوة ويمكننا بذلك استعادة سمعة بريطانيا بعد القرار الفاضح لحكومة بلير بالسماح بالتخلي عن التحقيق في صفقات شركة «بي ايه أي» للأسلحة... علينا اغتنام هذه الفرصة لضمان النظام المصرفي العالمي لتعقب وتجميد وإعادة المبالغ المسروقة وبذلك فإن الجيل القادم من الطغاة لن يجد مصارف لإخفاء سرقاته، وعندئذ نكون قد دعمنا المتظاهرين في ميدان التحرير بشكل فعلي وليس عملاً مبتذلاً».

وكان التلفزيون المصري قد أشار إلى أن جهاز الكسب غير المشروع قرر إحالة ١٧ عضواً في مجلس الشورى السابق لنيابة الشؤون المالية والتجارية للتحقيق معهم، وذلك لعدم تقديم إقرارات الذمة المالية عند نهاية عضويتهم بالمجلس، وأوضح مصدر قضائي مسؤول أن قانون الكسب غير المشروع ينص على معاقبة من يتخلف عن تقديم إقرار الذمة المالية في المواعيد المحددة بالحبس، وكانت النيابة العامة الإدارية قد تلقت خلال يومي ١٤ و١٥ شباط نحو ٣٠٠ شكوى فساد مالي هي قيد التدقيق والتحقيق، ويشار هنا أيضاً إلى أن مصر أو الحكومة المصرية السابقة تجنبت المصادقة على بنود اتفاقية مكافحة الفساد، وهذه نقطة تعترض معركة استرداد الثروات، ويمكن تداركها من خلال المنظمات الحقوقية العالمية والمحلية التي تعمل لفضح ممارسات النظام السابق وملاحقة الفاسدين والسارقين.

وكان مئات من الصحفيين المصريين قد تقدموا ببلاغ إلى النيابة العامة مطالبين بفتح ملف الفساد في المؤسسات الصحفية المصرية، وخاصة الصحافة القومية والتي يتولى أعضاء الحزب الوطني الحاكم غالبية المواقع القيادية فيها مثل مؤسسة الأهرام والأخبار والهلال وروز اليوسف والجمهورية و٦ أكتوبر وغيرها، كونهم لاحظوا مخالفة هذه الصحف نص القانون بالامتناع عن نشر ميزانيات الصحف والمؤسسات الصحفية خلال ٦ أشهر من انتهاء السنة المالية، كما طالبوا بمنع سفر رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين احترازياً، ومنع

تهريب والتخلص من أية وثائق أو مستندات أو أرشيفات أو أموال أو مقتنيات من المؤسسات الصحافية، وكذلك كشف ثرواتهم وردّها.

إضافة لما تقدم، بدأت تتكشف أمام المصريين فضائح فساد من العيار الثقيل «أبطالها» مسؤولون رسميون ووزراء ونواب وإعلاميون، ويُعتبر أحمد عزّ أحد أبرز رموز الفساد الكبار وأحد أهم الخمسة الكبار الذين نهبوا مصر واستولوا على أراضٍ تساوي مساحة خمس دول عربية مجتمعة وهي فلسطين ولبنان وقطر والبحرين والكويت، أي ما يعادل ٦٧ ألف كيلومتر مربع حسبما أشارت إلى ذلك جريدة السفير.

أثبتت الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧-١٩٩٨ وبعد الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والاضطرابات التي رافقتها في أكثر من بلد صعوبة التعايش السلمي بين الفساد والنمو الاقتصادي بعدما دلت الدراسات التي تناولت هذه الأزمة أن الفساد هو المسؤول الرئيسي عن حدوث الأزمة وأي حديث آخر لا يعتمد على صدقية. يقول السفير محمد نعيم قداح في مقالة له في ملحق صحيفة تشرين السورية أن الأخطر من الفساد هو التعايش معه لأن الفساد لا يقف عند حد معين فهو كالوباء ينتشر شيئاً فشيئاً ليصبح نظام حياة وهنا تكمن خطورته، حيث يشيع الانطباع بأن الفساد هو الأصل ويصبح سلوكاً مستقراً ومتعارفاً عليه في الدوائر والمؤسسات.

في مقابلة مع «رويترز» نشرتها في أواخر العام الماضي مع نائب رئيس البنك الدولي للنزاهة «ليونارد مكارثي» في واشنطن أعرب فيها عن أمله بالوصول إلى آلية عالمية لتعقب حالات الفساد الكبيرة لضمان محاسبة مزيد من الشركات والأفراد المتورطين في عمليات احتيال أو فساد وارتفاع وتيرة تبادل المزيد من المعلومات وإجراء تحقيقات بشكل متواز ومحاولة إقناع الدول بتبني ممارسات لمكافحة الفساد، وتعتبر قضية مجموعة «سيمنس» الألمانية من أشهر القضايا التي تم فيها دفع رشى وطاولتها أكبر تحقيقات فساد في التاريخ، حينما وافقت العام الماضي على دفع ١,٦ مليار دولار لغلق تحقيقات السلطات الألمانية والأميركية في رشى دفعتها المجموعة على مدار سنوات للفوز بعقود ملغومة...

من أين لك هذا؟

سؤال يجب أن يبقى مطروحاً للمحاسبة والمساءلة العلنية لكل نوع من أنواع الفساد، لأن فضح المفسدين والفاسدين هي أولى خطوات مكافحة الفساد، ولتبقى العصا مرفوعة دوماً بوجههم ولقطع الطريق على كل من تسوّل له نفسه هذا السلوك الخاطئ وللقضاء على هذه الآفة التي تكاد أن تصبح «ثقافة»، وملاحقة المروّجين لهذا النهج التدميري الذي يصيب الوطن والمواطن في آن واحد، ولأن أهم مظاهر الفساد غياب الديمقراطية وما ينتج عنها من الرشوة والاحتكار والبطالة والفقر والتخلف وسوء توزيع الثروة وعقم الإعلام وتحيّز المحاكم وتسلّط الأمن وانهيار القيم الأخلاقية والإنسانية، المطلوب هو إيجاد الآلية لتعقب جميع حالات الفساد الصغيرة والكبيرة منها، ونشر ثقافة مقابلة لهذه الآفة التي تتهدد جميع المجتمعات وهي أخطر بكثير من أي عدوان خارجي يتهدد المجتمع.

# القروض والمساعدات الدولية... ما لها وما عليها

تعـرّف الأمـم المتحدة الأمن بأنه حالة تعتقد فيها الـدول أن ليس هناك خطر أو عدوان عسـكري أو ضغط سياسـي أو إكراه اقتصادي يمكن أن ينشأ ويتطور دون قيود أو عقبات، وهذا الأمن يقوم على حماية الإنسان من خطر أو خسارة أو عدوان، ودفع كل أذى أو ضرر يمكن أن يصيبه ومساعدته على التحرر من قلق أو خوف.

ويرى برنامج الأمم المتحدة للإنماء أن الأمن العالمي ينبغي أن يتوسع وينتشر كي يشـمل النواحي الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية والشـخصية والسياسية، ولهذا الغرض أنشأت الأمم المتحدة العديد من المنظمات والهيئات، وتنامت رعاية المنظمات الدولية للإنسـان واكترثت بصحته وبيئته عقب نشـر الأمم المتحدة لتلك البرامج والدراسـات، وإذا كانت الأشياء تعرف أحياناً بأضدادها، فقد يكون التهديد نقيض الأمن، وقد تتحول هذه الرعاية الدولية إلى أسلوب ابتزاز للحصول من تلك الدول المحتاجة إلى المساعدة على مواقف تجبرها على اتخاذ قرارات تتماشى مع مصلحـة الدول المانحـة، مما يجعل الجهود الدولية وعبـر منظمات الأمم المتحدة المختصـة تـراوح مكانهـا علـى الرغم محـاولات المنظمـات الدولية إنقـاذ الدول الفقيـرة والناميـة وعدم وقوعها في مسـتنقعات العجـز في توفير الغـذاء، وذلك من خلال توفير مسـاعدات غذائية للجائعين ومسـاعدة الدول الفقيرة على زراعة الغذاء واسـتخدام المعونات الغذائية لدعم الدول المحتاجة والفاقدة للقدرة على استغلال الأراضـي الزراعية وتوفير الوسـائل من آليات وحبوب ومحاصيل وسـماد ومياه قد تسهم في تقليل القدرة على الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال القضاء على مسببات الجوع وجعله من أولويات السياسة الداخلية لهذه الدول.

لكن سعي المنظمات الدولية لمواجهة هذه الظواهر كثيراً ما يصطدم بشروط تضعها الدول الغنية على الدول الفقيرة أو بامتناع الدول الصناعية الكبرى التي تعاني من مشكلة فائض الغذاء عن مد يد العون لسدّ رمق الجائعين في العالم، وغالباً ما تسارع منظمات الإغاثة الدولية لمساعدة سكان المناطق المنكوبة، وتتمسك هذه المنظمات بعدد من الأعذار لتبرير تأخرها في تقديم المساعدات، مثل مشكلة التمويل التي تمثل عائقاً رئيسياً أمام أداء عملها، لذا فقد باتت مشكلة التقصير الدولي في الإغاثة لا تقل خطورة عما يتعرض له العالم من كوارث طبيعية متعاقبة، فبينما يتضرر أكثر من ٢٠ مليون شخص جراء الفيضانات الكارثية في باكستان، وتلتهم النيران مساحات شاسعة من روسيا تقف الدول الكبرى مترددة بتقديم مساعداتها العاجلة للمنكوبين، بعدما غزت نفاياتها باطن الأرض ولوثت غازاتها المنبعثة عن منشآتها الصناعية الضخمة الأجواء ما أغضب الطبيعة، الأمر الذي دفعت ثمنه الدول الصغرى والشعوب الفقيرة والمنكوبة أو ما بات يعرف بدول الجنوب.

وأمام ضعف الاستجابة الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية لا تملك منظمات الإغاثة الإنسانية والأمم المتحدة سوى الاعتماد على إمكاناتها الحالية والمساعدات المتواضعة التي علقت الأمم المتحدة بأنها لا تكفي حاجة بعض الآلاف من ملايين الضحايا، كما أن الإمكانات المتوافرة لم تصل في حينها كما يجب، وكانت الأمم المتحدة قد أسست صندوق طوارئ للباكستان ولم تتلق سوى ١٠ ملايين دولار على الرغم من أن الرقم المطلوب يفوق ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد طالبت بمبلغ يعادل ٢١ مليون دولار لمساعدة اللاجئين الباكستانيين ولكنها هي الأخرى لم تلق المعونات الكافية من الدول المانحة.

إن القراءات السياسية تكشف الستار عن حقيقة تراجع الدول الكبرى عن الالتزام بما تنص عليه الاتفاقيات والأعراف الدولية، حيث إن سياسات هذه الدول واستراتيجياتها ورغباتها الجنونية في السيطرة على العالم جعلها تتنصل من كل القرارات والاتفاقيات الدولية لتدفع الدول الفقيرة والصغرى الثمن الباهظ لهذه الكوارث من أمنها واستقرارها وحتى انتعاشها الاقتصادي، حيث يقع الفقراء والمنكوبون ضحية يبقى غريمها طليقاً بين عجز الأمم المتحدة وتقصير منظمات

الإغاثـة الدوليـة وبين مبررات وحجج الدول الكبرى التي تبدو سـخية عندما يتعلق الأمر بأهداف استراتيجية لها في المنطقة المنكوبة.

وإذا كان الفقر قد أصبح واحداً من المهددات الحقيقية للاسـتقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في العالم فذلك لأن الدول الأقل نمواً أو ما يسمى «نادي الفقراء» ارتفـع عددها من ٢٥ دولة عـام ١٩٧١ إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩، ليصل اليوم إلى أكثر من ٨٦ دولة خلال أكثر من ثلاثين سنة من الحلول الدولية التي لم تستطع أن تجد حلاً لأي مشكلة واجهتها اللهم ما عدا بوتسوانا في أفريقيا التي صعدت من دولة غير نامية إلى قمة الدول النامية!! علماً بأن تقديرات حديثة لمنظمة الفاو سبق وأشارت إلى أن عدد الجياع في العالم سـيصل إلى رقم قياسـي مقداره مليار وعشرين مليون نسمة بالرغم من أن القمة العالمية للغذاء عام ١٩٩٦ قد حددت لنفسها هدفاً هو تقليص عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول العام ٢٠١٠، وأعيد تأكيد هذا الأمر في أهداف الأمـم المتحـدة للألفية، وعلى الرغم من ذلك، فقد بـات، وبعد انقضاء نصف الفترة المؤديـة إلـى عام ٢٠١٥، من الواضـح أن تحقيق هذا الهدف يبدو بعيـداً، وقد ارتفع العدد المقرر للأشخاص الذين يعانون من الجوع أو سوء التغذية من ٧٩٨ مليوناً عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨٥٢ مليوناً في الوقت الراهن.

والسـؤال الـذي يطرح نفسـه هـو: هل يحق للأمم المتحدة السـير في سياسـة التدخـل فـي شـؤون الـدول؟ ونرى ذلـك بوضوح في الأمـر الذي صدر عـن الأمين العام للأمم المتحدة إلى جانب الرئيس الفرنسي إلى الرئيس العاجي غباغبو بالتنحي فوراً، وهذا الأمر يعتبر تدخلاً فاضحاً من جانب الأمم المتحدة في شـأن داخلي كان الأحرى بها أن تنأى بنفسها عن هذا الموقف. في المقابل برزت الصين حيث تفوقت للمرة الأولى على البنك الدولي في حجم القروض التي قدمتها إلى الدول النامية في العامين الماضيين حيث قدمت الصين ١١٠ مليارات دولار مساعدات إلى حكومات وشـركات وطنية عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ مقابل ١٠٠ مليار دولار قدمها البنك الدولي، مع فارق مهم وضروري يتلخص في أن المسـاعدات الصينية مثلت قروضاً بشـروط ميسـرة خصصت أساسـاً لتنميـة اقتصاديات هـذه الـدول وتحديداً في البنـى التحتية ومجـالات الطاقـة وتصديرها وفي تطويـر أوضاع هذه البلدان، هـذا في الوقت الذي شغلت فيه قروض المؤسسات الدولية في حيّز كبير وأساسي منها في قطاع الخدمات

والصناعات الخفيفة التي توفر ربحاً سريعاً من جهة، وارتبطت بفوائد وشروط قاسية نتيجة حاجة هذه الدول إلى هذه القروض من جهة، فضلاً عن مساهمتها في توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية وإلى حد كبير تحالفاتها أيضاً، كما انعكست مواقف وسياسات الهيئات المالية الملحقة بمؤسسات الأمم المتحدة على التوجهات والمناهج الاقتصادية ـ الاجتماعية لهذه الدولة أو تلك، لا بل شكلت في الكثير من الأحيان، عنصراً ضاغطاً على هذه الدول أو تدخلاً في سياساتها الاقتصادية وتالياً في علاقاتها وتحالفاتها. وبسبب من موازين القوى الدولية آنذاك التي انعكست على ظروف تشكل الأمم المتحدة وتالياً هيئاتها ومؤسساتها وبخاصة المالية، تقاسمت الدول الغربية (أميركا وحلفاؤها) منصبي رئاسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً وعكست هذه التركيبة القيادية لهاتين المؤسستين المستمرة منذاك التاريخ توجهاتها وسياستها الاقتصادية والمالية في التعاطي مع الدول التي تعاملت مع هاتين المؤسستين. هاتان المؤسستان اللتان ساهمتا في فرض شروط مجحفة فرضتها على هذه الدول وغيّرت أحياناً أنظمتها والأمثلة في هذا السياق كثيرة وخاصة في فترة النهوض الوطني والتقدمي في ستينات وسبعينات القرن الماضي الذي شهده العديد من الدول في محاولات تغيير النهج الاقتصادي ـ الاجتماعي وتالياً السياسي للعديد من الدول وصولاً إلى تحديد علاقاتها وتحالفاتها.

إن الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الغربي تفرض على الدول النامية وفي ظل التداعيات المالية العالمية ومن ضمنها الاقتصاد الأميركي التوجه نحو الدول والتكتلات ذات التوجهات التي لا تفرض قيوداً وشروطاً معسرة، وتبقى العودة إلى ما سبق ودعت إليه منظمة الأغذية والزراعة الدولية لمواجهة ظواهر الفقر والجوع والكوارث وهو ضرورة تبني سياسة عالمية من أجل تحقيق أمن غذائي وزيادة الإنتاج الزراعي بنسبة سبعين بالمئة من الدول المتقدمة و٣٠ بالمئة من الدول النامية، وذلك لإطعام سكان العالم الذي يتوقع أن يصل عددهم إلى ٩ مليارات شخص خلال العام ٢٠٥٠. إن القضاء على الجوع يتطلب جهداً كبيراً من المنظمات الدولية والمجتمع الدولي وتحسين فرص الحصول على المساعدات غير المشروطة من الدول الكبرى والمتخمة في العالم، لكي تستطيع الشعوب والبلدان الجائعة أن تتمتع بحق بسيط من حقوقها وهو أهم حق في الحياة...

# أهمية التصنيع الزراعي

ليس عيباً أن يكون لبنان بلداً زراعياً في الوقت الذي تزداد الحاجة فيه إلى الأمن الغذائي وتأثير هذا الأمن على استقلال القرار السياسي وبعد التناقص الحاد في الموارد الطبيعية بفعل الجفاف والإخلال بالبيئة، خاصة وأن لبنان يتميز باعتدال مناخه وتنوع منتجاته الزراعية ووفرتها، وهذا ما يشكل عامل قوة لدعم اقتصادنا والنهوض به واستثمار الموارد الطبيعية المتجددة وتطويرها وتنميتها وبالوقت نفسه خلق فرص عمل جديدة.

والتصنيع الزراعي هذه الأيام يبدو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل ظروف اقتصادية محلّية وإقليمية ودولية تحتم علينا الاستفادة من إمكاناتنا الذاتية والاعتماد قدر الإمكان على الذات، خاصة وأن وفرة المنتجات والاختناقات في التسويق وصعوبة تصدير الفائض يدعونا إلى الإسراع والاستفادة من هذه الوفرة والعمل على تصنيع المواد الأولية وتحويلها إلى سلع تصديرية، بعد أن يتم توفير مقومات إقامة صناعة حديثة متطورة مع الالتزام بشروط الجودة والمواصفة المعروفة وتخفيض تكاليف الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة والمساهمة في حلّ مشكلة البطالة.

ويمكن أن نلاحظ أن الكثير من المواد الخام التي نصدرها تعود إلينا مصنّعة بعد أن تحوّلت إلى سلع تفوق قيمتها أضعاف المواد الخام التي صنّعت منها!! وهذا ما ينطبق على الكثير من المنتجات الزراعية بشقّيها النباتي والحيواني، ويمكن أن نقوم بتصنيعها وتحويلها إلى سلع تصديرية والاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها، فالحمضيات والخضر والفواكه ومشتقات الحليب كلها مواد متوفرة لدينا

ويمكن أن نبني من خلالها صناعة غذائية متطورة، إضافة إلى ما ننتجه من تبغ وتنباك، علماً بأن خطوات مهمة وناجحة قد بدأت منذ مدة لكن يجب تطويرها وتحديثها لاستثمار مواردنا وإمكانياتنا لدعم اقتصادنا الوطني.

إن التصنيع الزراعي لمنتجاتنا الوطنية وتحسين سلسلة القيمة المضافة لها وتحسين مواصفات المنتج بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى التسويق بغية تحقيق المنافسة وتفعيل الاستثمار في القطاع الزراعي كلها خطوات من شأنها أن تدفع قدماً بهذا القطاع الاقتصادي الهام وتشكل في آن معاً خطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية، واستدامة الموارد الطبيعية والاستثمار الاقتصادي المرشد لها، وتسويق المنتجات الزراعية وتوسيع دور النظام المصرفي في التمويل والتأمين والضمان الزراعي المؤمل تحقيقه والحدّ من الفقر من خلال تنمية ريفية شاملة.

إن زيادة الحصة المخصصة في الموازنة العامة للقطاع الزراعي ورصد الاعتمادات الكافية لتحقيق التنمية الريفية ووضع نظام حوافز مناسب للعاملين في القطاع الزراعي، وتحديداً في المناطق النائية ذات الخصوصية، ومشاريع التشجير المثمر والحراج وإنتاج الغراس، وزيادة أعداد المدارس الزراعية وتوحيد الجهود ورفع مستوى التنسيق والتعاون للحدّ من آثار الجفاف والتصحر كلها عناوين لا بدّ من ولوجها والعمل وفق ما تقتضيه الظروف بغية الوصول بهذا القطاع وبالعاملين فيه إلى درجة الاستقرار التي تحقق الطمأنينة والأمان وتحدّ من ظاهرة النزوح والهجرة.

**تطوّر الموازنة السنوية لوزارة الزراعة والمشروع الأخضر (مليار ليرة لبنانية)**

| السنة | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|
| وزارة الزراعة | ٤١ | ٧٨ | ٨٨ | ١٠٠ |
| المشروع الأخضر | ٩,٥ | ٢٢,٩ | ٢٤,٩ | ٢٤,٩ |

**ملاحظة:**

* كانت حصة الزراعة في الموازنة العامة ٠,٠١٪، ثم تطورت إلى ٠,٤٪، إلى أن وصلت إلى ٤,٨٪.

# الخاتمة

## خطة النهوض الزراعي

الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور بطرس لبكي ونشرتها صحيفة الأخبار بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠١١ عن تقهقر حالة الريف اللبناني وظهور قرى مقفرة وأراض زراعية متروكة ومصانع خالية من النشاط البشري منذ انتهاء الحروب الداخلية في العام ١٩٩٠، يظهر تراجع حجم القوى العاملة في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني من ١٤٧٧٢٤ في العام ١٩٧٤ إلى ١٠٣٤٠٠ في العام ١٩٨٥، أي بنسبة ٣٠٪، ويضيف الدكتور لبكي عن معاناة القطاع الزراعي إضافة إلى الخراب الحاصل أثناء فترة ١٩٧٥-١٩٩٠ من أضرار إضافية لأسباب عدة منها «سياسة الباب المفتوح» قهراً أو طوعاً في مجال التجارة الخارجية، إذ غزت الأسواق اللبنانية منتجات من دول الجوار (سورية والأردن ومصر) حيث كلفة الإنتاج أقل من مثيلتها في لبنان، بسبب تدني كلفة القوى العاملة ودعم الدولة لبعض عناصر الإنتاج وتوقيع لبنان على اتفاقيات اقتصادية دون أن يمارس لبنان حق حماية القطاعات المهددة بالانهيار بسبب فتح هذه الأسواق.

إن النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعتبر أساسه نهوض الريف والحدّ من النزوح والهجرة بل وقف هذا النزيف يتطلب سياسة واضحة تعتمد استراتيجية إنمائية مستدامة وتنفيذ برامج عمل لتحريك مختلف قطاعات الاقتصاد في الريف اللبناني وتوفير مستلزمات نموها من تسليف وأسواق ورفع الإنتاجية والنوعية لتوفير فرص عمل إضافية وإنشاء البنى التحتية وتشجيع وتحفيز الاستثمار في قطاع الزراعة

وتنفيذ قانون إنشاء وتشغيل مصرف التسليف الزراعي وحماية الإنتاج اللبناني وفتح الأسواق الداخلية والخارجية أمامه.

وبنظرة سريعة على الإحصاءات الصادرة عن شركة كفالات في شهر تشرين الثاني ٢٠١١ يتبين أن النسبة الأكبر من التسليفات البالغة ٣٩٨ مشروعاً زراعياً خلال نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١١ بلغت ٤١٪ في القطاع الزراعي يقابلها ٣٧١ في الصناعة أي ٢٦٪ و١٦٧ مشروعاً في السياحة أي ١٧٪، أما في شهر أيلول فقد بلغت قيمة الكفالات ١٢٤,٥ مليون دولار يقابلها ١٢٦,٣ مليون دولار في أيلول ٢٠١٠. تجدر الإشارة إلى أن شركة كفالات تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق منح قروض مصرفية بناء على دراسات جدوى وخطط مؤسسية مقدمة من طالبي القروض تبرهن على استدامة النشاط الاقتصادي الذي هو محور طلب القرض، وتقوم الشركة بدراسة طلبات القروض المقدمة عن طريق المصارف العاملة في لبنان لتقرر منح الكفالة أو عدم منحها، وتستفيد القروض المكفولة من دعم مالي لخفض الفوائد عليها، وقد تم إنشاء برنامج الدعم هذا لخفض الأعباء المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقترض من أجل تمويل نشاطاتها.

وكان وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن قد أشار إلى أن هناك إهمالاً تاريخياً مزمناً لازم هذا القطاع الذي يعتاش منه حوالى ٢٥٠ ألف عائلة لبنانية مع غياب كامل لأي استراتيجية تعمل على تطويرها مع وجود إصرار حكومي على «أن تعيش الزراعة بمفردها» من دون أي دعم أو مساندة في الوقت الذي تؤمن فيه كل الدول الدعم الممكن لزراعتها وتسعى لتأمين أمنها الغذائي.

وإذا كانت حصة وزارة الزراعة في الموازنة العامة قد تدنت إلى ٠,٤٪ في العام ٢٠٠٤ لقطاع يشغل ٧٪ من اللبنانيين، فإن هذه الحصة قد ارتفعت خلال تولي الوزير الدكتور حسين الحاج حسن حقيبة وزارة الزراعة منذ العام ٢٠٠٩ بنسبة قياسية ترافقت مع جملة إجراءات اتخذها الوزير أهمها رفد الوزارة والمؤسسات التابعة لها بالعناصر الفنية وملء العديد من المراكز الشاغرة وتفعيل العمل في جميع المؤسسات الخاضعة لوصاية الوزارة، إضافة إلى تصدي الوزير للعقبات التي تحون دون الأهداف التي وضعا لإنماء القطاع بشكل متواز مع البحث مع عدد

من الجهات الدولية المانحة والمعنية بالتنمية الزراعية لإطلاق عجلة العشـرات من المشاريع التي تؤدي في مجملها لتحقيق قفزة نوعية على صعيد إنماء هذا القطاع.

وبحسب الخطة الطموحة التي وضعها الوزير الحاج حسن فإن من الأهداف التي وضعها نصب عينيه هي أن يوفر القطاع الزراعي سنوياً نحو عشرة آلاف فرصة عمل مما يساهم بتثبيت المزارعين لا سيما الشباب في الأرياف والمساهمة في تنمية المناطـق الريفية، ويزيد من حجم الصـادرات الزراعية من ٦٠٠ ألف طن إلى ٨٠٠ ألـف طـن، ويخفض الـواردات حوالـى ١٥٪ أي من ٨٥٪ إلـى ٦٥٪، ورفع حصة الزراعـة مـن الناتـج المحلي إلى حوالـى ٨٪، بينما هي الآن بحـدود ٨,٤٪، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي، ويوفر نسـبة من الأمن الغذائي، لا سيما في المحاصيل الاستراتيجية والأساسية (كالقمح) وهذا يترافـق مـع الإجراءات المتخذة لتأمين سـلامة الغـذاء المنتج محليـاً أو المصدّر أو المسـتورد، هـذه هي بعـض من الأهـداف أو الطموحات التي يسـعى الوزير جاهداً لتحقيقهـا فـي وزارة مرت عليهـا موجات من الإهمال والقحط والتجاهل الرسـمي المتعمـد، علمـاً بـأن ٢٠٪ من اللبنانيين يعيشـون مـن الزراعة كدخل أساسـي منهم حوالى مئة ألف أسرة كلياً و٧٠ ألفاً جزئياً.

وفـي حديثـه إلى جريدة السـفير بتاريـخ ٢٧/ ١١/ ٢٠١١ شـدد الوزير على ضرورة تضافر الجهود كافة لتقليص الفجوة الكبيرة بين ما نسـتورده ونصدّره مشيراً إلى أنه لم يعد مقبولاً أن تبلغ صادراتنا حوالى المليار ونصف المليار من الدولارات سـنوياً، فيما تلامس اسـتيراداتنا التسـعة مليارات دولار، كما ليس طبيعياً أن نستورد حوالى ٥٠٠ ألف طن من القمح، فيما يقتصر إنتاجنا على حوالى ٥٠ ألفاً فقط، أي ما يوازي ١٠٪.

إن استراتيجية الوزارة تتضمن رؤية مستقبلية لتحقيق النمو تتركز على تحسين القـدرات وتعييـن الـكادرات اللازمة وملء الشـواغر وتأمين الآليـات والمختبرات والتجهيـزات العلميـة وزيـادة عـدد حـراس الأحـراج بغيـة المحافظـة علـى الثروة الحرجية ورفع العدد من ١٧٠ إلى ٣٥٠ حارساً، وإنجاز خطة مائية تقضي بالحفاظ علـى كل نقطـة مـاء ومنع هدرها وإنشـاء ٩-١٠ برك جبلية سـنوياً توفـر مليون متر مكعـب مـن أصل ٤٠٠ مليون متر مكعب تحتاجها الزراعة، إضافة إلى شـق المزيد

من الطرق الزراعية واستمرار العمل في استصلاح المزيد من الأراضي لضمّها إلى حدم المساحة الزراعية المستثمرة، كما يجري العمل لإنجاز عشرات الدورات التدريبية وإيفاد الفنيين إلى الخارج لاكتساب المهارات الجديدة وزيادة عدد المرشحين الزراعيين والمراكز الإرشادية التعليمية، إضافة إلى تخصيص الأبحاث ودعم قدراتها في البحث والتطوير والرقابة وفي تقديم الخدمات للمزارعين عبر النشرات الإرشادية أو البرامج الإعلامية والتلفزيونية وتوقيع الاتفاقات للتسليف الزراعي لا سيما مع جمعية المصارف للعمل على تطوير بنى التسليف بعدما ألغت إحدى الحكومات السابقة بنك التسليف الزراعي.

مهما يكن من أمر، فإن كل الإجراءات التي اتخذت والتي سيتم اتخاذها تبقى ناقصة ـ على حد قول الوزير ـ غذا لم تستكمل عملية السير قدماً في ملف مشروع صندوق مواجهة الكوارث الطبيعية عبر إنشاء صندوق تعاضد يساهم فيه المعنيون من مزارعين وصيادين ومربين على أساس قطاعي وتحدد كلفة الاشتراك على أساس المساهمة أو العدد طبقاً لمعايير خاصة بكل منها، على أن تساهم الدولة بدعم الصناديق بنسبة معينة أسوة بما هو حاصل في دول أخرى.

وبنتيجة الأمر، فإن الزراعة هي قطاع إنتاجي وهي المرتكز المهم في البنيان الاقتنصادي ولاعباً كبيراً في تخفيض نسب البطالة التي بلغ معدلها ٤ , ٦٪ عام ٢٠٠٩ حسب الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي التي نفذت هذا الإحصاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وسمّي بالمسح العنقودي حيث بيّنت النتائج أن مستوى البطالة ينخفض مع تدني المستوى التعليمي المحصل، إذ إن مستوى البطالة كان الأعلى لحاملي الشهادات الجامعية (٨ , ٨٪) يليها الذين حصلوا على مستوى تعليمي ثانوي (٧ , ٧٪) و٢ , ٥٪ على مستوى تعليمي متوسط و٦ , ٤٪ على مستوى تعليمي ابتدائي، والملفت أن ما أشار إليه التقرير هو أن ٥ , ٥٩٪ من اللبنانيين العاطلين عن العمل هم من الذكور الذين كانوا يعملون في السابق في قطاعات مثل الزراعة.

# نشيد الشجرة

**محمود يوسف حمود**

جنة في وطني من صباح الزمن
تملأ الأرض اخضراراً والسماوات افترارا
بالشجر، يتعالى في الهواء، والثمر يتلالا كالضياء
ما أحب الشجرا يمنح الدنيا شبابا أخضرا
وربيعاً أنوراً وثماراً سكراً وخيالا
من جدودي الأول هذه الآفاق لي
ما أعز الزرع فيها يزرع الأجيال فيها
والزهور تتهادى بالجمال
والطيور تتنادى في الظلال
ما أعز الشجرا يمنح الدنيا شباباً أخضراً
وربيعاً أنوراً وثماراً سكراً وخيالا
إن لبنان لنا لبنينا بعدنا
فازرعوا الآمال فيه شجراً يحمي بنيه
والخيال يتحلى في هواه والغلال تتجلى في جناه
ما أحيلى الشجرا ما أحيلى الشجرا
يمنح الدنيا شباباً أخضراً
وربيعاً أنوراً وثماراً سكراً وخيالا

# نشيد البيئة

**الشاعر الكبير الأستاذ سعيد عقل**

ـ ١ ـ

غَنَّت غَنوجَ اللونْ
بيئتنا المُخْمَلْ
ثوبٌ أنا لِلكونْ
صُنْهُ ولا أجملْ

ـ ٢ ـ

هِمْ بِي، أنا العُصفورْ
هِمْ بِي لا تَصِدْ
يَحْمِكَ مِن شُرورْ
دوماً فَمِي الغَرِدْ

ـ ٣ ـ

وشارِعٌ أنا
يَخْتال بالنُصوعْ
دعْه سنى السَنى
كزهرةٍ تَضُوعْ

ـ ٤ ـ

وأكبرْ به شَطّي
شهماً له العِزَّهْ
يُعطِك ما تُعطي
بيرقنا الأرزهْ

ـ ٥ ـ

وأنا أُغْنِيَهْ
عَدوّيَ الضجيجْ
صادِقَةُ النِيَهْ
كَهَبَّةِ الأريجْ

ـ ٦ ـ

غَدي أنا غَدُكْ
أعيشُ بالدلالْ
إن كَسِلَتْ يَدُكْ
توجَّع الجمالْ

ـ ٧ ـ

الخطْوُ عاثِرُ
متى الدُخان أسرْ
جَوُّكَ طاهِرُ
حَلَّقْتَ ذاك النسرْ

ـ ٨ ـ

إسهَر عَليَّ اسهَرْ
لوني غِوى الألوانْ
قَصيدةُ الأخضر
أنا، أنا لُبنانْ

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
المشروع الأخضر
المصلحة الفنية

المشروع الأخضر
الرقم: ١٤٦
تاريخ الورود: ١-٢-٢٠١٢

المشروع الاخضر
المصلحة الفنية
الرقم: ٩٤
تاريخ الورود: ١-٢-٢٠١٢

جانب رئيسة اللجنة الادارية

الموضوع: طلب الموافقة على طباعة ونشر كتاب.

المرجع: النظام الداخلي للمشروع الأخضر.

إشارة الى الموضوع والمرجع المنوه عنهما أعلاه،

وعملاً بقرار مجلس الوزراء الذي يحظر نشر المقالات والكتب إلا بعد الموافقة عليها من قبل الرئيس المباشر وعلى مسؤولية المؤلف، وبالأنظمة والمراسيم النافذة، لا سيما المرسوم الاشتراعي ١١٢ والنظام الداخلي للمشروع الأخضر،

لذلك فإنني آمل السماح والموافقة لطباعة كتاب حول:

"المشروع الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"

١/٢/٢٠١٢

رئيس المصلحة الفنية

مع الموافقة

رئيسة اللجنة الادارية

٢٠١٢

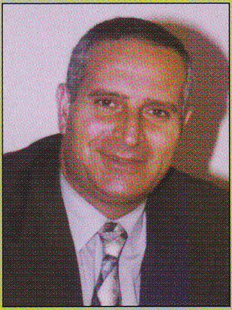
غلوريا

# الفهرس

**الفصل الخامس: الأمن الغذائي**



**الفصل السادس: ملاحظات واقتراحات**



**المؤلف في سطور:**

## واصف شرارة

بنت جبيل / الجنوب اللبناني

- رئيس المصلحة الفنيّة في المشروع الأخضر ١٩٩٦-٢٠١٠.
- يحمل شهادة في الهندسة الزراعيّة من المعهد القومي للعلوم الفلاحيّة في الحراش - الجزائر ١٩٧٣.
- شهادة اختصاص في الزراعة العامة من جامعة الحراش ١٩٧٤.
- دورة اختصاص في اليابان لمدة خمسة أشهر، ١٩٨٠.
- مدير مكتب وزير الزراعة ١٩٩١-١٩٩٩.
- مدير مكتب وزير الدّفاع الوطني من العام ١٩٩١-١٩٩٨.
- مستشار وزير التّربية الوطنيّة ١٩٩٩-٢٠٠١.
- رئيس هيئة إنماء المنطقة الحدوديّة ١٩٨٨-٢٠١٠.
- رئيس رابطة خرّيجي الجامعات والمعاهد الجزائريّة ١٩٨٨-٢٠٠٢.
- عضو الهيئة الإداريّة للجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلمي ١٩٩٤-٢٠١٠.
- عضو شرف في جمعيّة جاد لمكافحة المخدّرات.
- صدر له: - خواطر للأرض والمقاومة، ٢٠٠١.
  - خواطر للوطن والأمّة، ٢٠٠٩.
  - قضايا وآراء في السياسة والإنماء والاقتصاد، ٢٠٠٩.
- نشر العديد من الأبحاث والمقالات في صحف ومجلات لبنانيّة وعربيّة.

# ويلٌ لأمّةٍ

«... ويلٌ لأمّةٍ تكثر فيها المذاهب والطوائف وتخلو من الدّين.

«ويلٌ لأمّةٍ تلبس ممّا لا تنسج، وتأكل ممّا لا تزرع، وتشرب ممّا لا تعصر.

«ويلٌ لأمّةٍ تحسب المستبدّ بطلاً، وترى الفاتح المذلّ رحيماً.

«ويلٌ لأمّةٍ تكره الشهوة في أحلامها، وتعنو لها في يقظتها.

«ويلٌ لأمّةٍ لا ترفع صوتها إلاّ إذا مشت في جنازة، ولا تفخر إلا بالخرائب، ولا تثور إلا وعنقها بين السّيف والنطع.

«ويلٌ لأمّةٍ سائسها ثعلب، وفيلسوفها مشعوذ، وفنّها فنُّ التّرقيع والتقليد.

«ويلٌ لأمّةٍ تستقبل حاكمها بالتطبيل وتودّعه بالصّفير، لتستقبل آخر بالتطبيل والتزمير.

«ويلٌ لأمّةٍ حكماؤها خرسٌ من وقر السنين، ورجالها الأشداء لا يزالون في أقمطة السّرير.

«ويلٌ لأمّةٍ مقسّمةٍ إلى أجزاء، وكل جزءٍ يحسب نفسه فيها أمّة».

**جبران خليل جبران**

حديقة النبي ١٩٣٣